جمهورية العراق

وزارة ألتعلـم العالي والبحث ألعلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والإقتصاد

قسم الإقتصاد

فاعلية النظام الضريبي في تحقيق الاستدامة المالية- تجارب دول مختارة مع أشارة خاصة للعِراق

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد – جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الأقتصادية

من قبل الطالب

أكرم حامد دوحي محسن ألجنابي

بإشراف

أ.د محمد حسين كاظم الجبوري

2023 م

1445 هـ

الإية القرآنية

بسم الله الرحمن الرحيم

{ألَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ ﴿1﴾ وَوَضَعۡنَا عَنكَ وِزۡرَكَ

ٱلَّذِيٓ أنقَضَ ظَهۡرَكَ ﴿2﴾ وَرَفَعۡنَا لَكَ ذِكۡرَكَ ﴿3﴾ فَأن

مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا ﴿4﴾ أن مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرٗا ﴿5﴾ فَإِذا

فَرَغۡتَ فَٱنصَبۡ ﴿6﴾ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرۡغَب}

صدق الله العلي العظيم

سورة الشرح، مكية (الإية 1- 8)

إقرار المشرف

أشهد ان أعداد الرسالة المـوسومة بـ(**فاعلية النظام الضريبي في تحقيق الاستدامة المالية – تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق**) التي تقدم بها الطالب (أكرم حامد دوحي محسن) قد جرى تحت أشرافي في جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد، وهي جزءً من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

الأستاذ الدكتور

محمد حسين كاظم الجبوري

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

التاريخ 14/ 2/2024

توصية رئيس القسم

(بناءاً على توصية الأستاذ المشرف أرشح الرسالة للمناقشة)

الأستاذ الدكتور

توفيق عباس عبدعون المسعودي

التاريخ 8/ 1 /2024

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اقرار الخبير اللغوي

أقر بأن الرسالة الموسومة (فاعلية النظام الضريبي في تحقيق الاستدامة المالية – تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق) والعائدة لطالب الماجستير (اكرم حامد دوحي محسن) قسم الاقتصاد قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي حتى أصبحت ذات أسلوب لغوي سليم خالي من الأخطاء اللغوية ولإجله وقعت .

التوقيع /

الاسم: م.د محمد سلام مظهر

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

التاريخ: ٢٢/ ١١ / ٢٠٢٤

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة (**فاعلية النظام الضريبي في تحقيق الاستدامة المالية – تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق**) المقدمة من قبل الطالب (أكرم حامد دوحي محسن) وقد ناقشنا محتوياتها وفي ماله علاقة بها ونرى بأنها جدير لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير(جيد جداً).

أ. د

عبد الرحمن عبيد جمعة

(رئيساً)

2024/ 2 / 14

أ. م. د

شيماء رشيد محيسن

(عضواً)

2024/ 2 / 14

أ. م. د

سلام كاظم شاني

(عضواً)

2024/ 2 / 14

أ. د

محمد حسين كاظم الجبوري

(عضواً ومشرفاً)

2024/ 2 / 14

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير / قسم الاقتصاد/ للطالب (صفاء حسين محمود علي) الموسومة بـ (**فاعلية النظام الضريبي في تحقيق الاستدامة المالية – تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق**) أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

أ.د علي أحمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية
والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة.

أ. م. د

هاشم جبار الحسيني

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

8 / 2024

الإهداء

إلى أشرف الخلق أجمعين النبي الأكرم محمد (صلى الله عليه والة وسلم) وإلى أهلِ بيتهِ الطيبين الطاهرين

إلى شهداء العراق الذين ضحوا من أجل البلد وشهداء الواجب المقدس وفاءً لدمائهم.

إلى من منحه الله الهيبة والوقار وعلمني العطاء بدون أنتظار أسال الله أن يمدَ في عمرهِ ليرى ثماراً قد

حأن قطافها بعد طول أنتظار (**والدي العزيز**)

إلى ملاكي وسر حياتي إلى معدن الحب والحنان إلى من كان دعائها سر النجاح (**والدتي العزيزة**)

إلى من كانوا سندي وملجئي في الصعاب أخوتي وفقكم الله لكل خير.

إلى زوجتي الغالية وأطفالى .

إلى من كانوا أنواراً في طريق العلم أساتذتي وفقهم الله لكل خير.

لكم مني هذا الجهد

شكر وامتنان

الحمد لله حمداً كثيرا كما يستحقه والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين النبي الامين محمد (صلى الله عليه وعلى الهِ وصحبهِ وعلى ال بيتهِ الطيبين الطاهرين وسلم تسليماً كثيراً) وبعد...

في البدء أتقدم بخالص الشكر والأمتنان إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور محمد حسين كاظم الجبوري لما بذله من جهد كبير وصبر دؤوب وتوجيه علمي مميز أسهم في أتمام رسالتي .

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى عمادة كلية الإدارة والإقتصاد في جامعة كربلاء ، كما وأتقدم بجزيل الشكر والأمتنان للسيد رئيس قسم الإقتصاد وجميع أساتذتي لما بذلوه من جهد فكانوا نعم المعلم والناصح الامين فلهم مني أسمى إيات الشكر والأمتنان.

وكما وأتقدم بجزيل الشكر والأمتنان إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة وما سيقدمونه من ملاحظات وتوجيهات علميه تغني هذه الرسالة فلهم مني كل الشكر والأمتنان.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى وإدارة وموظفي مكتبة الإدارة والإقتصاد في جامعة كربلاء لما بذلوه في الحصول على المصادر، وموظفي كلية الإدارة والإقتصاد جامعة كربلاء ولاسيما مكتب رئيس قسم الإقتصاد وموظفي شعبة الدراسات العليا.

ولا أنسي بالذكر من رحلوا عنا ولم يغيبوا عن إذهاننا ولاسيما أستإذنا الراحل المرحوم الاستإذ الدكتور محسن الراجحي رحمه الله الغائب على أعيننا الحاضر في قلوبنا أسال الله أن يسكنه فسيح جناته. وكذلك أتقدم بالشكر والأمتنان إلى أخوتي طلبة الدراسات العليا والشكر موصول إلى زملائي في المهنة كل الشكر والتقدير إلى كل من ساندي ولو بكلمة .

الباحث

المستخلص

تساهم الضرائب بدور فعال في تحقيق الاستدامة المالية، وهذا الدور الفعال يعتمد على طبيعة النظام الاقتصادي المتبع ومستوى التطور الذي وصل اليه البلد، والسياسات المعتمدة والتي تزيد من فاعلية النظام الضريبي .ويهدف البحث الى تحليل هيكل الضرائب العامة والنظام الضريبي في العراق ودول العينة وتحليل متغيرات الاستدامة المالية في المالية ودول العينة، بالإضافة الى استخدام النماذج القياسية الحديثة لقياس أثر النظام الضريبي في الاستدامة المالية في العراق ،أذ تتمثل مشكلة البحث في إمكانية تحقيق الاستدامة المالية عن طريق النظام الضريبي الفعّال في الاقتصاد العراقي ،وهل بإمكان الاقتصاد العراقي الاستفادة من تجارب دول العينة في مجال تحقيق الاستدامة المالية باستخدام نظام ضريبي فعال، وكذلك التعرف على أهمية النظام الضريبي في العالم وتأثيره في النظام المالى والاستقرار الأقتصادي و ابراز دور الضرائب كإيراد من الإيرادات العامة وتأثيرها في الاستدامة المالية في دول العينة والعراق، إذ تواجه الإدارة الضريبية مشكلة تتمثل في غياب البيانات المحاسبية لدى القطاع الخاص وهو ما يزيد من صعوبة تقدير ارباح المشروعات، فضلاً على أنتشار العديد من القطاعات غير المنظمة والبعيدة عن الرقابة (كاصحاب المهن الحرة والحرف)، مما يسهم في ضياع جزء كبير من الإيرادات الضريبية الممكنة،- تعزيز الوعي الضريبي للمواطن عبر زيادة الشفافية وتبسيط القوانين الضريبية، فضلاً على رفع مستوى الخدمات العامة لأعادة ثقة المواطن بالحكومة، واحياء العقد الاجتماعي بين الحكومة والمواطن من جديد ،بما يضمن مستقبل الأجيال من خلال رفع درجة الاستدامة المالية للمتغيرات مثل الدين العام، الضرائب، تطور الناتج، وتنويع مصادر الدخل وزيادة حجمه .

فهرست المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
1	الإية القرآنية.	أ
2	الاهداء.	ب
3	شكر وتقدير.	ت
4	المستخلص.	ث
5	فهرست المحتويات.	ج
6	فهرست الجداول.	ح-خ
7	فهرست الاشكال البيانية والمخططات.	د
8	المقدمة.	1
9	أولاً: أهمية البحث.	1
10	ثانياً: مشكلة البحث.	1
11	ثالثاً : فرضية البحث	2
12	رابعاً :اهداف البحث.	2
13	خامساً: مِنهجية البحث.	2
14	سادساً: هيكلية البحث.	2
15	سابعاً : اسباب اختيار الموضوع.	3
15	ثامناً: الحدود الزمانية والمكانية للبحث.	3
16	ثامناً: الدراسات السابقة.	4-3
17	تاسعاً: أهم ما يتوقع أن يضيفه البحث عن البحوث السابقة.	5
	الفصل الأول :- الإطار المفاهيمي لفاعلية النظام الضريبي والاستدامة المالية	39-6
18	تمهيد	7
19	المبحث الأول : النظام الضريبي	22-6
20	المبحث الثاني : الاستدامة المالية	33-23
21	المبحث الثالث : فاعلية النظام الضريبي في الاستدامة المالية	39-34
	الفصل الثاني :- تحليل وأقع النظام الضريبي والاستدامة المالية في بلدان العينة (الأردن - الإمارات)	126-48
23	تمهيد	40
24	المبحث الأول : تحليل مؤشرات فاعلية النظام الضريبي والاستدامة المالية في الإقتصاد الأردني	59-41
25	المبحث الثاني : تحليل مؤشرات فاعلية النظام الضريبي والاستدامة المالية في الإقتصاد الإماراتي	79 - 60
26	المبحث الثالث : قياس مؤشرات فاعلية النظام الضريبي في الاستدامة المالية في بلدان العينة (الأردن _ الإمارات)	114-80
	الفصل الثالث:- فاعليه النظام الضريبي والاستدامة المالية في الإقتصاد العراقي	160-115
28	تمهيد	115
29	المبحث الأول : تحليل مؤشرات فاعلية النظام الضريبي والاستدامة المالية في الإقتصاد العراقي	131-116
30	المبحث الثاني : تحليل العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية في الإقتصاد العراقي	139 -132
31	المبحث الثالث : قياس مؤشرات فاعلية النظام الضريبي في الاستدامة المالية في العراق	160-140

32	الاستنتاجات والتوصيات	163 -161
33	المصادر والمراجع	169 - 164
34	المستخلص باللغة الأنكليزية	170

فهرست الجداول

ت	عنوان الجدول	الصفحة
1	العجز والفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي في الأردن (مليون دولار)	46
2	الإيرادات إلى الناتج المحلي في الأردن (مليون دولار)	48
3	النفقات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي في الأردن (مليون دولار)	50
4	الدين العام إلى ناتج المحلي الاجمالي في الأردن (مليون دولار)	52
5	تحليل العلاقة بين مؤشر نسبة الضرائب إلى ناتج المحلي الاجمالي ومؤشرات الاستدامة المالية في الإقتصاد الأردني (مليون دولار)	54
6	تحليل العلاقة بين مؤشر نسبة الضرائب إلى النفقات العامة ومؤشرات الاستدامة المالية في الإقتصاد الأردني (مليون دولار)	56
7	تحليل العلاقة بين مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة ومؤشرات الاستدامة المالية في الإقتصاد الأردني (مليون دولار)	58
8	العجز والفائض إلى ناتج المحلي الاجمالي في الإمارات (مليون دولار)	65
9	الإيرادات العامة إلى ناتج المحلي الاجمالي في الإمارات (مليون دولار)	67
10	النفقات العامة إلى ناتج المحلي الاجمالي في الإمارات (مليون دولار)	70
11	إجمالي الدين العام إلى ناتج المحلي الاجمالي في الإمارات (مليون دولار)	72
12	تحليل العلاقة بين مؤشر نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الاجمالي ومؤشرات الاستدامة المالية في الإقتصاد الامارتي (مليون دولار)	74
13	تحليل العلاقة بين مؤشر نسبة الضرائب إلى النفقات العامة ومؤشرات الاستدامة المالية في الإقتصاد الامارتي (مليون دولار)	76
14	تحليل العلاقة بين مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة ومؤشرات الاستدامة المالية في الإقتصاد الامارتي (مليون دولار)	78
15	توصيف المتغيرات التابعة والمستقلة	80
16	نتائج اختبار الاستقرارية لمتغير ات البحث حسب (ADF)	81
17	نتائج الاختبار الأولي لأنموذج (ARDL) لدالة نسبة الضرائب / GDP في الأردن	84
18	نتائج اختبار الحدود لدالة نسبة الضرائب /GDP في الأردن	85
19	الارتباط الذاتي لدالة نسبة الضرائب / GDP في الأردن	86
20	عدم تجانس التباين لدالة نسبة الضرائب / GDP في الأردن	86
21	نتائج تقدير الأنموذج قصير الأجل لدالة نسبة الضرائب / GDP في الأردن	89
22	نتائج تقدير الأنموذج طويل الأجل لدالة نسبة الضرائب / GDP في الأردن	90
23	نتائج الاختبار الأولي لأنموذج (ARDL) لدالة نسبة الضرائب للنفقات العامة / GDP في الأردن	91
24	نتائج اختبار الحدود لدالة نسبة الضرائب للنفقات العامة في الأردن	92
25	الارتباط الذاتي لدالة نسبة الضرائب للنفقات العامة في الأردن	92
26	عدم تجانس التباين لدالة نسبة الضرائب للنفقات العامة في الأردن	93
27	نتائج تقدير الأنموذج قصير الأجل لدالة نسبة الضرائب للنفقات العامة في الأردن	96
28	نتائج تقدير الأنموذج طويل الأجل لدالة نسبة الضرائب للنفقات العامة في الأردن	97
29	نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات البحث حسب (ADF)	98
30	نتائج الاختبار الأولي لأنموذج (ARDL) لدالة الضرائب / GDP في الإمارات	101

31	نتائج اختبار الحدود لدالة نسبة الضرائب / GDP في الإمارات	**102**
32	الارتباط الذاتي لدالة نسبة الضرائب / GDP في الإمارات	**103**
33	عدم تجانس التباين لدالة نسبة الضرائب / GDP في الإمارات	**103**
34	نتائج تقدير الأنموذج قصير الأجل لدالة نسبة الضرائب /GDP في الإمارات	**106**
35	نتائج تقدير الأنموذج طويل الأجل لدالة نسبة الضرائب /GDP في الإمارات	**107**
36	نتائج الاختبار الأولي لأنموذج (ARDL) نسبة الضرائب للنفقات العامة في الإمارات	**108**
37	نتائج اختبار الحدود لدالة نسبة الضرائب للنفقات العامة في الإمارات	**109**
38	الارتباط الذاتي لدالة نسب الضرائب للنفقات العامة في الإمارات	**110**
39	عدم تجانس التباين لدالة نسبة الضرائب للفقات العامة في الإمارات	**110**
40	نتائج تقدير الأنموذج قصير الأجل لدالة نسب الضرائب للنفقات العامة في الإمارات	**113**
41	نتائج تقدير الأنموذج طويل الأجل لدالة نسب الضرائب للنفقات العامة في الإمارات	**114**
42	العجز والفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق (مليون دولار)	**124**
43	الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق (مليون دولار)	**126**
44	النفقات العامة العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق (مليون دولار)	**128**
45	الدين العام العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق (مليون دولار)	**130**
46	تحليل العلاقة بين مؤشر نسبة الضرائب إلى ناتج المحلي الاجمالي ومؤشر الاستدامة المالية في الإقتصاد العراقي (مليون دولار)	**132**
47	تحليل العلاقة بين مؤشر نسبة الضرائب إلى النفقات العامة ومؤشر الاستدامة المالية في الإقتصاد العراقي (مليون دولار)	**136**
48	تحليل العلاقة بين مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة ومؤشر الاستدامة المالية في الإقتصاد العراقي (مليون دولار)	**137**
49	نتائج اختبار الاسقرارية لمتغير البحث حسب (ADF)	**140**
50	نتائج الاختبار الأولي لأنموذج (ARDL) لدالة نسبة الضرائب / GDP في العراق	**142**
51	نتائج اختبار الحدود لدالة نسبة الضرائب / GDP في العراق	**143**
52	الارتباط الذاتي لدالة نسبة الضرائب / GDP في العراق	**144**
53	عدم تجانس التباين لدالة نسبة الضرائب / GDP في العراق	**144**
54	نتائج تقدير الأنموذج قصير الأجل لدالة نسبة الضرائب / GDP في العراق	**147**
55	نتائج تقدير الأنموذج طويل الأجل لدالة نسبة الضرائب / GDP في العراق	**148**
57	نتائج الاختبار الأولي لأنموذج (ARDL) لدالة الضرائب للنفقات العامة في العراق	**149**
58	نتائج اختبار الحدود لدالة نسبة الضرائب للنفقات العامة في العراق	**150**
59	الارتباط الذاتي لدالة نسبة الضرائب للنفقات العامة في العراق	**150**
60	عدم تجانس التباين لدالة نسبة الضرائب العامة في العراق	**151**
61	نتائج تقدير الأنموذج قصير الأجل لدالة نسبة الضرائب للنفقات العامة في العراق	**153**
62	نتائج تقدير الأنموذج طويل الأجل لدالة نسبة الضرائب للنفقات العامة في العراق	**154**
63	نتائج الاختبارالأولي لأنموذج (ARDL) لدالة نسبة الضرائب الإيرادات العامة في العراق	**155**
64	نتائج اختبار الحدود لدالة نسبة الضرائب للإيرادات العامة في العراق	**156**
65	الارتباط الذاتي لدالة نسبة الضرائب للإيرادات العامة في العراق	**156**
66	عدم تجانس التباين لدالة نسبة الضرائب للإيرادات العامة في العراق	**157**
67	نتائج تقدير الأنموذج قصير الأجل لدالة نسبة الضرائب للإيرادات العامة في العراق	**159**
77	نتائج تقدير الأنموذج طويل الأجل لدالة نسبة الضرائب للإيرادات العامة في العراق	**160**

فهرست الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الناتج المحلي الاجمالي في الأردن	47
2	الإيرادات الضريبية في الأردن	49
3	إجمالي النفقات في الأردن	51
4	إجمالي الدين العام في الأردن	53
5	الناتج المحلي الاجمالي في الإمارات	66
6	إجمالي الإيرادات العامة في الإمارات	69
7	إجمالي النفقات العامة في الإمارات	71
8	إجمالي الدين العام في الإمارات	73
9	اختبار التوزيع الطبيعي لدالة نسبة الضرائب / GDP في الأردن	87
10	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة نسبة الضرائب / GDP في الأردن	88
11	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة	88
12	اختبار التوزيع الطبيعي لدالة نسبة الضرائب للنفقات العامة في الأردن	94
13	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة نسبة الضرائب للنفقات العامة في الأردن	95
14	المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لدالة نسبة الضرائب للنفقات العامة في الأردن	95
15	اختبار التوزيع الطبيعي لدالة نسبة الضرائب في الإمارات	104
16	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة نسبة الضرائب/ GDP في الإمارات	105
17	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة	105
18	نتائج تقدير الأنموذج قصير الأجل لدالة نسبة الضرائب/ GDP في الإمارات	106
19	التوزيع الطبيعي لدالة نسبة الضرائب للنفقات العامة في الإمارات	111
20	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة نسب الضرائب للنفقات العامة في الإمارات	112
21	المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لدالة نسبة الضرائب للنفقات في الإمارات	112
22	الناتج المحلي الاجمالي في العراق	125
23	إجمالي الإيرادات العامة في الراق	127
24	إجمالي النفقات العامة في العراق	129
25	إجمالي الدين العام في العراق	131
26	اختبار التوزيع الطبيعي لدالة نسبة الضرائب / GDP في العراق	144
27	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة نسبة الضرائب / GDP في العراق	145
28	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة	146
29	اختبار التوزيع الطبيعي لدالة نسبة الضرائب للنفقات العامة في العراق	151
30	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة نسبة الضرائب للنفقات العامة في العراق	152
31	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة	152
32	اختبار التوزيع الطبيعي لدالة نسبة الضرائب للإيرادات العامة في العراق	157
33	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة نسبة الضرائب للإيرادات العامة في العراق	158
34	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة	158

فهرست المخططات

الرقم	العنوان	الصفحة
1	هيكل النظام الضريبي العراقي	118

المقدمة

نظراً لأهمية الدور الذي بات يؤديه النظام الضريبي في عالمنا الحالى في تدعيم أقتصاد إي دولة وتمويل خزينتها العامة وأدخالها في النشاط الأقتصادي فقد أصبحت مسألة الضرائب التي تفرضها الحكومات على الافراد والمؤسسات بهدف تمويل نفقاتها وتمويل القطاعات التي تنفق عليها من أهم القضايا التي تهم صناع القرار في السياسة الأقتصادية، حتى غدت علماً بحد ذاته في كل أنحاء العالم، سعياً لإيجاد الحلول المناسبة لتغطية المتطلبات الأقتصادية والنفقات العامة، ولأنه بقدر ما يكون النظام الضريبي فعالاً، بقدر ما تكون الأنعكاسات إجابية على الإقتصاد الوطني، هذا وتختلف اهداف النظام الضريبي، وفقاً لتباين النظم الأقتصادية ووفقاً لمرحلة التطور الأقتصادي التي يمر بها المجتمع، كما وأصبحت مشكلة المديونية إيضاً من أهم المشكلات الأقتصادية التي تواجه الدول النامية بشكل عام، وذلك للآثار السلبية التي تتركها على العديد من المؤشرات الأقتصادية كالاستقرار المالى ومن ضمنها الاستدامة المالية، وقدرة الحكومة على تقديم خدماتها الأساسية، ومعدلات النمو الأقتصادي، مما ترك آثار سلبية على الأوضاع الأقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلاً عن مشكلة ضعف الأنظمة الضريبية نتيجة ضعف القانون في بعض الدول أو التحايل على القانون والذي بدوره يؤدي إلى ضياع إيرادات كثيرة تصب في تحقيق الاستدامة والمحافظة على أستدامة الدين العام، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها تلك الدول الا أن المشكلة قائمة في أغلب الدول بل أن بعضها تتطور بشكل سلبي مع مرور الوقت، وتجدر الاشارة إيضاً إلى اتباع سياسة أقتصادية شاملة ذات فلسفة ورؤى واضحة عن طريق سياسة مالية هادفة لتحقيق إيرادات تسهم في تلبية حاجات الدولة وتامين مستقبل الأجيال القادمة عن طريق ديمومة الاستدامة المالية والمحافظة عليها، والتي تساهم في تطور التنمية الأقتصادية .

أولاً:أهمية البحث :-

تنبع أهمية البحث من أهمية توفير الإيرادات اللازمة لإعانة أغلب أقتصادات الدول من الوضع المتردي والنهوض به مع ضرورة تنويع مصادر تمويل موازنة الدولة بعيداً عن تقلبات العوائد النفطية الناتجة عن تغيرات أسعار النفط بالأسواق الدولية لما له أثر سلبي في الاستدامة المالية وكذلك في خطط تطوير أقتصادات الدول ورفع معدلات ألنمو فضلاً عن الدور الكبير للضرائب في تحقيق أهادفها الأقتصادية والاجتماعية.

ثانياً:مشكلة البحث:- تتمثل مشكلة البحث بعدة تساؤلات وهي:هل بالإمكان تحقيق الاستدامة المالية عن طريق النظام الضريبي الفعَال في الاقتصاد العراقي ؟هل بأمكان الاقتصاد العراقي الاستفادة من تجارب دول العينة في مجال تحقيق الاستدامة المالية باستخدام نظام ضريبي فعال؟

ثالثاً:فرضية البحث :- ينطلق البحث من فرضية مفادها :

تساهم الضرائب بدور فعال في تحقيق الاستدامة المالية، وهذا الدور الفعال يعتمد على طبيعة النظام الاقتصادي المتبع ومستوى التطور الذي وصل اليه البلد، والسياسات المعتمدة والتي تزيد من فاعلية النظام الضريبي .

رابعاً:اهداف البحث :-

1- تحليل هيكل الضرائب العامة والنظام الضريبي في العراق ودول العينة .

2- تحليل متغيرات الاستدامة المالية في المالية ودول العينة.

3- قياس أثر النظام الضريبي في الاستدامة المالية في دول العينة باستخدام النماذج القياسية الحديثة .

4- قياس أثر النظام الضريبي في الاستدامة المالية في العراق .

خامساً:منهج البحث:-

أعتمد البحث على استخدام اسلوب تحليل يستند على المنهجين االاستنباطي الذي تم اعتماده في الجانب النظري، من خلال التاصيل المفاهيمي للنظام الضريبي والاستدامة المالية والجوانب المتعلقة بها، واعتماد المنهج الاستقرائي التحليلي الذي اعتمدناه إيضاً في تحليل النظام ألضريبي والاستدامة المالية .

سادساً:اسباب اختيار الموضوع :-

من الاسباب التي دفعتنا إلى أختيار هذا الموضوع هي :

- أهمية النظام الضريبي في العالم وتأثيره في النظام المالى والاستقرار الأقتصادي .
- ابراز دور الضرائب كإيراد من الإيرادات العامة وتأثيرها في الاستدامة المالية .

سابعاً:حدود البحث:-

الحدود المكانية : (الأردن- الإمارات – العراق) .

الحدود الزمانية :أمتدت الدراسة للمدة (2004-2020) .

سابعاً:هيكل البحث:-

من أجل تغطية الجوانب الرئيسية للموضوع قيد البحث والاحاطة به قدر الإمكان، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، إذ تناول **الفصل الأول،** التأصيل النظري للنظام الضريبي والاستدامة المالية وفاعليه النظام الضريبي فيها، حيث تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للنظام الضريبي، والمبحث الثاني الاستدامة المالية، والمبحث الثالث فاعليه النظام الضريبي في تحقيق الاستدامة المالية، اما **الفصل الثاني،** تحليل وأقع النظام الضريبي والاستدامة المالية في بلدان العينة (الأردن – الإمارات)، وتضمن الفصل إيضاً ثلاث مباحث، المبحث الأول تناول تجربة الأردن، والثاني تناول تجربة الإمارات، اما الثالث تناول ربط كل مؤشرمن مؤشرات النظام الضريبي بثلاث مؤشرات من الاستدامة المالية وقياس اثر العلاقة بينهما، اما **الفصل الثالث** ، تناول فاعليه النظام الضريبي والاستدامة المالية في الإقتصاد

العراقي، وتضمن الفصل ثلاث مباحث، المبحث الأول، تحليل مؤشرات فاعلية النظام الضريبي في الإقتصاد العراقي، والثاني تحليل العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية وفاعلية النظام الضريبي في الإقتصاد العراقي، اما المبحث الثالث تناول قياس أثر العلاقة بين مؤشرات النظام الضريبي والاستدامة المالية .

ثامناً:الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة:-

كثيرة هي ومتعددة الدراسات التي تصب في معالجة الضرائب، ولكن بيان فاعليتها في الاستدامة المالية تم استشرافه في هذا البحث قدر الامكان ولعل أهم الدراسات التي تناولت هذا البحث ألموضوعات هي:

ت	عنوان البحث	اسم الباحث	نوع البحث	أهم ما توصل اليه الباحث
1	التغيرات التشريعية واثرها في فاعليه السياسة الضريبية في العراق	مياسة ابراهيم احمد	رسالة ماجستير ، قسم الدراسات المالية المصرفية ، المعهد العالى للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد	قام البحث على تحليل الضرائب باعتبارها احدى أدوات السياسة المالية المهمة ،وبين البحث أن النظام الضريبي يعانيمن اختلالات عدة ، تمثلت باختلال معايير الخضوع للضريبة مع تعدد طراق تقديرها وكثرة الاعفاءات ، والسماحات ،والتنزيلات ، وتوصل الباحث إلى الاسراع بتشريع قوأنين لفرض ضرائب متنوعة ومتخصصة كي تكون نواة لدعم نفقات الدولة لتطوير خدماتها ومشاريع اعمارها .
2	تحليل الهيكل الضريبي ومقومات اصلاحه في العراق – مع اشارة خاصة لتجربة الاصلاح الضريبي في الجزائر	باقر كَرجي الجبوري	اطروحة دكتوراه ، جامعة الكوفة ، 2013 .	هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الهيكل الضريبي للعراق والجزائر وأهم التعديلات الضريبية وتقويم فاعليه الهيكل الضريبي في العراق ، ومسوغات الاصلاح الضريبي ، وتوصل خلال البحث إلى أن الهيكل الضريبي في العراق يتميز بالاعتماد على الضرائب غير المباشرة بسبب أنخفاض متوسط الدخل الفردي ،ويعد الاصلاح الضريبي نقطة الأنطلاق في عملية الاصلاح الأقتصادي، ويشمل اصلاح القوانين والإدارة الضريبية ويهدف إلى التنسيق بين الاهداف الأقتصادية والكفاءة والعدالة .
3	تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، 2016 .	وحيد عبد الرحمن نافع وعبد العزيز عبد المجيد على	مجلة بحوث أقتصادية عربية ، العدد 74 ،2016 ،75.	هدفت الدراسة إلى تقييم مدى قدرة السعودية في تحقيق الاستدامة المالية ،إذ تكمن إشكالية الدراسة في السؤال الاتي : في ظل تنامي عجز الميزانية العمومية ،وتزايد الدين العام ، ما مدى قدرة السلطات المالية في المملكة العربية السعودية في تحقيق منهج الاسالب القياسية باستخدام القيد الزمني للميزانية العمومية للملكة السعودية ،وتوصلت الدراسة إلى أن الإيرادات والنفقات كانت ساكنة ،فضلاً عن إلى وجود علاقة بينهما إذ أن الإيرادات تنمو بمعدل اسرع من النفقات، مما يوحي على قدرة المملكة على سداد العجز ، واحتواء دينها العام [1] .
4	سياسات الإصلاح الضريبي.	ناجي التوني	المعهد العربي للتخطيط ،اصدار سلسلة جسر التنمية ،المجلد2، العدد13، الكويت ،2003 .	تناول البحث دواعي الاصلاح الضريبي مثل اختلال الهيكل الضريبي وضعف الجهد الضريبي وغياب العدالة الضريبية ، وتوصل البحث إلى أن الاصلاح الضريبي امرا ضروريا لمعالجة مشاكل النظام الضريبي ،وتختلف الاصلاحات من دولة إلى اخرى، ولايوجد وصفة علاجية مثالية يمكن التوصية بها واستعمالها في جميع دول العالم ،لأن كل دولة لها خصوصيتها في هذا الجانب .

([1]) على حسين نوري بني لام ، الاستدامة المالية واثرها في النمو الأقتصادي – دراسة حالة العراق للمدة 2004-2016 ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي لدولي لجامعة جيهأن – اربيل في العلوم الادارية والمالية ،27 -28 حزيرأن ،2018 .

5	إصـــــلاح النظـــــام الضريبي في العراق ودوزه فـــي تحقيـــق الاستدامة المالية.	ياسين نادب علـي خليـل السلطاني .	رســـالة ماجســـتير ،جامعـــة كـــربلاء، كليـــــــــة الادارة والاقتصاد،قســـــم الاقتصاد، 2021 .	الهدف من الدراسة : التعرف على أهمية الضرائب الجمركية في الاقتصاد العراقي، والمشاكل التـــي تعيـــق تطبيـــق النظـــام الضـــريبي الجمركـــي فـــي العـــراق ،ورســـم ستراتيجيات قادرة على تفعيل النظام الجمركي في العراق

تاسعاً : اهم مايتوقع ان يضيفه البحث عن البحوث السابقة.

تفعيل دور القطاع الخاص في بلدان العينة وبخاصة العراق لان ذلك يعمل على استمرار الاستدامة المالية لما يعود بالنفع الكبير من الايرادات ولاسيما الضريبية منها مما يجعل من الاستدامة المالية مصدر استثمار فعال يشمل تنمية اغلب القطاعات الاقتصادية وتقليل العبء على الدولة في تغطية النفقات اللازمة لسد احتياجاتها، بالاضافة الى فرض العقوبات على المتهربين من دفع الضرائب وتحويل دفع الضريبة الى نظام الكتروني للحد من التهرب الضريبي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لفاعلية النظام الضريبي والاستدامة المالية

تمهيد

المبحث الأول: النظام الضريبي.

المبحث الثاني: الاستدامة المالية.

المبحث الثالث: فاعلية النظام الضريبي في الاستدامة المالية.

تمهيد:-

إن مفهوم الضريبة لم يكن واحداً دائماً، فعندما لم تكن هناك مجتمعات بشرية (إي عندما كانت عبارة عن مدن بدائية صغيرة ومدن متباعدة يسكنها، ولا يحكمها قانون وعدم وجود سلطة)، قد نشأت حيث لم يكن هناك إي نوع من أنواع الضرائب، لذلك تميز ذالك العصر (البدائي القديم) بأن هناك أكتفاء ذاتي وظروف معيشية بسيطة، وعدم وجود علاقات بشرية مشتركة تدعو إلى ذلك، لذلك لم يكن هناك فرصة مهيأة لوجود الضرائب، ولكن مع تطور حياة الأنسان واستقرار حياة الجماعات البشرية، أصبحت هناك حاجة إلى توفير خدمات عديدة لاسيما منها خدمات الامن الداخلي والخارجي لهذه الجماعات البشرية، إذ رافق ذلك ظهور السلطة التي توعدت بتوفير كل هذه الاحتياجات وخاصة الامن والحمإية وبالتالى ظهرت الضرائب من أجل توفير الإنفاق اللازم لتلبية احتياجات هذه المجتمعات وبالتالى كانت السلطة هي الجهة المخولة بجمعهِ والمسؤولة عن توفير الخدمات العامة للمجتمع .وسيتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث ، تناول الاول مفهوم النظام الضريبي واهميته واهدافه ،أما المبحث الثاني تناول الاستدامة المالية ومفهومها واهدافها وقواعدها والعوامل المؤثرة فيها، وتناول المبحث الثالث فاعلية النظام الضريبي في تحقيق الاستدامة المالية .

(المبحث الأول)

(الإطارالمفاهيمي للنظام الضريبي)

تبين في هذا المبحث ماهية النظام الضريبي، تعريفه وأهدافه، وأغراضه بصفة عامة، وماهية الضريبة، تعريفها خصائِصها قواعدها، وأهدافها ووعاءها بصفة خاصة :-

أولاً : ماهية النظام الضريبى .

1- مفهوم النظام الضريبي :-هو الهيكل المتفرد بملامحه وطريقة عمله لتحقيق اهداف المجتمع ، وهو الإطار الذي تعمل بداخله مجموعة من الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها تحقيق اهداف السياسة الضريبية[1] .كما أن الكثير أو أغلب المفكرين الأقتصاديون وعلماء المالية يرون أن النظام الضريبي يتضح أن له اكثر من مفهوم، **فهناك مفهومان واسع وضيق**[2]، اما **المفهوم الواسع "** هو مجموعة العناصر الإيديولوجية والأقتصادية الفنية التي يؤدي تركيبها الى كيأن ضريبي معين" اما **مفهومه الضيق "** فيقصد به مجموعة القواعد القانونية والفنية، التي تمكّن من الاقتطاع الضريبي وذلك في مراحله المتتابعة من التشريع إلى الربط والتحصيل"[3].

- وهنا لابد أن نبين مفهوم الضريبة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية .

2- أهمية الضريبة في الدول المتقدمة [4].

أن الضريبة تحتل مركزا قوياً في أقتصاديات البلدان المتطورة وحكومات هذه الدول تستخدمها كأداة فعالة في تنفيذ هذه السياسات المالية والاجتماعية، وهذا الامر هو منسجم مع العوامل الأقتصادية المناسبة، حيث يوجد جهاز أنتاجي متطور، ومستوى الدخول الفردية مرتفعة، لذلك فأن الإيرادات الضريبية كبيرة، فمثلاً نسبة الإيرادات الضريبية في مكونات الأنتاج وفي توزيع النشاطات الأقتصادية حسب المناطق، ونلاحظ أن التأثير الضريبي في البلدان المتطورة اكثر ما يتجلى في مجال هذه المشاريع، أو عن طريق اتباع سياسات الاستهلاك المناسبة، أو عن طريق اعفاء الاستثمارات الجديدة في القطاع السياحي، أو الصناعي، ولا يقتصر الامرعلى المشاريع الأقتصادية، بل تستخدم الضريبة كأداة اجتماعية في أعادة توزيع الدخل القومي بين افراد

---

(1) عادل محمود القطاونة ووعدي حسين عفانة، المحاسبة الضريبية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2008 ، ص3.
(2) سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية، الدار الجامعة للنشر ، طبعة 3، بيروت، 1985، ص 15.
(3) المصدر السابق نفسه، ص 12 .
(4) خالد شحادة الخطيب، نادية فريد طافش، الاصول العلمية والعملية في المحاسبة الضريبية، دار الحامد ،عمان، 200، ص ص 20 _ص23 .

المجتمع، فالمعدلات الضريبية المطبقة على الدخول، تاخذ بعين الاعتبار الدخول الصغيرة فتعفيها من الضرائب وتخضع الدخول الفردية الكبيرة إلى نسب عالية من هذه الضرائب، فالدور الفعال للضريبة في البلدان المتطورة مرجعه إلى مجموعة من العوامل الموجودة في بنية الإقتصاد المتطور وهذه العوامل هي[1] :-

أ. اليد العاملة في هذه البلدان اكثر أنتاجية لكونها متخصصة ومهياة بشكل جيد للأنتاج فضلاً عن إلى توزيعها التقني والفني حسب المهن إذا اضفنا إلى ذلك، أن متوسط الدخل الفردي لهذه الطبقة مرتفع نسبيا مما يشكل شريحة ضريبية جيدة، ذات مردود عال وبالتالى فأن القدرة التكليفية مرتفعة مما يؤدي إلى إيرادات ضريبية عالية.

ب. القسم الاكبر من الدخل القومي ياتي من الصناعة والتجارة، ومن المعروف أن مردودات هذه القطاعات اكثر أنتاجية من مردودات القطاع الزراعي.

ت. اجهزة الدولة كافة في البلدان المتطورة تعطي دفعا لاقامة نظام ضريبي متطور، فالتنسيق الجيد والسريع بين هذه الاجهزة والإدارة الضريبية يساعد على نجاح النظام الضريبي في اعطاء افضل الإيرادات المالية.

ث. الإدارة الضريبية مكونة ومهياة لمواجهة متطلبات مجتمع متطور حيث الدراسات العلمية والاجهزة الحديثة، والكادر المدرب واجهزة الاستعلامات الواسعة والمنظمة، فضلاً عن إلى الاحصائيات واستخدام اخر مبتكرات العصر في خدمة الإدارة المالية.

3- سمات الضريبة في البلدان النامية [2].

في البلدان النامية، يوجد أولويات للبناء الأقتصادي، كبناء الخدمات الأساسية للشعب من صحة وتعلم وطرق وجسور، أوما يسمى بالبنية التحتية، ولهذا تم الاعتقاد بأن على الضريبة أن تؤدي دور الممول في اقامة وأنشاء البنية التحتية للاقتصاد الوطني، ولكن واقع الحال اثبت أن دور الضريبة في أغلب البلدان النامية ما زال محدوداً في تزويد الخزانة العامة بالمال اللازم للتنمية، وفي تأثيره على السياسة الأقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، ويمكن توضيح سمات الضرائب في البلدان النامية كما يلي[3]:-

---

[1] عادل محمود القطاونة وعدي حسين عفانة، المحاسبة الضريبية، دار وائل للنشر، طبعة ، الأردن - عمان ،ص3 ، 2008 .
[2] خالد شحادة الخطيب، نادية فريد طافش، مصدر سابق، ص 22.
[1] Dora Hancock. Taxation Policy & Practice, Chapman & Hall, London, 1995,p1.

أ- عدم التوازن في النظم الضريبية المطبقة:- من الملاحظ أن النظم الضريبية في البلدان النامية، تتسم بعدم التوازن بين الضرائب المباشرة والضرائب غيرالمباشرة، إذ تمثل الضرائب غير المباشرة في متوسطها - ما يقارب من 60%- 70% من مجموع إيرادات ضرائب الدولة.

ب- ضعف الحصيلة الضريبية:- أن هذه الظاهرة هي نتاج مجموع عوامل موجودة في بنية الإقتصاد النامي إذ ان الدخل الفردي ضعيف إلى حد يجعل الاقتطاع الضريبي محدودا والنشاطات الأقتصادية ما زالت تقليدية وأن كانت حديثة فهي بحاجة إلى تشجيع وإلى اعفاءات ضريبية، فالقطاع الزراعي ما زال عصب الإقتصاد القومي، والدخول في هذا القطاع ضعيفة الإنتاجية وحتى إيرادات القطاع الزراعي معفاة من الضرائب.

ج- عدم الأنسجام في التشريع الضريبي:- أن التشريعات الضريبية، المعمول بها في أغلب البلدان النامية ما هي الا نسخة مشوهة في أغلب الاحيان عن التشريعات الضريبية المطبقة في الدول الراسمالية، والتي تختلف نسجها الأقتصادية كلياً عن نسج ومكونات أقتصادات الدول النامية، لذلك ينصح دائما أن تتخلى الدول النامية، عن تشريعات مالية مستوردة وعلى هذه الدول اقامة تشريعها الضريبي في ضوء معطيات وظروف اقتصادها ومجتمعها، فمثلاً نجد بعض الدول النامية قد تبنت نظام الضريبة التركيبية فقط لأنه مطبق في أغلب البلدان المتطورة، علما أن هذا النوع من الضرائب بحاجة إلى وعي عال لدى المكلف، وإلى ادارة ضريبية متطورة ومؤهلة فضلاً عن المستوى المتقدم في اجهزة الدولة.

د - العجز في الإدارة الضريبية:- أن ظاهرة العجز الاداري تشمل كافة الإدارات الحكومية في البلدان النامية وخاصة البلدان التي مازالت عاجزة عن تكوين كوادر متقدمة في مجال الضرائب، اما لنقص الامكانيات واما لأن الإدارة الضريبية المعاصرة بحاجة إلى تقنيات متطورة من الحاسبات واجهزة معقده، مازالت البلدان النامية غير قادرة على اعدادها ووضعها موضع الخدمة فهذا العجز الاداري بالتاكيد يؤثر في الإيرادات أو الحصيلة الاجمالية لضريبة الدولة[1].

- نستنتج مما سبق أن أنحسار دور الضريبة في البلدان النامية يرجع إلى عوامل تخرج احياناً عن ارادة تلك الدول، فإنخفاض الإيرادات الضريبية أنعكاس لمستوى الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه، بحيث لا يكفي الدخل على المستوى القومي والمستوى الفردي لمتطلبات الاشباع الخاص ولمتطلبات الاشباع العام معا، وهذا يقود بالتاكيد إلى أنخفاض في الإيرادات الضريبية، فضلاً عن أنخفاض القدرة التكليفية القومية وتدخل النظم الضريبية في البلدان النامية بحلقة مفرغة متداخلة، ولكن عندما تاخذ البلدان النامية في تحقيق مرحلة من النمو الأقتصادي والاجتماعي عندئذ تبدأ بالضرورة في تغيير نظامها الضريبي،عندما يتم اتساع السوق المحلية

[1] بن جوزي محمد، المحاسبة والضرائب، كلية علوم أقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004 ، ص 64.

عن طريق الأنتاج والاستهلاك، وتهتم هذه الدول في رفع مستوى الدخول الفردية وأعطاء مكانة هامة إلى تكوين المدخرات والاستثمارات في هذه المرحلة عندها يقوم نظام ضريبي يستمد إلى ضريبتين أساسيتين هما الضريبة على الدخل والضريبة على النفقات .

ثانياً : اهداف واغراض النظام الضريبي [1] :-

لم يعد النظام الضريبي ذلك المصدر الذي تستمد منه الدولة حاجتها من الأموال فحسب، بل أضيف الى رصيده عدة ادوار اخرى نلمس أهميتها في المجلات الأقتصادية والاجتماعية والسياسية.

1. **هدف مالى عام:-** ويقصد به موازنة الميزانية العامة وهي الهدف التقليدي .

2. **هدف أقتصادي عام:-** أن الضريبة وفقاً للفكر المالى المعاصر يمكنها أن تؤثر في الدخل والادخار والاستثمار، وبالتالى الضريبة تلعب دوراً هاماً في :-

أ. الوصول الى حالة الاستقرار الأقتصادي بعيدا عن حالتي التضخم والأنكماش، ففي الأول تقوم بامتصاص الفائض من النقود لدي الناس عن طريق الضريبة، أو العكس في حالة الأنكماش ينخفض سعر الضريبة وتتوسع في الاعفاءات للوصول الى مستوى التشغيل الكامل.

ب. تشجيع الاستثمارات في المشاريع الصناعية والزراعية المراد ترقيتها عن طريق التخفيض من سعر الضريبة أو تعفي اصحاب هذه المشاريع من دفع الضريبة على ارباح الشركات للسنوات الثلاثة الأولى من بداية النشاط[2].

ج. استعمال الضريبة كأداة للتوجيه الأقتصادي عن طريق التقليل أو المغالاة في سعر الضريبة حسب القطاعات التي تريد الدولة تشجيعها أو سحبها[3].

3. **هدف اجتماعي :-** ويتمثل في :-

ا- تحقيق قاعدة العدالة والمسأواة في فرض الضريبة وذلك بمساهمة كل فرد في التكاليف والأعباء العامة حسب مقدرته التكليفية.

---

[1] بن جوزي محمد، المحاسبة والضرائب، كلية علوم أقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004 ، ص 64.
[2] المصدر السابق نفسة ، ص65 .
[3] حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص9.

ب- الحد من التفاوت في توزيع الدخول والثروات بين المواطنين وذلك بزيادة العبء عن ذوي الدخول المرتفعة وتخفيضه إلى اقصى حد ممكن من ذوي الدخول المنخفضة، عن طريق الضرائب التصاعدية أو الاعفاء الكلي من الضرائب للذين لا يتجاوز دخلهم سقف معين من الضريبة.

4.**هدف سياسي :-** ويعني به استعمال الرسوم الجمركية لحمإية الأنتاج المحلي عن طريق فرض نسب مرتفعة على البضائع المستوردة المنافسة للبضائع المحلية.

ثالثاً: ماهية الضريبة:-

تعد الضريبة في العصر الحالى من أهم أنواع الإيرادات العامة، التي تستند عليها الدولة لتغطية النفقات العامة، وللضريبة أهميتها البالغة للدولة باعتبارها من أهم الموارد الممولة لميزانيتها والتي تستخدمها كأداة فعالة في تنفيذ سياساتها المالية والأقتصادية والاجتماعية، وعليه فالاجدر القاء الضوء عليها.

1- **مفهوم الضريبة:-** تعددت التعاريف التي اعطاها علماء المالية والمفكرون الأقتصاديون للضريبة غير أن هذه التعاريف تنصب في معين واحد وتحدد شرطين أساسين للضريبة وهما عنصرا الاجبار والمقابل الملموس ، إذ عرفها قاسطون جيز الذي يقول" أن الضريبة هي الاداء المالى الاجباري الذي يدفعه الملزم بها (إي الضريبة) بصفة نهائية وبدون مقابل لتحقيق تغطية النفقات العمومية"[1]. **ونستنتج** من هذا التعريف أن له اربعة اركان أساسية والتي تفرق الضريبة عن باقي الموارد الاخرى :-

1. الضريبة مساهمة نقدية واداء مالى بمعني أنه لا يجوز أن تكون في شكل سلعة أو خدمة، فكما كان عليه الحال في القدم إذ كانت تدفع عينا كنسبة معينة من المحصول الزراعي، وفي الوقت الحاضر تم الاستغناء عن هذا الاسلوب لأنه لا ينسجم مع مقتضيات الاسلوب النقدي[2].

2. تدفع الضريبة بدون مقابل فالمكلف لا يعرف مقدار ولا طبيعة المنفعة التي تعود عليه، والسبب في ذلك أن المنفعة التي يستفيد منها لا تتناسب مع مقدار الضريبة المدفوعة وعادة تقوم الدولة بتقديم خدماتها لتحقيق النفع العام مما يستلزم تكاتف وتضامن الجميع في المساهمة في الأعباء ولا يمكن أن يحتج الشخص بعدم المساهمة بحجة أنه لا يوافق على الخدمات المقدمة .

3. الضريبة تدفع اجباريا ويبدو جليا مفهوم الجبر في أنفراد السلطات العامة بوضع النظام القانوني للضريبة من خلال تحديد وعاءها وكيفية تحصيلها، ولا تفرض الضريبة الا بقانون ولا يجري تعديلها أو الغاءها الا

[1] حسين الصغير، مرجع سابق ، ص53 .
[2] على العربي وعبد المعطي عساف، ادارة المالية العامة ،جامعة الاسكندرية، مصر، 2008 ،ص 80.

بقأن. **كما عرفها اخرون"** هي مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد نحو تحقيق الاهداف المحددة من طرف السلطة العمومية"[1]. **وكذلك عرفت بأنها"** الضريبة هي فريضة نقدية يتحملها المكلفون بصورة نهائية دون مقابل وهي أداة مالية تلجأ اليها الدولة لتحقيق اهدافها" [2].**وعرفت كذلك بأنها "**إي اقتطاع نقدي ذو سلطة، دون مقابل منجز لفائدة الجماعات الاقليمية (دولة وجماعاتها المحلية) أو لصالح الهيئات العمومية الاقليمية "[3].

- ونستنتج من كل ما سبق :أن الضريبة هي اقتطاع نقدي اجباري بدون مقابل وبصفة نهائية تقوم به الدولة، وفقاً لقواعد قانونية وهذا الاقتطاع يكون من أموال الاشخاص الطبيعيين والمعنويين (الاعتبارين) حسب قدراتهم التكليفية بغرض استخدامه لتحقيق المنفعة العامة.

2- خصائص الضريبة : من المفاهيم التي سبق ذكرها يمكن استخلاص الخصائص التالية:

1. الضريبة هي اقتطاع نقدي:- ويقصد بذلك أن المكلف بالضريبة يقوم بدفعها لصالح الدولة في صورة نقدية، عكس ما كان عليه الحال في السابق، إذ كانت تدفع الضريبة بشكل عيني ويقوم الافراد بتقديم جزءاً من محاصيلهم الزراعية أو بالعمل لإيام معدودة لصالح الدولة الا أن نظام الضريبة العينية، لم يكن عادلا عند فرض الضريبة على الناتج المحلي الاجمالي دون النظر الى تكالبف الأنتاج المكلف [4] .

2.الضريبة فريضة الزامية:- إي ليس للفرد الحرية في دفع الضريبة أو عدم دفعها، ولا في اختيار مقدارها ولا في كيفية و موعده، بل هو مجبر على دفعها وهذا ما يميزها عن غيرها من الإيرادات المالية الاخرى.

3.**الضريبة تفرض من قبل الدولة:-** تفرض الضريبة على كل شخص قادر على الدفع تبعا لمقدرته المالية، فالضريبة هي طريقة لتقسيم الأعباء العامة بين الافراد وفقاً لمقدرتهم .

4. **الضريبة تفرض دون مقابل:-** كانت الضريبة هي القشط التامين يدفعه المكلفون للدولة كي يؤمنون به على حياتهم وأموالهم، لكن الفكر المالى الحديث يرى أن الضريبة هي تضامن اجتماعي إي تفرض على كل الافراد بغض النظر عن المنافع التي تعود عليهم من جراء قيام الدولة بدورها في النشاط الأقتصادي والاجتماعي وهكذا أنتقت فكرة المقابل الملموس في فرض الضريبة وأصبحت فريضة بدون مقابل.

---

[1]Pierre Bel trame ; La Fiscalité En France ; 6 éme Edition98 ; p . 182 .

[2]احمد زهير شامية، خالد الخطيب، المالية العامة، دار الزهرة للنشر والتوزيع،عمان، 1997، ص131.

[3]Raymond Mizellec ; Finance Publique ; France ; p. 423.

[4]المصدر السابق نفسه، ص 132.

رابعاً :أهداف الضريبة:-

بعد ما بينا في بدإية المبحث مفهوم الضريبة ومختلف الخصائص التي تتوفر عليها، وعلما أن اساس فرض الضريبة هو الجبر[1]، إي اخبار المكلفين بالدفع بإي قانون ينص على أن نوع من الضرائب يلزم المكلفين بدفعها والذين حددهم هذا الاخير بادائها دون إي تماطل والا فرضت عليه عقوبات التاخير طبقا لقوأنين التهرب الضريبي، غير أن الالزامية الضريبية ادت بعلماء المالية الى استخلاص، اهداف ونظريات وقواعد الضريبة التي تحد من حساسية الملزمين بها والتي ترتكز عليها الضريبة وكذلك الاهداف المرجوة منها، تستخدم الدول الضريبة كوسيلة لتحقيق اهداف معينة وتطورت هذه الاخيرة بتطور الضريبة، وسوف نتطرق ادناه الى الاهداف المرجوة من إي نظام ضريبي وقواعد الضريبة.

1. هدف مالي وأقتصادي: تعتبر الضريبة من أهم الوسائل المستعملة في تحصيل نفقات الدولة المتنوعة المتزإيدة الا أن هذه الأهمية تختلف من دولة الى اخرى، فالهدف المالى يتمثل في تغطية الأعباء العامة ويعني هذا أن تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة بصورة تضمن لها الوفاء بالتزامها اتجاه الإنفاق على الخدمات المطلوبة لافراد المجتمع، إي تمويل الإنفاق على الخدمات العامة وعلى استثمارات الإدارة الحكومية (كبناء السدود والمستشفيات والجامعات وشق الطرق .....الخ).

اما **الهدف الأقتصادي** فيتمثل في الوصول الى حالة الاستقرار الأقتصادي وأصبحت الضريبة من الناحية الأقتصادية في اطار الدول الحديثة وسيلة للتأثير على الفعالات الأقتصادية (الاستثمار، الاستهلاك، استيراد، تصدير) وتحقيق الاستقرار الأقتصادي[2].

2.هدف الاجتماعي:- الهدف الاجتماعي للضريبة يكون في أستعمالها لتحقيق اهداف ذات صبغة اجتماعية، فيمكن استعمال الضريبة للتقليل من الفوارق الاجتماعية الموجودة بين مختلف الفئات، ويتم ذلك بفرض الضرائب على الطبقة الغنية وتخصيص مواردها لزيادة دخول الطبقة الفقيرة، وهذا ما سماه الباحثون الأقتصاديون، أعادة توزيع الدخل القومي،تعتبر الضريبة أداة فعالة في تحقيق العدالة الاجتماعية فهي تحاول الحد لبعض من الفوارق الاجتماعية من خلال فرض مختلف الضرائب كالضريبة على الدخل الاجمالي وهي ضريبة مباشرة تطبق على دخل الفرد[3].

---

[1] عبد المجيد دراز ويونس بطريق، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 1981، ص 73.

[2] بلعطوى نبيل وحميداني رفيق، الضريبة على ارباح الشركات، تخصص ادارة اعمال، كلية علوم أقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 64.

[3] استاذ شحمي، التشريع الجبائي، فرع محاسبة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2002.

3.هدف السياسي:- نلاحظ أن الضريبة أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بمخططات التنمية الأقتصادية والاجتماعية العامة، ففرض رسوم جمركية على منتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات اخرى، يعتبر استعمال الضريبة لاهداف سياسية كما هو الحال في الحروب التجارية بين البلدان المتقدمة (اليابان، الصين ،الولإيات المتحدة الامريكية مثلاً) كما تستخدم الضريبة في محاربة طبقة اجتماعية معينة لطبقة ملاك الاراضي[1].

خامساً: قواعد الضريبة :-

وتعود الى الأقتصادي ادم سميث (Adam Smith) في كتابه ثروة الامم وهذه القواعد لازالت سارية أهميتها الى حد الأن وهي ترتكز غالبا على اربعة قواعد كما في ادناه :-

1. **قاعدة العدالة والمساواة في المقدرة :** على مواطني كل دولة أن يساهموا في النفقات الحكومية حسب قدراتهم التكليفية بمعني يتناسب مع دخل الذين يتمتعون به تحت حمإية الدولة، ووفقاً لهذه القاعدة يجب أن يوزع العبء المالى للضريبة على جميع الافراد وتكون مساهمة الفرد في نفقات الدولة وفقاً لدخله، وبالتالي فالعدالة لا تعني أن المكلفين بدفع الضريبة مطالبون بنفس المبلغ وأنما تعني مشاركة كل فرد المعنويين والطبيعيين في الأعباء العامة لدولة وذلك حسب القدرة التكليفية[2]. وقد أوجد المفكرون الماليون في الضريبة التصاعدية الأداة المثلي لتحقيق مبدا العدالة والحد من التفاوت في توزيع الدخول.

2. **قاعدة اليقين و الوضوح :-** يجب أن تكون الضريبة أو جزء منها يلزم كل فرد بدفعها، أن تكون يقينية وليست عشوائية، كون الضريبة الزامية تحددها السلطات المركزية لقانون يحدد فيه معالم الضريبة من حيث نسبتها ووعائها ومواعيد تحصيلها والاعفاءات الخاصة بها، حتى يكون المكلف بها على درإية تامة بالنصوص القانونية بها وهذا لا ياتي الا إذا كانت النصوص التشريعية مستقرة وثابتة وليست عرضة التبديل والتغيير دون أن يترك ذلك لاجتهاد الاداريين[3].

3. **قاعدة الملائمة في التحصيل :-**

يجب أن تحصل كل ضريبة في الفترة وحسب النمط الذي يمكن أن نراه الاكثر ملائمة للمكلف بالضريبة وبالكيفية الاكثر تيسيرا له، بحيث يحاول كل نظام ضريبي الوصول الى مفهوم الملائمة في جبإية الضرائب إي

---

[1] الخطيب، خالد شحادة، الاصول العملية والعلمية في المحاسبة الضريبية، دار الحامد، عمان ،2008، ص27.

[2] علي العربي وعبد المعطي عساف، مرجع سبق ذكره ، ص 84.

[3] عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1965، ص 95.

يجب أن يكون موعد دفع الضريبة من الممول الى الخزينة العمومية يتلاءم مع موعد تحقق الوعاء الخاضع للضريبة .

4. قاعدة الإقتصاد في النفقات :-

المقصود في الإقتصاد في النفقات الجبائية هو أن يكون الفرق بين ما يدفعه المكلفون من ضرائب وما يدخل منها الى الخزينة العامة في اقل مبلغ ممكن، وهذا الامر يتطلب فرض الضرائب التي تكثر إيراداتها وتقل نفقات تحصيلها، ولذلك تسعي ادارة الضرائب باختيار اسلوب الجبايية والتحصيل الاقل لكي لا تضطر الدولة الى التوسع في فرض الضرائب[1]. وفي الوقت الحاضر يتم استعمال الاعلام الآلي الذي تسيره طاقة بشرية مكونة بهدف التقليل من التكالف وبالرغم من هذا فأن قاعدة الإقتصاد ليس من السهل تطبيقها فهناك ضرائب يستدعي جمعها عددا كبيراً من العاملين عليها وهذا يتطلب أعباء ونفقات مالية مرتفعة.

سادساً : الوعاء الضريبي:-

أولاً- الوعاء الضريبي وكيفية تحديده :- بعد تحديد الدولة مقدرة الدخل القومي وكذلك اسس اخضاع هذا الدخل، يجب عليها أن تختار من القواعد الفنية ما يمكنها من تنظيم الكيأن الضريبي وهناك تنوع في القواعد الفنية لتنظيم هذا الاستقطاع الضريبي ومعقدة، لذا يجب على الدولة أن تنسق بين هذه القواعد حتى يكون النظام الضريبي في الدولة متماسك البنيان ويقصد بالجانب الفني للاستقطاع الضريبي مجموعة العمليات التي تمكن من أنشاء الضريبة وتحصيلها ويمكن التوضيح في هذه المرحلة كيفية تحديد الوعاء الضريبي والربط بين قرار التنفيذ من قبل السلطة والتحصيل على الضرائب إي الجبايية.

ا- تحديد الوعاء: تعني هذه المرحلة تحديد العنصر الأقتصادي الذي تستفيد منه الضريبة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتعيين اسلوب الوصول الى هذا الوعاء، وكيفية تقديره وتتخذ عملية تحديد العنصر الأقتصادي الخاضع للضريبة واسلوب الوصول اليه وكيفية تقديره مظهرين احدهما نظري والاخر فني [2].ويقوم الفن الضريبي بتقسيم هذه العناصر مبينا عيوب ومزإيا كل منها تاركا الاختيار لاعتبارات سياسية وأقتصادية واجتماعية.فيتجلى من خلال اسلوب الوصول الى المادة الخاضعة للضريبة وتقديرها، ويعد الفن الضريبي الاسالب المختلفة لذلك، ويملي على المشروع الوسائل التي تحقق اهدافه المتنوعة والمتعددة والتي يقصد بها اجراء تغيرات ذات صبغة اجتماعية وأقتصادية الى جانب هدف التمويل ويمكن أن تكون المادة الخاضعة للضريبة ثروة كعقار، منتوج أو خدمة، الدخل أو راس مال وعلى العموم يمكن تقسيم المادة الخاضعة للضريبة

[1] مرجع سبق ذكره ، ص 84.
[2] مصدر سبق ذكره، استإذ تيبورتين، تقنيات جبائيه، فرع محاسبة، المدرسة العلنا للتجارة، الجزائر، 2001 .

وفق طبيعتها الى ضريبة على الدخل وضريبة على راس مال أو ضريبة على الإنفاق **وتعد الضرائب على الدخل من أوسع أنواع الضرائب أنتشارا** لكونها المصدر الطبيعي المتجدد للضريبة كفريضة متكررة، كما أنه العنصر الأقتصادي الذي تقع (الا في حالات استثنائية) عليه كافة الضرائب على اختلاف اشكالها كما أن الدخل يعتبر احد ألمعايير الرئيسية التي ينظر من خلالها لقدرة المكلف على الدفع. **وهنا يمكن توضيح عناصر الوعاء الذي يستند إلى قاعدتين هما :-**

أ ـ تعدد العناصر: ونعني به التمييز بين الضريبة الوحيدة والضريبة المتعددة.

ب ـ تنوع الضرائب: ونعني به الضرائب المباشرة والتي تخضع على الدخل أو الثروة وإيضاً الضرائب الغير مباشرة إي الضرائب على الإنفاق

2- الضرائب الوحيدة: هو ذلك النظام الذي يعتمد على ضريبة واحدة فيما يخص الجبايات، وأول من نادي بهذا النظام الطبيعيون في القرن السابع عشر قبل أن تبلغ الصناعة مبلغها في أوروبا وعندما كانت الارض هي المصدرالوحيد للثروة، فكان ارباب العمل والملاك يستغلونها ثم يبيعون محاصيلها فتفرض عليهم الضرائب دون سوأهم وكان عبئها كبير غير أنهم ينقلونه الى المستهلكين عند شراءهم للمنتجات في شكل ضريبة غير مباشرة[1].

أ ـ مزايا الضريبة الوحيدة :

1- لعل أنه من أهم المزايا لهذا النظام هومراعاة مبدا الإقتصاد في النفقات حيث لا تستدعي تحصيلها أدارات متعددة و عدد كبير من العمال .

2-اتسامها بالوضوح والبساطة لأنها مدرجة في ثمن السلعة وبذلك تقلل حساسية المكلف بها.

ب ـ عيوب الضريبة الوحيدة :أن الاخذ بالضريبة الوحيدة يحمل المكلفين بها الى التهرب منها لأنها ثقيلة العبء عليهم.

3- ضرائب متعددة :- لم تعد دول العالم تعمل بنظام الضريبة الوحيدة نظرا لعيوبه التي ذكرت سابقا وبالمقابل تبنت نظام المتعددة الذي يحقق توزيع العبء الضريبي على الافراد وبالتالى التخفيف من التهرب الضريبي، وتعدد الضرائب يعني أن تطرح الدولة ضرائب متنوعة على الاشخاص، العقارات والأموال .

[1] حسين الصغير، مرجع سبق ذكره، ص 56- 58 .

4- الضرائب على الاشخاص و الأموال:- لابد أن نلاحظ هنا أن المقصود من الضرائب على الاشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين الاساس الذي تاخذه ادارة الضرائب بعين الاعتبار هو الشخص ذاته أو المال كالارباح التجارية أو الاجور، ومثال الضريبة المفروضة على الاشخاص ما كان ياخذه المسلمون من غير المسلمين المقيمين في بلاد الاسلام مقابل الحفاظ على امنهم، اما في الوقت الحاضر أصبحت معظم الدول تعتمد على نظام الضرائب على الأموال وعلى ذلك ياخذ المال وهو الاساس لفرض الضريبة .

5- الضرائب مباشرة :- والتي تفرض على المال مباشرة والاقتطاع من الدخل أو على راس مال والمكلف بها يستطيع القاء عبئه على غيره[1].

6 - تنوع الضرائب:- ونعني به الضرائب المباشرة والتي تخضع على الدخل أو الثروة وإيضاً الضرائب الغير مباشرة إي الضرائب على الإنفاق، تحديد أو تقدير الضريبة إي الطرق المختلفة لتقدير المادة الخاضعة لضريبة.

7- تحصيل الضريبة [2]:- هناك عدة طرق تتبعها ادارة الجبإية وتكون مختلفة لتحصيل الضريبة بحيث تختار كل ضريبة طريقة التحصيل المناسبة التي تحقق كل من الإقتصاد في النفقات الجبائية والملائمة في تحديد مواعيد ادائها، بحيث تعمل الأنظمة الضريبة الحديثة على الحد من حساسية المكلف بالضريبة اتجاه التزاماته بها، ويمكن أن تحصل الضريبة المباشرة من المكلف بها لصالح مصلحة الضرائب وذلك بعد أنتهاء الربط النهائي، هذه الطريقة مطابقة في بعض أنواع الضرائب المباشرة والضرائب على النشاط الصناعي والتجاري بحيث يقوم المكلف بدفعها مباشرة لمصلحة الضرائب وقد تتبع هذه الطريقة الاقساط المقدمة والتي يقوم الممول بمقتضاها بدفع اقساط دورية خلال السنة الضريبية طبقا لما يقدمه من دخله المحتمل، أوجب قيمة الضريبة المستحقة من السنة الماضية على أن تتم التسوية النهائية للضريبة فيما بعد، هذه الحالة مجسدة في الضريبة على ارباح الشركات، واخيرا قد تلجا مصلحة الضرائب الجبائية حيث تحصيلها لبعض أنواع الضرائب الى طريقة الحجز من المنبع التي تمكن الخزينة العامة بتحصيل الضريبة باستمرار وهذه الحالة مجسدة في الضريبة على الدخل الاجمالي.

---

[1] حسين عواضه، المالية العامة، دراسة مقارنة، ط 3، دار الطليعة، بيروت، 1997، ص 132.

([2])محمد طاقة، هدى العزاوي، أقتصاديات المالية الحديثة، دار المسيرة للنشر، طبعة 1، عمان، 2010 ، ص113.

سابعاً: الخصائص الواجب توافرها في النظام الضريبي الفعال:-

هناك العديد من الخصائص التي من الواجب توفرها في النظام الضريبي كي نتمكن أن نطلق عليه نظاما فعالا، لعل أهمها [1]:

أ- أن يمتلك القدرة الكافية على المساهمة في الوصول إلى اهداف الدولة، ويتماشى مع مختلف أنظمتها الأقتصادية والاجتماعيّة والسياسيّة.

ب- أن يتصف بالعدالة، إذ من الواجب أن يتم فرض الضرائب على كافة شرائح المجتمع، الامر الذي يضفي طابع الرضا من قبل رعايا الدولة، إذ يسأهم كل منهم حسب مقدرته المالية.

ج- أن يتصف بعدم الافراط والمغالاة في طرح الضريبة، إذ يجب مراعاة القدرة المادية للمكلفين وحالتهم الأقتصادية على تحمل العبء الضريبي.

د- أن يتسم النظام بالبساطة والسلاسة والوضوح، إذ يجب أن يكون خال من التعقيدات والروتين، مع الالتزام بالوظائف والاهداف الذي وضع من أجلها.

ه- العمل على رفع مستوى الثقة بين المكلف والنظام الضريبي، مما يسهم في زيادة مستوى الالتزام الضريبي من قبلهم مما ينعكس بشكل إيجابي على الحصيلة الضريبية وتخفيض مستوى الفجوة الضريبية.

و- أن يتسم النظام بالمرونة والقابلية على التطوير حسب المتغيرات الاجتماعية والسياسيّة، اضافةً لتلاؤمه مع حجم الأنشطة الأقتصادية، بحيث يكون هناك متسع لفرض أنواع جديدة من الضرائب، أو منح المزيد من المزايا والاعفاءات.

ثامناً:- مؤشرات فاعلية ألنظام ألضريبي

أولاً: نسبة الضرائب إلى GDP .

تعد نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية مجتمعة نحو 10 في المئة في المتوسط خلال العقد الأخير، مقارنة بنحو 15 في المئة على مستوى العالم [1]. كما نظم صندوق النقد العربي، بالتعأون مع المركز الدولي للضرائب والاستثمار، تحت عنوأن: "الإصلاح الضريبي في المنطقة العربية.. الفرص والتحديات"، أن "التطلع إلى أوضاع مالية أكثر أستدامة مرهون بمواصلة جهود الإصلاح الضريبي، وضرورة النظر للسياسة الضريبية بشكل شامل لوضع النظام الضريبي في إطار السياسة المالية، وأهداف

[1] ميالة مؤيد، الحاج طارق، علاقة النظام الضريبي بالنظم الأقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، 2006.

وتوجهات التنمية الأقتصادية".وقد أكد المؤتمر على أن "الإصلاح الضريبي يوفر فرصاً لتقوية الأنظمة الضريبية في المنطقة العربية، وزيادة الإيرادات المحلية اللازمة لدعم النمو الشامل والمستدام"، لافتا إلى "ضرورة التركيز على إصلاحات الضرائب غير المباشرة ومعالجة التحديات الهيكلية لتعزيز فاعليتها في تعبئة الإيرادات ودعم النمو الشامل والمستدام"، مشيرا إلى "أهمية التركيز على ضرائب الدخل خصوصاً ضرائب الشركات، من حيث توسيع نطاق القاعدة الضريبية، من خلال التركيز على إزالة الحوافز الضريبية غير الفعالة، وتقييد الإعفاءات الضريبية، بما في ذلك تلك التي منحت أثناء جائحة كورونا".

ثانياً: نسبة الضرائب إلى النفقات العامة .

أن الضريبة تمثل ركن أساسي في الإيرادات العامة لأغلب دول العالم وهي احدى المصادر التي يعتمد عليها في تقديم الخدمات العامة و لإيقتصر دورها في تغطية النفقات العامة فحسب ولكنها من الوسائل المهمة في أعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع المختلفة[2] .

ثالثاً: نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة .

تعد الضرائب احد أهم المصادر المالية التي تعتم عليها الدولة في تمويل أغلب مشاريع التنمية والمشاريع الكبرى التي تقوم عليها الدولة ، إذ يكون لها دور مهم في السياسة المالية التي تنتهجها الدولة، عن طريق الاجراءات الضريبية المتبعة، وكذلك تعد عامل ممول لعمليات التنمية من خلال التحصيل الضريبي، وكذلك مساهمتها في الإيرادات العامة للدولة، والتي تعتبر مورداً مالياً يؤمن عمليات النفقات العامة.

([1]) https://uac-org.org/ar/News/details/4754 .

([2])وزارة المالية العراقية ، الهيئة العامة للضرائب.

(المبحث الثاني)

(الإطار النظري للأستدامة المالية)

أولاً: نشاة مفهوم الاستدامة المالية :- يعود مصطلح الاستدامة (Sustainability) في الاصل إلى علم الإيكولوجي (Ecology) وقد تم استخدام مصطلح الاستدامة للتعبير عن تشكيل وتطور النظم الديناميكية كونها عرضة للتغيرات الهيكلية بسبب ديناميكيتها التي تؤدي إلى حدوث تغير في عناصرها وخصائصها وعلاقات هذه العناصر فيما بينها[1]. ومفهوم الاستدامة من المفاهيم شائعة الاستخدام في الوقت الحاضر التي قد تطور استخدامها بصورة واضحة منذ عام (1978)، وقد اصبح مفهومها مقترنا بعملية التنمية الأقتصادية لكثرة الاسهامات والاراء التي تم طرحها في هذا المجال والتي قد تبنتها منظمة الامم المتحدة ومؤسساتها بشكل واسع، وفي الجانب المالى قد تم استخدام مفهوم الاستدامة في منتصف ثمأنينات القرن الماضي في العديد من البحوث التجريبية وقد اصبح موضوع الاستدامة المالية من الموضوعات المهمة كونها تعبرعن التحديات التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدول في المستقبل، بسبب تزايد مستويات العجز والدين العام نتيجة الافراط في الإنفاق العام الذي يعني تفاقم العبء المالى الذي قد تتحمله الأجيال القادمة مما يحدّ من مستويات رفاهيتهم بسبب تحملهم عواقب لقرارات لم يشاركوا في اتخاذها [2]. ويرتبط مفهوم الاستدامة المالية بمفهوم الدين العام حيث يشكل مجموع عجز الموازنة خلال السنوات ما يعرف بمديونية الدولة أو الدين العام، الذي هو جميع الالتزامات المالية التي بمقتضاها تلتزم الدولة بدفع فوائد عليها وتتعهد بسداد المبالغ المقترضة[3]، واستندت بعض الدراسات على الربط بين مفهوم الاستدامة وقيد الموازنة (*) من دون تحليل هيكل الإيرادات والنفقات العامة فتصبح المالية العامة في وضع أستدامة في حال بقاء نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي مستقرة إذ تعود إلى مستوياتها الطبيعية عند حصول تغيرات أو احداث طارئة ولتحقيق ذلك يشترط أن تكون الموارد المالية الحكومية كافية لتغطية أعباء الديون المستقبلية من دون الحاجة إلى أعادة جدولة الديون أو الاقتراض مرة اخرى لغرض سداد تلك الديون [4] ،ومفهوم الاستدامة يتعلق بالقدرة على الملائمة. فالسياسة المالية تكون مستدامة إذا كانت تؤدي إلى الملائمة، التي هي قدرة الحكومة على خدمة التزامات ديونها إلى

([1])شيماء فاضل محمد خليل اسماعيل عزيز، قياس الاستدامة المالية في العراق للمدة (2003-2017) باستخدام نموذج (VRA) مجلة تكريت للعلوم الادارية والأقتصادية مجلد (15) ، عدد (47) ، ج2 ، 2019، ص 102-103.

([2])عمرو هشام محمد عماد حسن حسين متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلد (13) ، العدد (55) ، 2016، ص (146-147).

([3])صالح فواز محمد الخصأونة، مبادئ الإقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 200.

(*) قيد الموازنة: هو أن قيمة العجز الأولي تساوي الفرق بين قيمة عجز الموازنة ومدفوعات الفائدة على رصيد الدين في المدة الزمنية السابقة.

([4])حيدر حسين ال طعمة، عامر عمران المعموري، استخدام منهج الدخل الدائم في تقييم الاستدامة المالية في الأقتصادات النفطية "المملكة العربية السعودية حالة دراسية"، مجلة الإدارة والإقتصاد، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة كربلاء، مجلد (5) ، عدد (18) ، 2016ءص 230 .

الابد وبدون تقصير واضح[1]. وقد ركزت العديد من الدراسات في اخر ثلاثة عقود من القرن الماضي في ادارة الدين العام على موضوع الاستدامة المالية حيث يعتبر الدين العام محققا للأستدامة المالية عندما يحقق شرط القدرة على تسديد الديون وحتى يتحقق هذا الشرط يجب أن يكون في المستقبل فائض أولي في الموازنة يكفي لتسديد الديون، وسواء اكان هذا في القيمة الرئيسية له ام في الفوائد المترتبة عليه، وقد حددت(**اتفاقية ماستريخت** (1992) Maastricht)[2] .شرط ضمان تحقيق الاستدامة المالية أن لا تزيد نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي عن (60%) ونسبة عجز الموازنة أن لا تزيد عن (3%)من الناتج [3] . حيث تؤدي الزيادة في نسبة العجز إلى تقليل الاستثمار وراس المال، وهذا يؤدي بدوره إلى نسبة عجز اكبر، بالتالى لن يكون هناك توازن طويل المدى على الاطلاق إي عدم تحقق الاستدامة المالية[4]. ورغم المفاهيم المتعددة للأستدامة الا أنها تتفق جميعا على أن الشرط الاساس لضمان أستدامة المالية العامة يتمثل في تقييم مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها مالتها العامة و قدرتها في تمويل برامج الإنفاق العام المختلفة دون أن تتعرض لحالات التعثر المالى وعجزها عن السداد، وكما يشترط لتحقيق الاستدامة المالية الحفاض على ثبات صافي الثروة إلى الناتج المحلي الاجمالي في ظل عدم توقع استحقاق إي التزامات مالية، وعند استحقاق لتلك الالتزامات يجب زيادة نسبة صافي الثروة بصورة مستمرة[5] . وكما يرتبط مصطلح الاستدامة المالية بمصطلح اخر يدعى (الفجوة المالية) التي تعرف على أنها الفرق بين القيمة الحالية لجميع التزامات الدولة وإيراداتها المستقبلية [6] . إذ يؤدي فقدان الدولة للأستدامة المالية إلى أنخفاض ثقة الاسواق المالية بقدرتها على الوفاء وكذلك استخدم مصطلح الاستدامة إيضاً للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الإقتصاد وعلم الإيكولوجي لأن كلا العلمين مشتقان من اصل اغريقي واحد، وأن الاستدامة ماهي الا عبارة عن تحليل العلاقة ببين أنواع وخصائص مكونات الكرة الارضية وبين ادارة واستراتيجية هذه المكونات وطبيعة العلاقة بينهما [7] .

---

[1]Alexis Cruz-Rodrigue, Assessing fiscal sustainability in some selected countries, Theoretical and Applied Economics, Volume 21, No. 6(595) Dominican Republic, 2014, .p9.

[2]Alfred Greiner & Bettina Fincke, Public Debt, Sustainability and Economic Growth, Theory and Empirics, Springer International Publishing Switzerland, 2015.p 1.

[3]على منصور عطية ، وابو بكر خليفة دلعاب ، التحليل القياسي لاثر المتغيرات النقدية والمالية على الاستدامة المالية للاقتصاد الليبي، المجلة الدولية للدراسات الأقتصادية ، تصدر من المركز –الديمقراطي –العربي –المأنيا –برلين ،العدد (12)، 2020 ، ص ص(43-44).

[4]Michael Carlberg & Arme Hansen, Sustainability and Optimality of Public Debt ,2Th Edition, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, New York, 2013, p37.

[5]المصدر السابق نفسه، ص ص (43-44).

[6]المصدر السابق نفسه، ص ص(231- 230)

[7]عثمان محمد اغنيم وماجدة ابو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها وأدوات قياسها ،ط1 ،دارصفاء للنشر والتوزيع والتوزيع ،عمان ،2010 ،ص23 .

- للأستدامة المالية إيضاً مفاهيم عديدة استندت أغلبها إلى الربط بين مفهوم الاستدامة وملاءة الدولة ،مع فكرة أن الحكومات يجب أن تستوفي بعلاقة طويلة الأجل بين الدين والنمو الأقتصادي، بينما البعض الاخر استند إلى الربط بين مفهوم الاستدامة وقيد الموازنة بين الازمنة، وهي الفكرة التي تتعلق بخيار الحفاظ على الدين العام مسأويا لقيمة الميزانية العامة في المستقبل. ومن خلال تبيان مفاهيم الاستدامة المالية كل حسب دراسته وفهمه لها فقد عرفها صندوق النقد الدولي ((أنها الوضعية التي يكون فيها المقترض على استعداد تام لخدمة الدين العام دون الحاجة إلى احداث تغيرات جوهرية في ميزان النفقات مستقبلا)).وعرفت اللجنة الأوربية (European Comission) مفهوم الاستدامة المالية على أنها (تعكس قدرة الحكومة على تحمل العبء المالى لديونها في المستقبل).

- وهناك تعريفات للأستدامة تقدم تحليلا اكثر دقة من خلال التمييز بين:

- المقدرة على تسديد الديون :إي أن الحكومة تعتبر أو توصف بأنها قادرة على الوفاء بديونها إذا استطاعت عمل ذلك من خلال الفائض المستقبلي خلال فترة زمنية طويلة الأجل .

- الاستدامة: تعود بمقدرة الحكومة في ظل السياسات الحالية على تحقيق نسبة دين مقدرة سلفا في افق زمني محدد ويرى بعض الباحثين أو أغلبهم أن الاستدامة المالية للدول تقضي بتحليل جانبي الإيرادات والنفقات ومعرفة السياسة الأقتصادية والاجتماعية للدولة ولا يتطلب فقط ضرورة الحفاظ على توازن الموازنة [1].بل هي محاولة ترشيد النفقات وتمويل العجز في الموازنة بالاقتراض الموجه لتمويل الاستثمار العمومي والتي بدورها تقوم بخلق فوائض مالية مستقبلية يمكن من خلالها تسديد الدين وفوائده ضمن سياسة أقتصادية ناجحة وفعالة تدخل في حساباتها القطاع الخاص ومشاركته في خلق القيمة المضافة[2] . وتشير الاستدامة المالية إلى قدرة الادارات العامة على الاستمرار في السياسات الحالية والمستقبلية دون التسبب في ارتفاع نسبة الدين بشكل مستمر[3]، ويكون العمل الذي حقق الاستدامة المالية هو العمل الذي يبيع منتجًا أو خدمة بسعر يغطي نفقاتها فضلاً عن إلى تحقيق ربح البيع[4] .

ثانياً : التطور التأريخي للأستدامة المالية عبر الفكر الأقتصادي:-

1- الفكر الكلاسيكي:- تقوم نظرة الفكر الكلاسيكي للأستدامة المالية على أنها قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها، فاصدار الدين من طرف الحكومة في فترة معينة لابد أن يقابله ما يساويه من الإيرادات في الفترات المستقبلية لسداد الدين واستندوا في تعريفهم للأستدامة المالية إلى عدد من المحددات الأساسية.

---

[1] مختار عصماني ورابح أوكيل، مجلة العلوم الأقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20 –العدد 01 – ديسمبر 2020 ،ص320-323 .

[2] المصدر السابق نفسة، ص320- 323 .

[3] "Financial Sustainability", springer link, 18/6/2016, Retrieved 25/1/2022. Edited

[4] "What is financial sustainability?", mirus australia, 25/10/2020, Retrieved 25/1/2022. Edited.

- قيد الموازنة الحكومية والمتمثل في قيد الدخل الذي يواجه.
- متطابقة ريكاردو التي تعطي تفسيرا أقتصاديا لقيد الموازنة الحكومية حيث تحصر تمويل الدين في الإيرادات الضريبية، فلا تفترض اللجوء إلى الاصدار النقدي في تمويل الدين أو التمويل الخارجي.
- نظرية تعظيم سلوك المستهلك: فالمستهلك الرشيد يحاول تعظيم منفعته طوال دورة حياته الأقتصادية في ظل قيد الموازنة.

2- الفكر الكينزي:- لقد بنيت افكار الكينزيين على الاستدامة المالية في فترة شهد الإقتصاد العالمي ازمة أقتصادية كبيرة، فهم يؤمنون بأهمية تدخل الدولة في الإقتصاد عكس الكلاسيك، وأن الحكومة رشيدة فهي توجه الدين إلى استخدامات منتجة كما تضع حدود لحجم المديونية التي تصدرها وتلتزم بسدادها واستند Blinder وsolow إلى هذه المبادئ وأنشا نموذجين مثلاً ركيزة استخدمها Alberto Bagnai في التوصل إلى الشرط الضروري لتحقق الاستدامة المالية [1].

3- الفكر النيوكلاسيكي أنتقد النيوكلاسيك مفهوم الاستدامة المبني على قيد الموازنة الحكومية والذي يرجع اساسه إلى متطابقة ريكاردو، واستخدموا للوصول إلى مفهوم الاستدامة المالية نموذج التداخل بين الأجيال، لدايموند (Diamod) يختبر النموذج تأثير الدين العام على التوازن التنافسي في الأجل الطويل في ظل اقتصاد يسوده التداخل بين الأجيال وتوصل النموذج إلى أن الاستدامة المالية تعني في الأجل القصير أن يتحقق التوازن المؤقت في سلوك الافراد والمنشأت وفي سلوك الحكومة، والذي يتحقق عندما تكون الإنتاجية الحدية للمجتمع قادرة على سداد الدين فيحدث التوازن في سلوك الافراد عندما تكون الضرائب اقل من مدخراتهم والتوازن في سلوك المنشأت عندما يكون الاستثمار في الأنتاج الراسمالى موجب والتوازن في سلوك الحكومة عندما تستطيع الضرائب سداد أعباء الدين. كما توصل النموذج إلى مفهوم الاستدامة في الأجل الطويل والتي تعني تحقيق التوازن العام، والذي يتحقق من الاستمرار في تحقيق توازنات مؤقتة إي عندما يسأوي الدين الإنتاجية الحدية لراس المال [2].

ثالثاً : قواعد الاستدامة المالية:-

1- القاعدة الذهبية:- حسب هذه القاعدة لا يمكن اللجوء للاقتراض الا في حالة تمويل النفقات الاستثمارية بينما يتم تمويل النفقات الجارية من خلال الإيرادات الضريبية والإيرادات الجارية[3]. وهناك سبب يبرر المستوى الإيجابي للدين العام يتعلق بالعدالة بين الأجيال، إذ يتضمن الإنفاق الحكومي شكل من اشكال

[1]مصدر سابق ،ص322 .
[2]مختار عصماني ورابح أوكيل، مجلة العلوم الأقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20 –العدد 01 –ديسمبر 2020 ،ص322
[3]احمد صالح حسن كاظم ، تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2016)، مجلة العلوم الأقتصادية والادارية ، مجلد (22) ، عدد (94) ، 2016، ص 431 .

الاستثمار العام، الذي يمكن أن يفيد الأجيال القادمة، فإذا كان أنفاق اليوم يتم تمويله من الإيرادات الجارية فقط، الجيل الحاضر يضطر إلى تحمل جميع التكاليف ولكنه لن يكون قادر على جني الفوائد الكاملة للإنفاق العام لكن عندما يتم تمويل ذلك الإنفاق الاستثماري عن طريق اصدار الديون، ستسهم الأجيال القادمة في تحمل جزء من التكلفة، لذلك فهناك اعتراف بشكل متزايد بشرعية تمويل الاستثمار عن طريق الدين العام وهو ما يسمى بالقاعدة الذهبية[1].

2- قاعدة توازن الموازنة:- تهدف هذه القاعدة إلى خفض نسبة عجز الموازنة إلى مستوى معين عن طريق ترشيد الإنفاق العام والهدف الرئيس من تنظيم عجز الموازنة هو لضمان تحقيق الاستدامة المالية، لأن زيادة عجز الموازنة يلغي اثر الإنفاق العام أو خفض الضرائب على الطلب الكلي كونه يحتاج إلى أموال كثيرة لتغطيته وبالتالى مزاحمة القطاع الخاص مما يحد من فاعليه السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الأقتصادي[2] ، واهتم الفكر المالى التقليدي بأهمية التوازن المطلق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة في الموازنة لتفادي مخاطر العجز وما يترتب على تغطيته من آثار تضخمية أو لتفادي فائض لا تستطيع الدولة التصرف به [3]، ولم يكن مسموحاً اعداد موازنة بعجز أو بفائض، أو اللجوء إلى الاقتراض الا لمواجهة نفقات غير اعتيادية كالحروب مثلاً[4]، اما الفكر المالى الحديث اكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الأقتصادي، واعطى أولوية التوازن الأقتصادي بالنسبة للتوازن المالى [5]، حيث بامكان الدولة في حالة العجز المالى اللجوء للاقتراض لتمويل ذلك العجز[6].

3- قاعدة ضبط الإنفاق:- لا ترتبط هذه القاعدة بصورة مباشرة بهدف القدرة على تحمل الديون كونها لا تحد من جانب الإيرادات ويمكن أن تساعد في ضبط أوضاع المالية العامة بما يتوافق مع تحقيق الاستدامة المالية عندما تقترن بقواعد الدين أو توازن الموازنة، اضف إلى ذلك امكانيتها من الحد من الإنفاق في فترات الازدهار، كذلك لا تقيد وظيفة الاستقرار الأقتصادي للسياسة المالية عند حدوث الصدمات السلبية، ويتم تحديد حدود الإنفاق من خلال القيمة المطلقة أو معدلات النمو أو كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي مع مدة زمنية غالبا تكون بين (3-5) سنوات [7]، المحافظة على أن يتراوح سقف الاتفاق العام بين 30% - 35% من الناتج المحلى الاجمالي وأن لا يقل سقف الإنفاق الاستثماري العام عن (35) من إجمالي الإنفاق العام، وكذلك يتطلب

---

[1] Reinhard Neck, & Jan-Egbert Sturm, Sustainability of Public Debt,IB, p3.

[2] عماد محمد على، محمد شهاب احمد القواعد المالية بين متطلبات الأنضباط والواقع المالي في العراق للمدة (2004-200) مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، مجاد (14)، عدد (62) ، 2018، ص ص (108- 109).

[3] طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي، العاتك لطباعة الكتب، طبعة جديدة ومنقحة، القاهرة ، 2007، ص115.

[4] رمضان صديق، الوجيز في المالية العامة والتشريع الضريبي، القاهرة ، 2016 ، ص 242.

[5] عادل العلى، المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، مصدر سابق، ص 350 .

[6] ادم مهدي احمد ، مفاهيم المالية العامة ، العالمية للطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر، 2001 ، ص 103.

[7] محمود محمد داغر، شاكر حمود طلال، تأثير قواعد السياسة المالية على فاعلية السياسة النقدية في العراق للمدة من 1990 2015 ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الأقتصادية والادارية مجلد (9) ، عدد (18) ،.2017 ، ص 8 .

العمل على تخفيض كلفة خدمة الدين العام من خلال الاقتراض من مصادر ميسرة والابتعاد عن القروض التجارية[1].

4- قاعدة أستدامة الاستثمار:- هذه القاعدة تشترط استمرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي عن مستويات تتوافر فيها شروط الحيطة والحذر خلال الدورة الأقتصادية، ويتم تحديد هذه النسبة حسب عدد من المتغيرات أو المحددات التي تختلف من دولة لاخرى[2].

5- قاعدة الموازنة المرنة:- في ظل هذه القاعدة يسمح للحكومة أن تحقق عجز مؤقت في الموازنة العامة في حدود معينة[3]، مع قيامها بتوضيح اسباب العجز المؤقت في الموازنة والإطار الزمني الذي يتم من خلاله العودة مرة اخرى إلى وضع التوازن في الموازنة، وتشير الدراسات إلى أن القواعد المضادة للعجز تميل إلى تحقيق التوازن في الميزانية من خلال تخفيض الإنفاق العام [4].

6- قاعدة العجز الحكومي:- حسب هذه القاعدة يجب أن لا تتجاوز نسبة العجز إلى الناتج المحلي الاجمالي (3%) بهدف السيطرة على تراكم الديون العامة نتيجة الافراط في الإنفاق [5]. ولتحديد الوضع المستدام يتطلب يتطلب الشرطين

التالين: الأول قدرة الدولة تلبية قيد ميزأنيتها للفترة الحالة دون تكرار التخلف عن السداد أو استخدام الديون المفرطة، والثاني توقف الدولة عن سياسة تراكم الديون إذا علمت أن هناك حاجة إلى تعديل كبير لسياستها المالية في المستقبل من أجل أن تكون قادرة على خدمة ديونها [6].

- قاعدة وحدة الموازنة:- بموجب هذه القاعدة يتم التعرف على حقيقة المركز المالى للدولة وتحديد حجم العجز أو الفائض في ميزانية الدولة، كونها تظم جميع إيرادات ونفقات الدولة في وثيقة واحدة، حيث توفر هذه القاعدة اساسا سليما وسهلا لرقابة السلطة التشريعية على تنفيذ الميزانية العامة ،بينما يضع تعدد الميزأنيات عقبات كثيرة امام السلطة التشريعية على تنفيذ الميزانية ،لكن نتيجة تطور دور الدولة في المجتمع بشكل كبير دفعها للخروج من قاعدة الوحد وخاصة في حالات الاعتماد على القروض لتمويل بعض الاستثمارات العامة [7]،إي أن هدف وحدة الموازنة الواحدة هو التنظيم والوضوح لكي يتعرف المعنيين بشؤون الموازنة بنشاطات الحكومة وبالتالى معرفة المركز المالى الحقيقي للدولة والذي يساعد على تحقيق الاستدامة المالية.

---

[1] محمد احمد الافندي النظرية الأقتصادية الكلية ، السياسة والممارسة ، الطبعة الأولى الامين، للنشر والتوزيع، صنعاء، 2012، ص ص(543-542).

[2] يوب أنور حمد سماقه يى، سردار عثمان باداوه يى ، تحليل الاستدامة المالية في اقليم كوردستأن - العراق مجلة الأنبار للعلوم الأقتصادية والادارية ، مجلد (7)، عدد (13) 2015، ص81.

[3] محمود حامد سعود، قضايا أقتصادية معاصرة، دار حميثرا للترجمة والطباعة والنشر، ابوظبي 2017 ، ص ص 63.

[4] Elizabeth Garrett, & others, Fiscal Challenges, Cambridge University Press,UK,2008 P. 260.

[5] كريم لطيف كاظم واخرون تحليل الاستدامة المالية في العراق ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الأنسانية العدد (22) 2018، ص 29.

[6] Alejandro Izquierdo& Ugo Panizza,, IB, P2. 56.

[7] يونس احمد البطريق ، المالية العامة دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1984 ص ص(238-239).

رابعـاً: مؤشـرات الاسـتدامة الماليـة:- تـم اسـتخدام مؤشـرات الاسـتدامة فـي البدايـة مـن قبـل بلأنشـارد (Blanchard) وشـوراكي (Chouraqui) وهاجمـأن (Hagemann) وسـارتور (Sartor)(1990) وبويتر (Buiter) وكورسيتي (Corsetti) وروبيني (1993) (Roubini). تستند مؤشراتهم على المقارنة بين نسبة الدين الحالى إلى الناتج المحلي الاجمالي والفترات المقبلة مع قيم ثابتة معينة للعجز ومعدل الخصم [1]، و من أهم هذه المؤشرات هي :-

1- مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي:- يعطي هذا المؤشر صورة واضحة للأعباء الأقتصادية والمالية التي تتحملها الموازنة العامة فعند زيادة نسبة الدين العام بدرجة اكبر من نسبة الناتج المحلي الاجمالي تزداد أعباء الديون وبالمقابل تنخفض قدرة الدولة على خدمة ديونها ومع مرور الزمن تصبح المديونية مشكلة كبيرة تهدد تحقيق الاستدامة المالية والنمو الأقتصادي[2] ، وهذا المؤشر يتم الاسترشاد به لتقيم الوضع المالى لإي دولة بالاعتماد على معايير اتفاقية ماستريخت (1992)، وقد تم الاعتماد عليه كاساس للأنضمام للاتحاد الأوربي[3]، وقد اشترطت تلك الاتفاقية لتحقيق الاستدامة المالية أن لا تزيد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي عن (60 %) كشرط لأنضمام إلى وحدة النقد الأوربية وهي (اليورو) ويتصف الموقف المالى بعدم الاستدامة وفقاً لهذا المؤشر والذي يمكن أن نوضحه في الحالات الاتية [4] :-

1- عند ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي في الدولة عن نظيراتها في الدول الاخرى.

2- أنه إذا اسفرت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي عن معدلات اعلى من معدلاتها التاريخية

3- عندما يحتاج الحفاظ على استقرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمال إلى تغيير كبير في السياسة المالية سوف ينقسم هذا المؤشر إلى نوعين من المؤشرات هما :-

ا- مؤشر نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الاجمالي:- يعد الدين العام الداخلي من أهم المصادر الرئيسة التي تستخدم لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة ويعتبر ظاهرة أقتصادية موجودة في أغلب الدول، وأن ادارة الدين العام الداخلي هي من أولويات مهام السياسة المالية، والتي اصبح من الضروري السيطرة على الدين العام، وبالاخص الدين الحكومي المحلي الذي يمثل الجزء الاكبر منه والعمل على تخفيف أعباء هذا الدين من كأهلٍ الموازنة العامة أو على الاقل العمل على تثبيته ، ويوضح هذا المؤشر عبء الدين العام الداخلي على أقتصادات الدول واثره على تحقيق الاستدامة المالية [5].

---

[1] Vito Polito and Michael R Wickens, Measuring Fiscal Sustainability, Centre for Economic Policy Research, London, UK ,2005,p 15.

[2] محمد احمد الحاوري، تحليل أستدامة المالية العامة في اليمن في ضل تراجع أنتاج النفط ، مجلة الدراسات الاجتماعية ، جامعة صنعاء ،العدد (44) ،2015، ص ص(280 281) .

[3] عمرو هشام محمد، عماد حسن حسين ، مصدر سابق، ص 150.

[4] على حسين نوري بني لام، الاستدامة المالية واثرها في النمو الأقتصادي، دراسة حالة العراق للمدة (2004-2016) مجلة جامعة جيهان - اربيل العلمية، اصدار خاص، العدد (2) ، الجزء ((C)، 2018 ص 476.

[5] عماد حسن حسين، تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والاستدامة المالية لدول مختارة مع اشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد 2016، ص 32.

ب- مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي:- من الناحية النظرية يرى العديد من الأقتصاديين أن الدين الخارجي يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدل النمو الأقتصادي في دولة ما من خلال زيادة الموارد المالية المتوفرة لهذه الدولة لكن بشرط أن يستخدم هذا الدين لتمويل استثمارات ناجحة ، اما الناحية العلمية، توصلت العديد من الدراسات إلى نتيجة وهي أن ارتفاع مستوى الدين سوف يؤثر سلبا في معدلات النمو الأقتصادي في الدولة، ويوضح هذا المؤشر عبء الدين العام الخارجي على أقتصادات الدول واثره على تحقيق الاستدامة المالية فيها [1].

2- **مؤشر الفجوة الضريبية:-** عرف بلأنشرد (Blanchard) مؤشر الفجوة الضريبية على أنها المحافظة على نسبة معينة من الدين العام / إلى الناتج المحلي الاجمالي من خلال قياس نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي اللازمة لتثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج .وتعرف الفجوة الضريبية على أنها الفرق بين النسبة اللازمة لتثبيت الدين العام إلى النمو الأقتصادي فإذا كانت الفجوة موجبة يعني ذلك الحاجة إلى رفع معدلات الضرائب أو تخفيض الإنفاق فإذا كانت (T) صغيرة يعني الحاجة لزيادتها في المستقبل، اما إذا كانت مرتفعة بالفعل فأن المجال محدود لزيادة الإيرادات الضريبة، وعلى الحكومة البحث عن معدلات نمو مرتفعة تغطي هذه الفجوة .

3- مؤشر عجز الموازنة:- أن هذا المؤشر مقترح من قبل (Talvi) و(Vegh) ويعتمد هذا المؤشر على سعر تقلب المتغيرات الأقتصادية الكلية وهذا سيعمل إلى أن في لحظة معينة يختلف العجز مما عليه في الظروف الاعتيادية للاقتصاد الكلي، ويهدف هذا المؤشر الرصيد المعدل طبقا للاقتصاد الكلي مع القيمة الناتجة عن اعتبار الفوائد الناشئة فعلاً في لحظة معينة فضلاً عن إلى مقدار الدين ومعدل نمو الحقيقي للدولة اللذأن يسودأن حينذاك[2].

4- مؤشر منهج الدخل الدائم:- لأختبار الاستدامة المالية في اقتصاد نفطي يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات لقياس الاستدامة المالية في الأقتصادات النفطية أنطلاقا من فرضية الدخل الدائم والتي تنص على أن الفرد لا يحدد اختياراته على الدخل الجاري، وأنما على الدخل الدائم للدولة النفطية يتحدد بتقدير مدى قدرة إيراداتها على تغطية نفقاتها في الأجل الطويل، عموما فأن الاستدامة المالية في الأقتصادات النفطية تقوم على اساس فك الارتباط بين الموازنة العامة وتقلبات اسعار النفط على الاقل في المدى المتوسط بما يتناسق مع اهداف السياسة المالية في المدى الطويل، وينطلق هذا المنهج بأن تضمن الدولة استمرارها في سياستها الانفاقية بحيث لا يتجاوز نفقاتها القيمة السنوية إيراداتها المستقبلية.

5- مؤشر نسبة النفقات الاستثمارية إلى النفقات العامة :- يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات لاختبار الاستدامة المالية سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة ولكن يتم اعتماده في الدول المتقدمة ويكون اكثر

---

[1] مهند عزيز محمد الشلال، قياس وتحليل الاستدامة المالية باعتماد القيمة الحالية لقيود الموازنة دول مختارة للمدة (1990 2010، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد 2014، ص (36-37).

(2) RoLand Sturm & Markus M. Muller, public deficits, Addison-Wesley, Newyork, 1999, p6.

فاعليه إذ يقتضي اللجوء إلى الاقتراض في حالة تمويل النفقات الاستثمارية عن طريق هذا الاقتراض بينما يتم تمويل النفقات الجارية من خلال الإيرادات الجارية والإيرادات الضريبية [1].

خامساً: العوامل المؤثرة على الاستدامة المالية :-

1- سعر الفائدة:- من المعروف أن زيادة الطلب على الائتمأن تؤدي إلى رفع اسعار الفائدة في الوقت نفسة تجذب اسعار الفائدة المرتفعة الودائع سواء من الداخل أو من الخارج مما يوفر سيولة عالية لدى البنوك التجارية ويزيد قدرتها على منح الائتمأن [2] ،وسعر الفائدة من العوامل الأقتصادية الذي يمارس تأثيره بصورة مباشرة على الاستدامة المالية، إذ يرتبط كل من سعر الفائدة والاستدامة المالية بعلاقة عكسية مباشرة، لأن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى أنخفاض قدرة الدولة على اصدار الديون بسبب ارتفاع تكالف هذه الديون، سواء اكانت داخلية ام خارجية مما يعني تحمل الدولة أعباء مالية اضافية في مجال خدمة هذه الديون وهذا ما يؤثر سلبا على الاستدامة المالية [3]، ويخضع سعر الفائدة لعاملين أساسيين من بين مجموعة عوامل : الأول هو الادخار الخاص حيث يتاثر به سلبا سعر الفائدة. وبدوره الادخار الخاص يعتمد على قرارات الافراد في الاستهلاك أو الادخار والثاني هو الاستثمار الخاص إذ يتاثر الفائدة بالطلب على الاستثمار الخاص بصورة إيجابية وهو بدوره يعتمد على مقدار الاستثمار الاجنبي المرتبط بقرارات الاستثمار الاجنبي في إي دولة من جهة اخرى [4] .

2- معدل النمو الأقتصادي:- يعد النمو الأقتصادي من الاهداف الرئيسة التي تسعى اليها الحكومات في مختلف دول العالم سواء النامية أو المتقدمة، وهو يمثل احد الشروط الضرورية لتحسين مستوى النشاط والاستقرار الأقتصادي في تلك الدول، ويعمل النمو الأقتصادي على زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة نصيب الافراد من الدخل ومن ثم زيادة قابليتهم على دفع الضرائب الذي ينعكس بدوره على زيادة حصيلة الضرائب مما يعمل على تقليل عجز الموازنة العامة من خلال تقليل الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة، ومن جانب اخر يعمل النمو الأقتصادي على زيادة معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار وبالتالى تقليل الإنفاق الحكومي الاضافي والذي يمول غالبا من خلال الاقتراض، ومن ثم تحقيق الاستدامة المالية إي أن الاستدامة المالية ترتبط مع النمو الأقتصادي بعلاقة طردية [5] .

3- الدين العام و خدمة الدين(الداخلي والخارجي):- (تضمنت معاهدة ماستريخت 1992) الإنفاق المفرط والسيطرة على الدين العام عند حدود مقبولة على معيارين الأول هو الدين الحكومي والذي يجب أن لا تتجاوز نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي عن (60%)، والثاني هو العجز الحكومي السنوي الذي يجب أن لا تتجاوز

---

(1) Reinhard Neck & Jan-Egbert Sturm, Sustainability of Public Debt IIp3.

(2)John Sloman, Economics, 6 th Edition ,prentice hall, London ,2006 ,p 496.

(3)المصدر السابق نفسه، ص 36 .

(4)المصدرالسابق نفسه، ص 152 .

(5)RoLand Sturm & Markus M. Muller, public deficits, Addison-Wesley, New york, 1999, p 6.

نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي عن (3%)[1]، وتعد المالية العامة للدولة مستدامة أو الدين العام مستدام عندما تكون الدولة قادرة على الوفاء بديونها الحالية والمستقبلية بشكل كامل ومن دون أن تلجا لطلب أعادة جدولة ديونها أو شطب جانب منها، أو دون أن تلجا إلى التوقف عن خدمة دينها، ومن ثم تراكم المستحقات عليها من مدفوعات خدمة الدين لكن بشرط الا يترتب على ذلك تقييد للنمو فيها، إي أن الموارد المتاحة للدولة حالما تكفي لسداد احتياجات خدمة دينها العام ولتمويل متطلبات الاستثمار والنمو فيها، والا قد تضطر الدولة إلى رفع معدلات الضرائب فيها بشكل يوثر سلبا في قرارات الاستثمار لقطاع الاعمال الخاص ومن ثم النمو [2] كذلك تعتمد الاستدامة المالية على هيكل ملكية الدين العام من حيث كونه دين محلي أو دين خارجي وغالبا ما تكون خدمة الدين الداخلي اسهل بشكل كبيرمن خدمة الدين الخارجي، لأنها تعتمد على تسديده بالعملة المحلية، فضلاً عن امكانية الدولة تغيير شروط الدين أن امكنها ذلك، والذين الخارجي إيضاً له جانب إيجابي في تمويل الاستثمارات التي تعجز المدخرات المحلية عن تمويلها، ففي ظل أنخفاض حصيلة الضرائب، يكون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي احدى الطرق التي تلجا اليها الدول لتمويل أنفاقها [3] .

4 - نموذج الفجوتين:- تعاني الدول النامية من فجوة استثمارية نتيجة ضالة حجم راس المال في قطاعاتها الإنتاجية مما تظهر الحاجة للتمويل الخارجي وبالتالى حصول فجوة خارجية تدعى فجوة التجارة الخارجية تجسد الاختلال في ميزأن المدفوعات [4] . يطلق على التحليل الذي يربط بين فجوة الموارد المحلية وفجوة الموارد الخارجية بنموذج الفجونين Two Caps Model. تمثل الفجوة الأولى فجوة الموارد المحلية وهي (الفجوه بين الادخار والاستثمار) التي تشير إلى قصور المدخرات الوطنية عن تغطية الاستثمارات المحلية المطلوبة والتي تنعكس على شكل عجز، والثانية فجوة التجارة الخارجية وهي (الفجوة بين الصادرات والواردات، والناجمة عن قصور في حصيلة الصادرات عن تغطية قيمة الاستيرادات، فعندما تكون قيمة الاستيرادات خلال فترة محددة اكبر من ما يمكن الحصول عليه من النقد الاجنبي عن طريق الصادرات في المدة نفسها، فالفرق هنا لا بد أن يمول من الخارج لأن هذا التمويل يعكس فجوة الموارد الخارجية الذي لابد أن يناضر مقدار العجز في الادخار المحلي للمدة السابقة. من خلال الربط بين حجم الادخارات المحلية اللازمة لتمويل عملية تنمية التدفقات الراسمالية من الخارج، وهذا النموذج يقدم دليلا نظريا على العلاقة بين الاختلال الداخلي والاختلال والخارجي وتمثل الأقتصادات النامية الحيز الامثل الذي ينطبق عليه تحليل هذا النموذج حيث تتزامن فجوة التمويل الداخلي مع فجوة التجارة الخارجية في أقتصادات الدول الأقتصادية وحجم النامية، وبالامكان التعبير عن ذلك من خلال الشكل الرياضي:-

---

[1]Marek Dabrowski, Fiscal Sustainability, Conceptual Institutional and Policy Issues, case Center for Social and Economic Research, Warsaw, 2016,p40.

[2]محمد ابراهيم السقا ، أستدامة الذين العام ، جريدة العرب الأقتصادية الدولية الالكترونية 2012 على الموقع الالكتروني : https://www.aleqt.com/2012/09/07/article 690356.htm

[3]عماد حسن حسين مصدر سابق ،ص ص (37-38) .

[4]رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي واخرون، التمويل الدولي دار الإيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2013 ،ص19 .

Y=C+I+(X-M).....(1)

بما أن الناتج يولد دخلا وهو يوزع بين الاستهلاك والادخار :

C + S = C + I + (X-M).....(2)

C+S =C+S+M

حيث أن : y: يمثل الدخل .

C : يمثل الاستهلاك .

S : يمثل الادخار .

I : يمثل الاستثمار.

اما (x –m) تمثل صافي الصادرات .

أعادة ترتيب المعادلة

(X-M)=I-S.....(3)

يظهر من المعادلة السابقة تطابق بين الفجوتين فعند زيادة الاستيرادات على الصادرات تظهر فجوة الموارد الخارجية والتي تكون معبرة عن العجز في الميزأن التجاري والذي يمول عن طريق تدفقات راسمالية خارجية (FC) حيث :-

(X-M)=I-S = FC.....(4)

وتوضح هذا المعادلة في حال أن إجمالي الاستثمارات في الإقتصاد القومي اكبر من إجمالي المدخرات فلابد تمويلها من خلال تدفقات راسمالية اجنبية اضافية[1]. وهذا يوضح أنخفاض مستويات التنمية الأقتصادية في الدول النامية، بسبب قصور مدخراتها المحلية وأنخفاض معدلات النمو فيها، وأنخفاض صادراتها مما ينعكس على أنخفاض حصيلتها من العملات الاجنبية، وبالتالى زيادة اعتمادها على الديون الخارجية لتغطية النقص في مدخراتها المحلية هذا من جانب ومن جانب اخر فشل السياسات الأقتصادية المطبقة في تلك الدول وعدم قدرتها على تكوين فوائض مالية فضلاً عن اعتمادها على المساعدات الخارجية لسد الفجوة بين الموارد المحلية المتاحة، وحجم الموارد التي تحتاج اليها عملية التنمية الأقتصادية[2]، بالتالى يوضح هذا النموذج العلاقة بين حجم التمويل المحلي اللازم لتمويل الاستثمارات المطلوبة وبين حجم التمويل الخارجي المطلوب، فكلما كان حجم المدخرات المحلية منخفضا، كانت الحاجة للتمويل الخارجي اكبر، لسد فجوة الموارد المحلية إي اتساع

[1] مايح شبيب الشمري حسن كريم حمزة ، التمويل الدولي ، الطبعة الأولى ، دار الضياء للطباعة والنشر ، النجف الأشرف (69-70) 2015.

[2] سي بول هالوود ،رونالد ماكدونالد ،النقود والتمويل الدولي ،تعريب محمود حسن حسني ،دار المريخ للنشر ،الرياض ،2007 ،ص693-694 .

حجم الفجوتين وبدوره يؤثر سلبا على الاستدامة المالية في تلك الدولة، والعكس عندما تكون المدخرات المحلية كافية لتمويل الاستثمارات المطلوبة.

(المبحث الثالث)

(فاعليه النظام الضريبي في تحقيق الاستدامة المالية)

سعت الدول على مستوى العالم إلى تحقيق الامن والاستقرار المالى لشعوبها، وتنفيذ العديد من المشاريع الإنتاجية الأقتصادي والتنموية بقصد تامين المستوى المعيشي بالحد الادنى، ولتحقيق ذلك كان لابد من السعي لرفد خزينتها بالعديد من الموارد المالية بقصد تحقيق الاستدامة المالية والأقتصادية، وتعد الضرائب بشتى أنواعها احد أهم الموارد التي تعتمد عليها الدول، وبشكل خاص تلك الدول التي تعاني من نقص في الموارد الطبيعية، لذا لا مفر للدولة من فرض الضرائب المختلفة لحشد وتحصيل المبالغ والموارد اللازمة للقيام بأنشطتها المختلفة.وفي هذا السياق، سعت العديد من الدول لتطوير أنظمتها الضريبية، والعمل على تفعيل دورها في النظم الأقتصادية والسياسية والاجتماعية، إذ تنبع أهمية النظم الضريبية من مدى قدرتها على تحقيق الاستدامة المالية وتخفيض الفجوة الضريبية، اضافة لقدرتها على زيادة الحصيلة الضريبيّة، والذي ينعكس بدوره على زيادة الإيرادات بشكل مستمر والذي يعتمد بدوره على النظام الضريبي المعتمد في كل دولة، فضلاً عن دقة الجهاز الضريبي وتوفر قاعدة بيانات دقيقة يمكن من خلالها احصاء الإيرادات الضريبية ومنع أو الحد من التهرب الضريبي الذي يؤثر سلبا على موازنة الدولة.

أولاً:التدابير اللازمة لتفعيل دور النظام الضريبي في تحقيق الاستدامة المالية:-

لا يُترجم النمو الأقتصادي دائمًا إلى رفاهية افضل للجميع، ومع تقدم الأقتصادات، ادى ارتفاع سرعة العجلة الأقتصادية إلى ضرورة تدخل الحكومة من خلال سياساتها العامة بشقيها المالية والنقدية، لذلك فأن للحكومة دورمهم في ضمان وصول ثمار التقدم الأقتصادي إلى جميع المواطنين في المجتمع وتعزيز الأنسجام الاجتماعي، اكتسبت قضية ما يشكل سياسات ضريبية مثلى مكانة بارزة بعد الحرب العالمية الثانية، إذ تغيرت مناهج الضرائب عدة مرات خلال العقود الماضية، لذا حأول البعض إيجاد اطار عمل بسيط وحل عالمي لادارة وأقع أقتصادي معقد، وفي هذا السياق، **طرح كالدور سؤالا** حول ما إذا كانت البلدان النامية ستتعلم فرض ضرائب اكثر منذ اكثر من 50 عامًا، إذ عكس ذلك السؤال حقيقة أن نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الاجمالي كانت اقل بكثير في البلدان النامية منها في البلدان المتقدمة، ولا يزال هذا مناسبًا اليوم كما كان في عام 1963 [1]. وبالفعل فقد استمر البحث عن سياسات ضريبية مثلى للبلدان النامية لاكثر من خمسة عقود وشهد تحولًا كبيرًا، خلال الستينيات، دعت النظرة السائدة للسياسة الضريبية الجيدة للبلدان النامية إلى فرض ضريبة دخل شخصية تصاعدية ذات قاعدة عريضة، في الوقت نفسه، اعتُبرت ضرائب الاستهلاك غير

[1] Genschel, P, and L. Seelkopf Did they learn to tax? Taxation trends outside the OECD Review of International Political Economy, vol(2016).p 23.

المباشرة غير مرغوب فيها، وتم تجأهلٍ الابعاد الدولية وغير الوطنية للضرائب إلى حد كبير [1]. كان هذا التفكير يتماشى مع الفكرة الكينزية السائدة التي تؤكد على الدور النشط للحكومة في ادارة الإقتصاد والتأثير عليه، إذ اعتبرت إيديولوجية السياسة الضريبية، أن الضرائب يجب أن تكون اكثر تصاعدية وأن المزيد من الضرائب شرط مسبق هام للأستدامة المالية، ولكن ما هو مطلوب بشدة هو مجموعة متنوعة من الأدوات والتدابير المالية المناسبة لسياق كل بلد، والتي تمثلت بما يلي:-

1- حاجة الاستدامة المالية لمتطلبات هائلة، والتي تحتاج إلى اتباع نهجا اكثر لامركزية للحصول على موارد اضافية لتمويل اهداف الاستدامة المالية والتي تكون ضمن معايير الاستدامة بما فيها التنمية المستدامة، في سبيل المحافظة على استمرارية تسديد الديون وتقليل الفوائد من خلال الملاءة المالية للدولة وعدم اللجوء إلى جدولة الدين العام وتراكم الديون من خلال توجيه النفقات إلى القطاعات الاستثمارية ذات المردود الأقتصادي الكبير للدولة وهذا يسهم في تقليل عجز الموازنات، على سبيل المثال: بين عامي 2000 و2025، سينتقل ما يقدر بنحو 1.1 مليار شخص إلى المنطقة الحضرية إي إلى المدن، إي اكثر من إجمالي سكان أوروبا وامريكا الشمالية مجتمعين، إذ ادى النمو السريع في المناطق الحضرية وحصتها المتزايدة في النواتج الوطنية إلى زيادة الضرائب المحتملة. ومع ذلك، تعاني معظم الدول من اختلالات راسية في المالية العامة ولا يمكنها تعبئة الإيرادات الكافية محليًا، وعليه يجب أن تكون استراتيجية التنمية الأقتصادية للمناطق الحضرية مصممة لخصوصيات المناطق الحضرية المختلفة، والنظر في طرق زيادة صلاحيات الحكومات المحلية لرفع الضرائب، ودراسة جدوى أنشاء نظام خاص للتمويلات في المناطق الحضرية، لذا كان من الضروري أن تكون تلك الاجراءات مدعومة بوضع استراتيجيات مالية توفر نظام حوكمة وتمويل خاص للمناطق الحضرية، والتي تمكن من تشجيع معدلات الضرائب الحدية الاعلى، بما يتناسب مع تكلفة تقديم الخدمات، في المناطق الحضرية الكبيرة [2].

2- هناك حاجة لتنسيق وتعميم الاعتبارات الأقتصادية والاجتماعية والبيئية في السياسات الضريبية التي ينبغي أن تسهم في معالجة التفاوتات في الدخل والثروة فضلاً عن زيادة إيرادات الدولة الامر الذي يصب في تقليل الدين العام وخاصة الخارجي الذي يكون فيه عبء على الدولة في حالة وقوع ازمات مفاجئة مثل جائحة كورونا التي تكون والتي كانت اضرارها كبيرة على الإقتصاد العالمي، وتُظهر الخبرة في البلدان الاعضاء في منظمة التعاون الأقتصادي ومؤخرًا في امريكا اللاتينية أن الضرائب المباشرة التقدمية يمكن أن تساعد في

[1]Auerbach, Alan J. Directions in tax and transfer theory. In Melbourne Institute – Australia's Future Tax and Transfer Policy Conference. Melbourne: Melbourne Institute of Applied Economic and Social Research(2010)

[2]Subhanij, Tienti; Banerjee, Shuvojit; Jian; Zheng. Tax policy for sustainable development in Asia and the Pacific ,2018..pp (1-23).

التخفيف من عدم المسأواة الأقتصادية وضمان تكافؤ الفرص بين الأجيال، نظرًا لاثر الضرائب غير المباشرة للتعبئة السريعة للإيرادات والقيود المفروضة على القدرة على التصميم الفعال، وفي هذا السياق، لا يزال يتعين على معظم البلدان النامية فرض ضرائب مباشرة تصاعدية مثل: (ضريبة الدخل الشخصي وضريبة الملكية وضريبة الثروة) كأدوات سياسية للتعامل مع التفاوتات المنتشرة، إذ ادى اتساع التفاوتات في الثروة إلى تركز استراتيجيات التنمية الوطنية بشكل متزايد على الرخاء المشترك، مما يلزم اجراء تعديلات في السياسة الضريبية لضمان فرض الضرائب على الدخل المرتفع والثروة بشكل فعال لأعادة توزيع الإيرادات من أجل النهوض الاجتماعي والمالى بالسكان)[1].

3- ضرورة إيقاف التدهور البيئي المستمر بسبب التنمية غير المستدامة الذي يؤثر على زيادة نفقات الدولة:- يتم ذلك من خلال ادخال ضرائب خضراء واسعة النطاق ورسوم الأنبعاثات لاستيعاب التكالف الحقيقية للأنشطة الملوثة واستخدام الموارد الطبيعية في أتخاذ القرارات التجارية - صنع وخلق الحوافز الصحيحة، ففي السنوات الاخيرة، أصبحت البلدان النامية في اسيا والمحيط الهادئ مهتمة باصلاح الضرائب البيئية، الامر الذي ينبغي المضي قدما في الاصلاحات في هذا المجال، عن طريق الاستفادة من أنخفاض اسعار النفط التي تعطي الفرصة لدعم الوقود واصلاحات ضريبة وقود النقل، وإذا تم دمج هذه الاصلاحات بذكاء مع اجندة الارتقاء بالصناعة في البلدان الصناعية الجديدة، فمن الممكن أن تساعد في تحقيق هذا الهدف والمساهمة في اقتصاد مستدام مالىا واجتماعيا [2].

4- اما على مستوى البلدان النامية:- قد تقوم بتبسيط وترشيد الحوافز الضريبية لتوسيع القاعدة الضريبية وحمايتها، حيث يتم فقدان إيرادات كبيرة من خلال ممارسات السياسة الضريبية غير المدروسة التي تم تبنيها لتشجيع الاستثمارات التي يكون تأثيرها سلبي في الاستدامة المالية نتيجة تراكم فوائد الدين العام على الدولة بسبب السياسات المتبعة وعدم تشجيع الاستثمار عن طريق بعض الاعفاءات الضريبية التي تسهم في زيادة إيرادات الدولة وخاصة القطاعات الخاصة والمختلطة، حيث وُجد أن الاعفاءات والحوافز الضريبية السائدة في المنطقة تؤدي إلى تبديد النفقات الضريبية التي تؤدي إلى التهرب الضريبي وتحويل الارباح، بينما تكون غير فعالة في تشجيع الاستثمار، وعليه يجب تقليل الحوافز الضريبية المفرطة، ولكن هناك إيضاً حالة للتدقيق وأعادة تصميم أنظمة الحوافز الضريبية لتحسين المواءمة بين الحوافز التي تعزز بالفعل الشركات وتشديد الشفافية والإدارة لمنع التهرب الضريبي واساءة استخدام الحوافز، وفي حالة وجود قطاعات غير رسمية

[1] اسماء، شرماط، فاطمة، عمان، فعالية النظام الضريبي وأنعكاسه على تحفيز المؤسسة الأقتصادية، دراسة حالة المركز الجواري للضرائب بولاية تيسمسيلت، معهد العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2017.

[2] Subhanij, Tienti; Banerjee, Shuvojit; Jian; Zheng Tax policy for sustainable development in Asia and the Pacific. 2018، pp(1-23).

كبيرة، يمكن استخدام الحوافز الضريبية كأداة لحماية القاعدة الضريبية لتشجيع الشركات على البقاء في القطاع الرسمي ودفع الضرائب[1] .

اضافة لما سبق، اظهرت دراسة الطرق الفعالة للتشجيع على الحد من التهرب الضريبي وخاصة في الظروف الأقتصادية الصعبة التي تمر بها أغلب دول العالم، واشارت إلى أن التهرب الضريبي ظاهرة دولية وليست محلية وأنه فضلاً عن أنه عادة سيئة فأن له تأثير مباشر على الحد من امكانية الدولة في الإنفاق على تنفيذ مشاريعها الخدمية والاستثمارية. كما اشارت الدراسة [2]، إلى أن دوافع الإدارة في استعمال اسالب المحاسبة الابداعية هي التأثير على نتيجة نشاط الشركة وتقليل مبلغ الضريبة وأن فرض العقوبات يساعد في الحد من ممارسة الشركات اسالب المحاسبة الابداعية، بينما اشارت دراسة [1]. إلى أهمية معايير التدقيق التي تشجع مراقبي الحسابات على الالتزام بالسلوك المهني فضلاً عن إلى أن العقوبات عن مخالفات امتثال المكلفين أو الاشخاص الاخرين غير فاعلة لأنها لا تتناسب مع الآثار الناجمة عنها، من خلال ما سبق لابد من توضيح الدور الذي تلعبه السياسات الضريبية والمالية في الاستدامة المالية.

ثانياً : الدور الفعال للسياسات الضريبية في تحقيق الاستدامة المالية:-

توفر الضرائب التمويل اللازم، وتعزز استراتيجيات نمو جديدة واكثر أستدامة، وهي المصدر الاكثر استقرارًا وموثوقية لإيرادات الدولة. الا أن الامكانات الضريبية الكاملة لم يتم استغلالها بعد. لقد دعمت البلدان المختلفة منذ وقت طويل المساعدة الأنمائية الرسمية والاقتراض، وهي استراتيجية ثبتت، لاسباب مختلفة، أنها غير موثوقة إلى حد ما ومحفوفة بالمخاطر، وبالتالى تحتاج إلى أعادة التنظيم، بجانب كون الضرائب مصدرًا للإيرادات، يمكن للسياسة الضريبية والمالية جيدة الاستهداف أن تشجع التغييرات السلوكية التي يمكن أن تساعد في تحقيق النتائج البيئية والصحية والمسأواة بين الجنسين، على سبيل المثال لا الحصر، وهي جوأنب مهمة لاهداف التنمية المالية المستدامة التي بدورها لها النصيب الاكبر والأهم في تعزيز الاستدامة المالية، إذ يمكن للضرائب على سبيل المثال أن تعزز الحياة الصحية، والتعلم الافضل، وأنتاج واستهلاك الطاقة الاكثر أستدامة، والحفاظ على التنوع البيولوجي والمزيد من المسأواة، ومما لا شك أننا بحاجة إلى احراز تقدم في مجال الضرائب واهداف الاستدامة المالية بالتزامن مع تحقيق تنمية مالية مستدامة دون مزيد من التاخير حتى يكون للأنظمة الضريبية تأثير تنموي على النطاق والسرعة المطلوبين، كما يسأهم الاستخدام الاستراتيجي للوظيفة المزدوجة للضرائب من تعزيز الحوكمة الرشيدة، واقامة عقد اجتماعي اعمق، وتحقيق اهداف

([1])الشيخي، مازن والعنبكي، هيثم ، اتمته الأنظمة الرقابية للحد من التهرب الضريبي في العراق (دراسة تطبيقية)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والأقتصادية، جامعة القادسية، العراق، المجلد: 18 الاصدار: 3 ،(2015)،الصفحات: 269-281.

[2] مطرود، بشار، العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية، دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، مجلة دراسات محاسبية ومالي، المجلد (10)، (2015)، العدد (33).

الاستدامة المالية في مختلف القطاعات [2]. فمن خلال الضرائب يمكن الاستفادة من الجهود الحالة لتعزيز الاستدامة المالية. لذلك، هناك حاجة إلى العمل على سد الثغرات في مجال الضرائب، وتبسيط القواعد الضريبية، وتعزيز قدرات وحدات السياسة المالية والادارات الضريبية، وزيادة إيرادات التعبئة المحلية بطريقة عادلة وفعالة ومنصفة، مع الدعوة إيضاً للحصول على حصة عادلة من الضرائب الدولية. اضافةً لما سبق، أوضحت دراسة[3]. أن الضرائب تعد منبعا مالما لا يختفي طالما هناك عجلة أقتصادية تشمل نشاطات مختلفة (صناعة، تجارة ...)، الا أن هذا الهدف لا يتحقق الا من خلال تطبيق نظام ضريبي فعال يحقق اهداف الدولة وحكومتها، إذ اصبح الاصلاح الضريبي هدفا وسيطا تسعى له كل الدول لتحقيق اهدافها بعيدة المدى، كالتنمية الأقتصادية والمالية المستدامة. لذا سعت العديد من الدول إلى تطبيق سياسات ضريبية اصلاحية تتماشى مع التقدم والتغير الأقتصادي الدولي، ويعود ذلك إلى تأثيرها على الإقتصاد المحلي والنمو الأقتصادي.

ثالثاً: معايير تقييم قدرة النظام الضريبى الفعال فى تحقيق الاستدامة المالية:- ظهرت العديد من المعايير التي تسهم في تحديد مدى فعالة وقدرة النظام الضريبي في تحقيق الاهداف المنشودة، ومن بينها الاستدامة المالية بمؤشراتها المختلفة كـ (مؤشر الضرائب، الفجوة الضريبية، ونسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الاجمالي .. الخ)، ومن بين تلك المعايير، سنشير إلى أهمها[4]:-

1-مقياس التشتت: يشير هذا المقياس إلى مدى وجود ضرائب غير فعالة منخفضة الإيرادات، وفي حال تم الكشف عن هذا النوع من الضرائب، لا بد من التخلص منها بهدف تسهيل النظام الضريبي، بدون أن يؤدي حذفها إلى التأثير على الحصيلة الضريبية.

2- **مقياس تاخر التحصيل:**يشير هذا المقياس إلى مدى وجود استراتيجيات فعالة تدفع المكلفين لسداد الضرائب المستحقة عليهم في وقتها دون تاخير، وذلك لكون التاخير سيؤدي إلى تخفيض القيمة الحاضرة للحصيلة الضريبية نتيجة التضخم، لذلك لابد أن يشمل عقوبات وغرامات صارمة تحد من قيام المكلفين بالتاخر عن سداد مستحقاتهم.

---

[1] الغأنمي، فرقد (2014)، أهمية دور مراقب الحسابات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، المعهد التقني، هيئة التعلم التقني، مجلة المثنى للعلوم الادارية والأقتصادية، المجلد (4)، العدد (10).

[2]XU, HAOLIANG. 2022. Taxation and fiscal policies play a key role in development financing, https://www.undp.org/speeches/taxation-and-fiscal-policies-play-key-role-development-financing.

[3]رغد حسين، احمد صبيح عطية، 2020. الاهداف التنموية للاصلاح الضريبي في العراق ودور المؤسسات المالية الدولية في تفعيلها، جامعة واسط: كلية الإدارة والإقتصاد.

[4]اسماء، شرماط؛ فاطمة، عفان. 2017. فعالية النظام الضريبي وأنعكاسه على تحفيز المؤسسة الأقتصادية، دراسة حالة المركز الجواري للضرائب بولاية تيسمسيلت (2012-2016)، معهد العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

3- مقياس التركيز: يشير هذا المقياس إلى فعالة النظم الضريبية ومدى قدرتها على تحصيل جزء من المستحقات الضريبية من أنواع ومعدلات ضريبية قليلة، كون ذلك يؤدي إلى تخفيض نفقات وتكالف الوكالة والحصيلة الضريبية، حيث يرى العديد من الباحثين أن امكانية تحييد عدد من الضرائب والمعدلات الضريبية التي تؤدي إلى الحصول على حصيلة محددة مما يسهل تقييم آثار التغيرات في السياسات الضريبية وتفادي فرض ضرائب بشكل مفرط[1].

4- مقياس التأكل: يشير هذا المقياس إلى المقارنة بين الوعاء الضريبي المحقق عن المخطط، إذ يؤدي اتساع الوعاء إلى رفع المستحقات الضريبيّة، بالرغم من الاستناد إلى سلالم ضريبية منخفضة، وعليه إذا ابتعد الوعاء الضريبي المحقق عن المخطط له، نتيجة لاسباب عدة منها الزيادة في منح المكافات والاعفاءات للدورة الأقتصادية، الامر الذي ينعكس سلبا على الوعاء، وهو ما يؤدي إلى زيادة المعدلات المفروضة بقصد تعويض الأنخفاض في المستحقات الضريبية.

5- مقياس الموضوعية: يتماشى هذا المقياس مع مبدا Smith الخاص بالقين، ويشير هذا المقياس إلى موضوعية النظام الضريبي في فرض الضريبة على الأوعية الضريبية المختلفة، الامر الذي يسمح للافراد بالتقدير المناسب للالتزام الضريبي الخاص بهم بما يتناسب مع نشاطهم الأقتصادي[2].

6- مقياس التحديد: يشير هذا المؤشر إلى العدد المحدود الخاص بالضرائب الذي يعتمد عليها النظام الضريبي، إذ تتسم تلك الضرائب بمعدلات ضريبية محددة، في ضوء تطبيق مبدا الاحلال، على سبيل المثال لا الحصر، احلال الضريبة على الدخل المقطوع والارباح الحقيقية للشركات بضريبة واحدة على إجمالي الوعاء الضريبي ذات معدل اقل.

7- مقياس التنفيذ:- يشير هذا المقياس إلى امكانية النظام الضريبي على التنفيذ بفعالة، إذ يتعلق بنجاح التقدير والتنبؤ اضافة لمستوى الإدارة كونها المسؤول الأول عن التنفيذ، كما يتعلق هذا المؤشر بموضوعية اللوائح التنفيذية وامكانية تطبيقها، في ظل الوأقع الأقتصادي والسياسي.

8- مقياس التكالف الخاصة بالجباية: الاتجاه التصاعدي ينعكس بشكل سلبي على المستحقات الضريبية من ناحية، وعلى الفرد المكلف من ناحية اخرى. وبالعكس، أن الاتجاه التنازلي سيؤثر بشكل إيجابي على الحصيلة الضريبة وعلى الفرد على حد سواء،

---

[1] اسماء، شرماط؛ فاطمة عفان، فعالية النظام الضريبي وأنعكاسه على تحفيز المؤسسة الأقتصادية، دراسة حالة المركز الجواري للضرائب بولاية تيسمسيلت (2012-2016)، معهد العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير2017.

[2] المصدرالسابق نفسه ،2017 .

مما سبق، يرى الباحث أن النظام الضريبي كي يتمكن من تحقيق الاستدامة المالية، وتوسيع الحصيلة الضريبية وتخفيض الفجوة الضريبية لابد من ملاءمة النظام مع كافة المقاييس سابقة الذكر.

الفصل الثاني

تحليل واقع النظام الضريبي والاستدامة المالية في بلدان العينة (الأردن –الإمارات)

التمهيد

المبحث الأول : تحليل مؤشرات فاعلية النظام الضريبي والاستدامة المالية في الإقتصاد الأردني .

المبحث الثاني : تحليل مؤشرات فاعلية النظام الضريبي والاستدامة المالية في الإقتصاد الإماراتي .

تمهيد :-

منذ بداية القرن الحادي والعشرين، عرفت الحالة الأقتصادية في العالم بالمشكلات الأقتصادية وتأثيرها على الإقتصاد نتيجة الحروب وأنخفاض مستويات الطلب العالمي، وهذا يسمح لبعض الدول التي تعاني من اختلالات هيكلية بتبني سياسات مالية وأقتصادية جديدة للحد من مشكلة تفاقم الديون وتلبية الإنفاق، ويتجسد الحياد المالى في ميزأن موازنة الدولة، مع الاخذ في الاعتبار أن الإنفاق العام يغطيه الدخل العام، لكن التغييرات الأساسية التي اجتاحت النظام الراسمالى، وخاصة ازمة عام 1929، حذرت الحكومة من الحاجة إلى التدخل لضمان الاستقرار الأقتصادي وأعادة التوزيع العادل للدخل القومي، بدات الدولة تاخذ في الاعتبار الالتزام بالتدخل في النشاط الأقتصادي عند اتخاذ قرار بشأن السياسة النقدية، وقد استخدمت هذه السياسات في مجالات الإنفاق العام والدخل العام، هناك إيضاً عوامل مهمة دفعت التمويل إلى احتلال مكان في النشاط الأقتصادي الحديث، لا شك أن الضرائب تؤدي دورا مهما في التمويل، لأنها تساهم في توجيه النشاط الأقتصادي.

(المبحث الأول)

(تحليل مؤشرات فاعليه النظام الضريبي والاستدامة المالية في الإقتصاد الأردني)

أولاً:- تحليل مؤشرات فاعليه النظام الضريبي في الإقتصاد الأردني .

1- نبذة عن الإقتصاد الأردني[1]:

رسمياً المملكة الأردنية الهاشمية هي دولة عربية تقع في جنوب غرب اسيا، وبوجودها في الجزء الجنوبي من منطقة بلاد الشام والجزء الشمالى من شبه الجزيرة العربية، فهي تحد سوريا من الشمال الأوسط، وفلسطين من الغرب، والعراق من الشرق، والمملكة العربية السعودية من الشرق والجنوب، وتطل على خليج العقبة من الجنوب الغربي، ومدينة العقبة تطل على البحر الاحمر، أنه الميناء البحري الوحيد للاردن، سميت على اسم نهر الأردن الذي يتدفق عبر الحدود الغربية، الأردن بلد يجمع بين الثقافات واللهجات العربية المختلفة بشكل مدهش، مع عدم وجود حدود طبيعية تفصله عن جيرأنه العرب، باستثناء نهري الأردن واليرموك، يشكل نهر الأردن جزءاً من الحدود مع فلسطين وسوريا، على التوالى، الحدود المتبقية هي صحراء بلاد الشام في الشمال والشرق، والصحراء المؤثرة في الجنوب وامتداد وادي عربة في الجنوب الغربي، وعلى الصعيد الأقتصادي، يحتل الأردن قمة البلدان المتوسطة الدخل، وقد اظهر مرونة ملحوظة على الرغم من عقود من الاضطرابات في المنطقة المحيطة، فالبلد يستوعب التدفقات السكانية المتكررة، ويتعرض بشدة لتقلب الاسعار والحد من الفقر، إلى جانب أنخفاض التضخم والطاقة والغذاء ونقص الموارد الطبيعية، على الرغم من الصراع المستمر امام اعينها، بدات الحكومة في التحرك نحو مرحلة تنفيذ رؤيتها "الأردن 2025"، وهي استراتيجية العقد التي تم اطلاقها رسميا في مايو 2015.خلال مرحلة تصميم هذه الرؤية، اجرت الحكومة عدة عمليات تشأورية مهمة اسفرت عن ملاحظات تقييمية متسقة من القطاع الخاص والمواطنين حول ضغوط وفرة الخطة الاستراتيجية في ضوء تنفيذ الخطط السابقة، ونتيجة لذلك، تتوخى رؤية الأردن "سجل الاداء 2025 الذي لا تشوبه شائبة" الأنفتاح وتركز بشكل خاص على تعزيز الات التنفيذ في صميم الحكومة، سيتم تاكيد تنفيذ هذه "الرؤية" بشأن فشل التنفيذ من خلال 10 خطط تطوير تشغيلية في سنوات 3 القادمة، تم تطوير واحدة منها بالفعل، وبالتالى فأن الدراسة التشخيصية المنهجية للبنك حول الأردن تقف عند مفترق طرق مهم للحكومة.

([1])https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86.

ثانياً: النظام الضريبي الأردني :

تتنوع الضرائب المكونة للهيكل الضريبي في الأردن بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وتختلف في أهميتها النسبية من مجمل الإيرادات الضريبية أو في تأثيرها على المتغيرات الأقتصادية أو أنتاجيتها حسب وعائها وتطور طرائق تحصيلها، ولكن على مدى سنوات الدراسة بقيت الضرائب غير المباشرة بأنواعها المختلفة هي الاكثر أهمية وأنتاجية والأوفر إيرادا أنعكاسا للسمات التي يتصف بها الإقتصاد الأردني كأحد الأقتصادات النامية، وعند النظر إلى بنود كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة نجد أن الضرائب المكونة لها تتدرج في أهميتها حسب قدرتها على توليد الإيرادات فقد بقيت ضرائب الجمارك تحتل المرتبة الأولى في معظم اعوام الدراسة إلى أن احتلت هذه المرتبة ضريبة المبيعات التي تم احلالها مكان ضريبة الاستهلاك التي كانت هي وسابقتها ضريبة الأنتاج في المرتبة الثانية من حيث الإيرادات، وتاتي ضرائب الدخل والارباح في المرتبة الثالثة تاركة الضرائب الاخرى في المرتبة الاخيرة ويتكون الهيكل الضريبي في الأردن من الضرائب التالية[1]:-

1- الضرائب المباشرة:- وتتمثل هذه الضرائب بضرائب الدخل والارباح والضرائب غير المصنفة في مكان اخر كضريبة الثروة ويمكن تصنيفها كما يلي حسب اخر تعديل اجري على قانون ضريبة الدخل والارباح لعام ١٩٩٥ كما ياتي :-

أ- ضريبة الدخل والارباح: وهي ضريبة تفرض لفترات منتظمة على الدخل الناشئ عن التوظيف أو الملكية أو الارباح الراسمالية .

ت- الضريبة على الموظفين والمستخدمين: وتقتطع هذه الضريبة من الرواتب والاجور على النحو التالى :

1- (٥٠فلس) عن كل دينار من (١٦٧) دينار) الأولى.

2- (١٠٠فلس) من كل دينار من (١٦٧) دينار) التالية.

3-(١٥٠ فلس) عن كل دينار من (٣٣٣) دينار) التالية.

4- (٢٠٠فلس) عن كل دينار من (٣٣٣) دينار) التالية.

5- (٢٥٠ فلس) عن كل دينار من (٣٣٣) دينار (التالية.

([1])دائرة الموازنة العامة الأردنية، قسم الدارسات والابحاث، دليل الإيرادات والنفقات، 1996، ص5 .

6- (٣٠٠) فلس) عن كل دينار مما تلاها.

ج- ضريبة الخدمات العامة: وهي الضريبة التي تفرض لفترات منتظمة على الأموال وعلى صافي أو إجمالي ممتلكات المنشأت والهيئات الخاصة غير الربحية، اضافة إلى ضريبة الثروة التي تفرض على اقتناء أو استخدام السلعة، ومن الملاحظ أن ضريبة الدخل تتصف بتناسبيتها بالنسبة لارباح الشركات حسب نشاط كل منها، بينما تتصف بتصاعديتها بالنسبة للافراد والموظفين حسب الشرائح، بحيث يخضع لها ذوي الدخول المنخفضة بشكل اكبر من خضوع ذوي الدخول المرتفعة.

2- الضرائب غير المباشرة[1]: وتتمثل هذه الضرائب بضرائب الأنتاج والاستهلاك والضرائب على الصادرات والواردات اضافة إلى بعض الضرائب الاخرى، وتتكون من كل مما يلي :

أ- الضرائب الجمركية : وهي ضرائب تفرض على السلع المستوردة أو المصدرة عند اجتيازها لحدود الدولة وتتمثل في كل مما يلي :

1- الرسوم الجمركية وهي تحصل وفقاً لجدأول التعرفة الجمركية المعمول بها على معظم السلع والبضائع المستوردة.

2- الضرائب الاضافية على المستوردات الجمركية.

وتقسم إلى كل مما ياتي[2] :

3- الضريبة على البضائع المستوردة والخاضعة للرسوم بموجب التعرفة الجمركية وتحصل بوأقع (٣%) من قيمة هذه البضائع.

4- **الضريبة على البضائع المستوردة غير الخاضعة للرسوم الجمركية** بموجب التعرفة الجمركية وتحصل بنسبة (5%) من قيمة هذه البضائع.

5- **الضريبة على السبائك الذهبية المستوردة** وتحصل بنسبة (٠,٥٪) من قيمة هذه السبائك.

([1])فؤاد ياسين واحمد درويش، المحاسبة الضريبية، ط1، دار اليازوري العلمية، عمان، 1996، ص ص(17- 18).
([2])دائرة الموازنة العامة الأردنية ، قسم الدراسات والابحاث دليل الإيرادات والنفقات،مصدر سابق، ص5 .

6- ضريبة المواشي والتي تحصل بوأقع (٢) دينار) عن كل راس ضأن أو ماعز و (١٠) دنانير هذه الضريبة عن كل راس من العجول.

ب- الضريبة العامة على المبيعات : وهي اما نوعية أو نسبية وتستوفى بنسبة عامة (10%) من قيمة السلع المحلية والمستوردة ومن قيمة الخدمات الخاضعة للضريبة، وقد حلت هذه الضريبة بموجب قانون الضريبة العامة رقم (6) لعام 1994 ورقم (15) لعام 1995 محل ضريبة الاستهلاك والتي كانت قد الغت ضريبة الأنتاج والمكوس بالقانون رقم (34) لعام 1988. وتستوفى هذه الضريبة على البضائع المستوردة وعلى الأنتاج المحلى المشروبات الغازية والكحولية، المياه المعدنية، السجائر والتبغ والتنباك الحديد الاسمنت، الزيوت المعدنية الإطارات وزيوت التشحيم **وهي نوعية ، اما النسبية** فهي تستوفى على الخدمات، ويجدر الاشارة إلى أن السعر العام لهذه الضريبة قد تم رفعه من (7٪) إلى (10) في العام 1995 وتم توسيع وعائها لتشمل العديد من السلع والخدمات الاخرى التي لم تكن مشمولة عند تطبيق [1].

ت- الضرائب الاضافية: وهذه الضرائب في معظمها تعتبر ضرائب مباشرة وتختلف في صورها وأوعيتها وجهة تحصيلها، وتستوفي تبعا للقانون رقم (28) لعام 1969 وتعديلاته وتشمل :

1- الضرائب الاضافية على المستوردات الجمركية.

2- الضريبة الاضافية على كميات الكهرباء المستهلكة وتستوفى بوأقع (فلس واحد) من كل 4 كيلو واط من كميات الكهرباء المستهلكة.

3- ضريبة مبيعات الفنادق والمطاعم وتحصل بنسبة (10%) من قيمة هذه المبيعات..

4- ضريبة تذاكر السفر بالجو وتحصل بنسبة (5%) من قيمة تذكرة السفر بالجو المباعة داخل المملكة. **– الضريبة الاضافية على معاملات دائرة الاراضي والمساحة** وهي تستوفى بنسبة (10%) من رسوم تسجيل الاراضي.

5- الضريبة الاضافية على رخص السواقين وتستوفى بنسبة (10%) من قيمة الرخصة.

([1])محمد ابو نصار، واخرون، الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق، ط1، المتحدة الدولية للاستشارات، عمان، 1996، ص ص(40-41) .

- ضريبة المغادرين وتستوفى بالشكل التالى [1]:

أ- المغادرون الأردنيون: حيث تحصل بوأقع (8%) دنانير للسفر برا وبحرا و (25% دينارا) للسفر جوا.

ب- المغادرون الأردنيون المقيمون في دول عربية حيث تحصل بوأقع (6) دنانير للسفر برا وبحرا و(15) دينارا للسفر جوا.

ج- المغادرون غير الأردنيين: وتحصل بوأقع (4) دنانير للسفر برا و (6) دنانير للسفر بحرا و (10) دنانير للسفر جواً.

- مما سبق نرى أن الهيكل الضريبي في الأردن يتكون من عدد كبير من الضرائب المختلفة بنوعيها المباشرة وغيرالمباشرة والتي تغطى من خلال تعددها من مختلف أنواع النشاطات الأقتصادية التي تزود الأوعية الضريبية بالإيرادت الضريبية في الإقتصاد الأردني .

ثالثاً: تحليل مؤشرات فاعليه النظام الضريبي في الإقتصاد الأردني .

سنستعرض تحليل المؤشرات لفاعليه النظام الضريبي في الإقتصاد الأردني كما يلي:-

1- صافي الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي:

يلاحظ من الجدول (1) والشكل (1) خلال مدة الدراسة (2004-2020) أن الناتج المحلي الاجمالي في حالة ارتفاع طفيف من عام (2004) ولغاية (2016)، إذ بلغ الناتج المحلي الاجمالي لعامي (2004-2007) (23,148,338) - (2,927,072,737)مليون دولارامريكي، نتيجة لنمو مختلف القطاعات الاقتصادية في المملكة الاردنية، وبلغت إجمالي الإيرادات العامة (289,174) - (498,686)مليون دولار امريكي، إذ بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي في المدة نفسها (-)(8.18%)وكان ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي نتيجة ارتفاع اسعار النفط عالمياً، إذ تراوحت اسعار برميل النفط خلال هذه المدة (2004-2007) من (40$ - 75$) للبرميل الواحد لتبلغ عام (2007) (99$)وهذه الزياد ساهمت في زيادة الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن إلى زيادة الإيرادات العامة، وكذلك نلاحظ أن عجز الموازنة يرتفع بشكل تتدريجي خلال هذه المدة (358,678-)- (547,231-) نتيجة زيادة النفقات العامة وعدم توجيه الإيرادت للنفقات الاستثمارية مما يساهم

[1]المصدر السابق نفسه، 1996، ص ص(40-41) .

ذلك في استمرار العجز بشكل متكرر في السنوات الاحقة، اما في المدة (2008-2011) بلغ الناتج المحلي الاجمالي (3,138,418,698)-(3,464,690,80)وبلغت إجمالي الإيرادات (604,754)- (581,283)كما بلغت إجمالي النفقات (1,288,404)- (1,480,042) وبمعدل نمو سنوي للناتج المحلي الاجمالي (7.22%)- (2.74 %) إذ نلاحظ أنه خلال عام (2008) تأثرت أغلب بلدان العالم بأزمة الرهن العقاري (الازمة المالية) التي حصلت في الولايات المتحدة الامريكية مما أنعكس سلبا على اسعار النفط وارتفاعها بشكل ملحوظ وكبير،أما خلال العامين (2012-2015) فقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي (3,548,860,551)-(3,858,701,789)

- جدول (1) العجز أوالفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2020)(مليون دولارأمريكي) .

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي النفقات العامة	العجز أوالفائض	نسبة العجز أوالفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي%	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي%
	1	2	3	4	5	6
2004	23,148,338	289,174	647,852	-358,678	-1.55	-
2005	2,503,251,256	350,423	840,042	-489,619	-0.02	10.714
2006	2,705,838,761	434,981	866,478	-431,497	-0.02	8.09
2007	2,927,072,737	498,686	1,045,917	-547,231	-0.02	8.18
2008	3,138,418,698	604,754	1,288,404	-683,650	-0.02	7.22
2009	3,296,083,754	579,140	1,274,143	-695,003	-0.02	5.02
2010	3,372,382,629	590,494	1,344,654	-754,160	-0.02	2.31
2011	3,464,690,808	581,283	1,480,042	-898,759	-0.03	2.74
2012	3,548,860,551	658,208	1,641,340	-983,132	-0.03	2.43
2013	3,641,483,944	720,860	1,526,418	-805,558	-0.02	2.61
2014	3,764,714,605	848,350	1,724,485	-876,135	-0.02	3.38
2015	3,858,701,789	829,436	1,895,769	-1,066,333	-0.03	2.5
2016	3,935,651,281	879,591	1,936,643	-1,057,052	-0.03	1.99
2017	4,033,003,478	948,266	1,961,971	-1,013,705	-0.03	2.47
2018	4,110,399,744	972,835	1,616,108	-643,273	-0.02	1.92
2019	4,182,382,698	979,802	1,604,998	-625,196	-0.01	1.75
2020	411,518,702	699,351	1,589,219	-889,868	-0.22	-90.2

- المصدر:

1- صندوق النقد العربي , اصدارات واحصاءات , القاعدة البيانات الأقتصادية ,عمود (1) استنادا إلى مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي , قاعدة بيانات , بيانات المفتوحة للبنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية.- عمود (6, 5,4) من عمل الباحث.https://www.albankaldawli.org/ar/about/history/the-world-bank-group-and-the-imf

- **تم احتساب معدل النمو السنوي من خلال القانون : Gr = (Pt-Po)/Po×100)**
- **تم احتساب (صافي الموازنة) (إجمالي الإيرادات العامة – إجمالي النفقات العامة).**
- **تم احتساب نسبة مساهمة المؤشرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال القانون: GDP×100 /المؤشر.**

وبلغت إجمالي الإيرادات (658,208)- (829,436)وبلغت إجمالي النفقات(1,641,340)-(1,895,769) بمعدل نمو سنوي للناتج المحلي الاجمالي بلغ (2.43%)-(2.5 %) حافض الناتج المحلي الاجمالي على مستوياته بالرغم من تذبذب اسعار النفط وخاصة هبوطها الحاد نهاية عام (2013) إلى ($50) تقريباً أو مادون ذلك الامر الذي ادى إلى زيادة العجز حيث بلغ (983,132-)-(1,066,333-) بشكل ملحوظ نتيجة نقص الإيرادات حيث بلغت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الاجمالي (0.03-%)-(0.03- %)، وكذلك نلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي بلغ خلال المدة (2016-2020) (3,935,651,281)-(411,518,702) وبلغت إجمالي الإيرادات (879,591)-(699,351) وبلغت إجمالي النفقات (1,936,643)- (1,589,219)إذ بلغ معدل النمو السنوي

شكل (1) الناتج المحلي الاجمالي للمدة(2004- 2020) في الأردن.

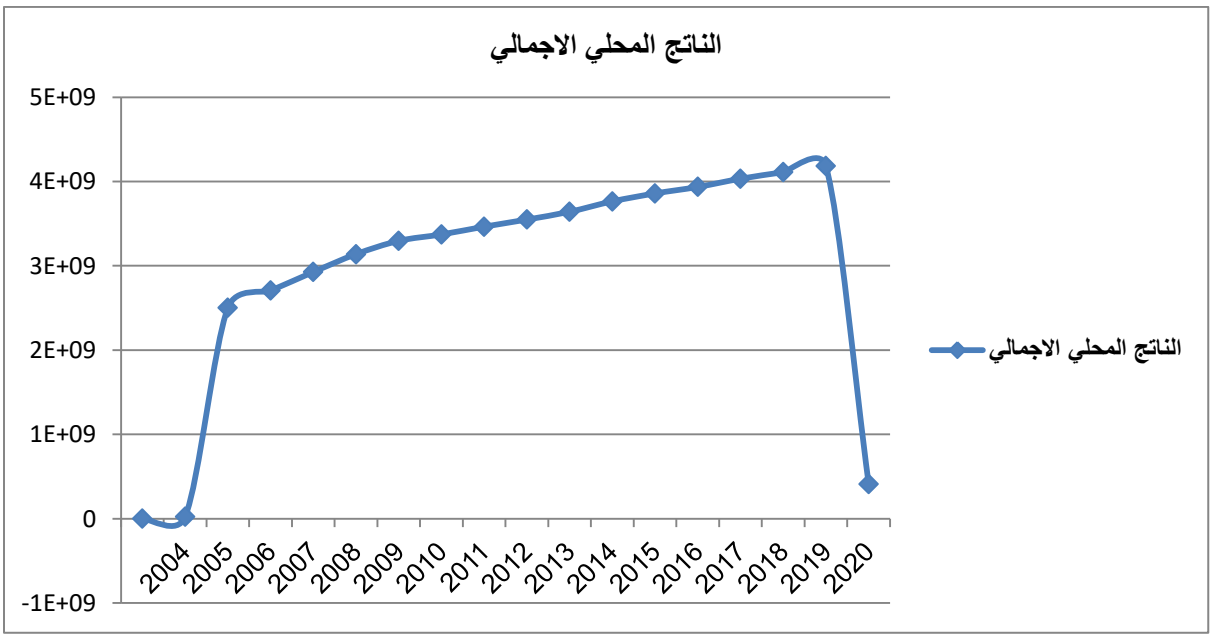

- المصدر: اعداد الباحث استنادا إلى بيانات جدول (1) .

للناتج المحلي الاجمالي (1.99%)- (90.2- %) أما العجز فقد تزايد بشكل تدريجي خلال فترة البحث (2004-2020) (358,678-)-(889,868-) حيث نلاحظ الارتفاع الكبير في عجز الموازنة خاصة عام (2020) نتيجة الازمة الصحية العالمية التي ساهمت بدورها بتوجيه أغلب النفقات إلى المستلزمات الصحية للتخلص من هذا الوباء مما أربك أغلب الاستثمارات وفي جميع دول العالم .

2- نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي :

يتضح من الجدول (2) والشكل (2) بأن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي قد بلغت عام 2004 (0.87%) بينما بلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة للعام نفسه (69.7) إذ استمرت نسبة الإيرادات الضريبية سواء للناتج المحلي الاجمالي أو للإيرادات العامة بالتقلب إلى أن بلغت عام 2008 (0.01%) نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي، وقد بلغت(64.3%) نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة ويعزى

- جدول (2) نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2020)(مليون دولار أمريكي).

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	إيرادات النفطية	إيرادات ضريبية	إيرادات غير ضريبية	إجمالي الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي%	نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة %	معدل النمو السنوي الاجمالي الإيرادات %	نسبة الإيرادات الضريبية إلى النفقات العامة%
	1	2	3	4	5	6	7	8	9
2004	23,148,338	2,835	201,518	84,821	289,174	0.87	69.7	-	31.1
2005	2,503,251,256	4,175	249,055	97,193	350,423	0.01	71.1	21.2	29.6
2006	2,705,838,761	3,907	300,908	130,166	434,981	0.01	69.2	24.1	34.7
2007	2,927,072,737	4,020	348,662	146,004	498,686	0.01	69.9	14.6	33.3
2008	3,138,418,698	4,048	388,990	211,716	604,754	0.01	64.3	21.3	30.2
2009	3,296,083,754	11,509	406,182	161,449	579,140	0.01	70.1	-4.2	31.9
2010	3,372,382,629	6,417	421,157	162,920	590,494	0.01	71.3	2	31.3
2011	3,464,690,808	7,630	431,904	141,749	581,283	0.01	74.3	-1.6	29.2
2012	3,548,860,551	16,403	472,694	169,111	658,208	0.01	71.8	13.2	28.8
2013	3,641,483,944	5,289	515,162	200,409	720,860	0.01	71.5	9.5	33.7
2014	3,764,714,605	3,709	569,408	275,233	848,350	0.02	67.1	17.7	33
2015	3,858,701,789	3,949	577,814	247,673	829,436	0.01	69.7	-2.2	30.5
2016	3,935,651,281	7,673	600,042	271,876	879,591	0.02	68.2	%6	31
2017	4,033,003,478	5,219	612,638	330,409	948,266	0.02	64.6	7.8	31.2
2018	4,110,399,744	3,609	639,676	333,159	976,444	0.02	65.5	3	39.6
2019	4,182,382,698	3,508	660,183	319,619	983,310	0.02	67.1	0.7	41.1
2020	411,518,702	3,407	699,351	1,787,17	702,758	0.17	99.5	-28.5	44

- المصدر:-

1 – صندوق النقد العربي, الاصدارات والاحصائيات, قاعدة بيانات الأقتصادية .

-عمود (7,8,9, 6) من عمل الباحث.

- تم احتساب القوانين من الباحث بالاستناد على قوانين جدول (1).

هذا الأنخفاض إلى ازمة الرهن العقاري التي حدثت عام 2008 في الولإيات المتحدة الامريكية، ثم استمرت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي بالاستقرارلغإية عام 2013 نتيجة اعتماد الحكومة الاردنية برنامجاً وطنياً للاصلاح بما في ذلك زيادة في تعريفة الكهرباء وتخفيض الانفاق والإلغاء الكامل لدعم المحروقات[1]، اما نسبة الإيرادات العامة للإيرادات الضريبية فقد اتسمت بالتقلب إلى أن بلغت عام 2012 (71.8%) ، وقد بلغت

شكل (2) الإيرادت الضريبية للمدة(2004-2020) في الأردن

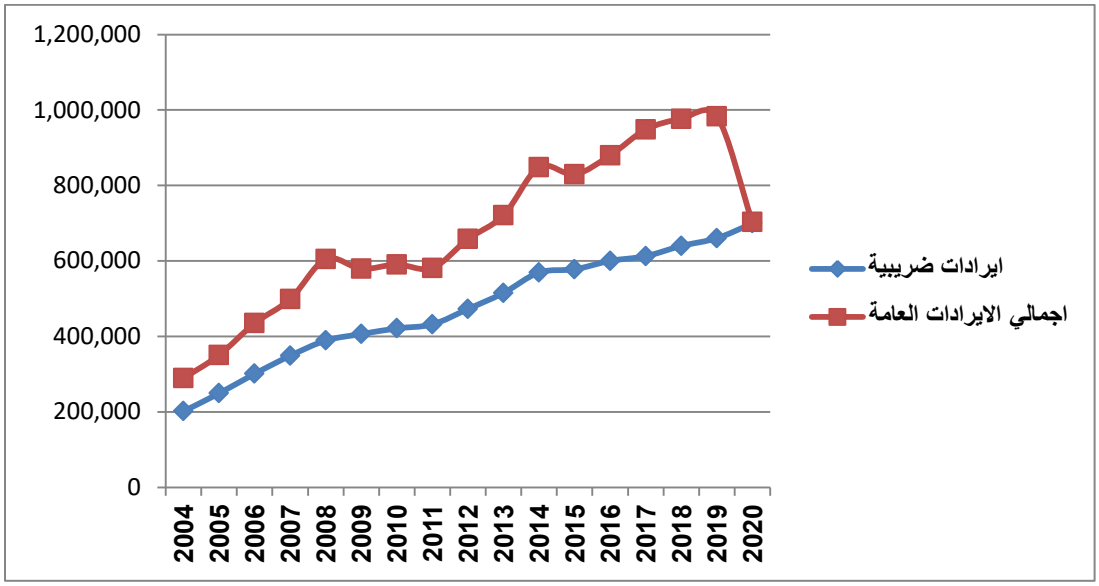

- المصدر: اعداد الباحث استنادا إلى بيانات جدول (2) .

نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي عام (2016)(0.02%) بينما كانت نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة للعام نفسه (68.2%) بدإية التعافي من الازمة التجارية وأنخفاض اسعار النفط عالمياً ، وخلال السنوات اللاحقة ولغإية عام (2019) استمرت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي بالثيبات والتي بلغت (0.02%) اما نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة فقد استمرت بالتقلب الطفيف إلى أن بلغت اعلى نسبة لها عام 2020 (99.5%) تزامنا مع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي والتي بلغت في العام نفسة (0.17%) بسبب تفشي الازمة الصحية العالمية ادى ذلك إلى أنخفاض الإيرادات العامة باستثناء الإيرادات الضريبة وذلك لزيادة اعتماد الحكومة عليها.

3- نسبة النفقات الاستثمارية الى الناتج المحلي الاجمالي:

[1] ndarweesh@worldbankgroup.org.

يلاحظ من جدول (3) وشكل (3) أن نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلي الاجمالي قد بلغت عام 2004 (1.35%) إذ استمرت نسبة النفقات الاستثمارية باللارتفاع خلال المدة (2004-2007) سواء للناتج المحلي الاجمالي أو للدين العام وخاصة نسبة النفقات الاستثمارية للدين إلى أن بلغت عام 2007 (43.3%) إذ يعبَر ذلك عن زيادة الاستثمارات من خلال استخدام الدين العام ولكن بشكل لايتناسب مع حجم الدين العام والتي من المفترض أن تكون نسبة الاشتثمارات اكبر من الدين العام لتلافي تراكم فوائد الدين العام وبمعدل نمو سنوي لإجمالي الإنفاق عام (2007) (20.71%) ،وقد بلغت نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام (2008)

- جدول (3) نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2020)(مليون دولار أمريكي)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	إجمالي النفقات العامة	نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام%	نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلي الاجمالي%	معدل النمو السنوي لإجمالي النفقات العامة%
	1	2	3	4	5	6	7
2004	23,148,338	335,364	312,488	647,852	30.8	1.35	-
2005	2,503,251,256	410,155	429,887	840,042	42.8	0.02	29.67
2006	2,705,838,761	439,776	426,702	866,478	39.1	0.02	3.15
2007	2,927,072,737	528,036	517,881	1,045,917	43.3	0.02	20.71
2008	3,138,418,698	630,930	657,474	1,288,404	52.7	0.02	23.18
2009	3,296,083,754	646,810	627,333	1,274,143	43.2	0.02	-1.11
2010	3,372,382,629	669,478	675,176	1,344,654	41.6	0.02	5.53
2011	3,464,690,808	809,520	670,522	1,480,042	37.6	0.02	10.07
2012	3,548,860,551	874,866	766,474	1,641,340	37.1	0.02	10.9
2013	3,641,483,944	854,175	672,243	1,526,418	26.5	0.02	-7
2014	3,764,714,605	947,701	776,784	1,724,485	27.1	0.02	12.98
2015	3,858,701,789	934,838	960,931	1,895,769	31.6	0.02	9.93
2016	3,935,651,281	976,812	959,831	1,936,643	32.5	0.02	2.16
2017	4,033,003,478	1,003,240	958,731	1,961,971	30.6	0.02	1.31
2018	4,110,399,744	658,477	957,631	1,616,108	30.4	0.02	-17.63
2019	4,182,382,698	648,467	956,531	1,604,998	27.1	0.02	-0.69
2020	411,518,702	648,457	940,762	1,589,219	28.3	0.23	-0.98

- المصدر:-

1 – صندوق النقد العربي, الاصدارات والاحصائيات , قاعدة بيانات الأقتصادية .

-عمود (5 ,6, 7) من عمل الباحث بالاستناد على قوانين جدول (1).

(52.7%) وكذلك بلغت نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلي الاجمالي لنفس العام (0.02%) ويظهر هنا أن نسبة الدين اكبر من النفقات الاستثمارية ويعود ذلك إلى الازمة المالية العالمية التي حدثت عام (2008) ثم استمرت نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام بالتقلب والإنخفاض لغاية عام (2012) إذ بلغت (37.1%)نتيجة تراكم الفوائد المتراكمة على الدين العام، كما بلغت نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلي الاجمالي لعام (2012) (0.02%) وبمعدل نمو سنوي بلغ (10.9%) ،كما بلغت نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام لعامي (2013-2016) (26.5%)(32.5%) وبلغت نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلي الاجمالي (0.02%)(0.02%) وبمعدل نمو سنوي(7-%)(2.16%)،وإيضاً بلغت نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام في عام (2017)-(2020) (30.6%)_(28.3%) وبمعدل نمو سنوي لإجمالي النفقات العامة بلغ (1.31%)-(0.98-%).

- شكل (3) إجمالي النفقات العامة للمدة(2004-2020) في الأردن

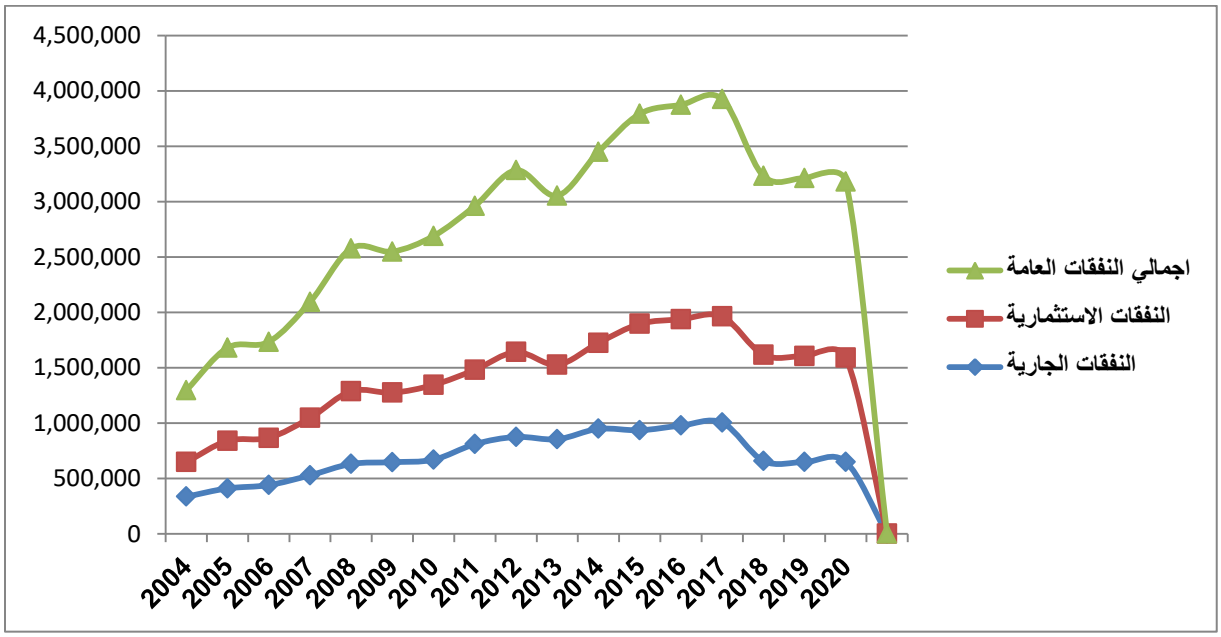

- المصدر:- اعداد الباحث استنادا إلى بيانات الجدول (3) .

يتضح من الشكل (3) ان النفقات العامة ومن ضمنها النفقات الاستثمارية في حالة ارتفاع مستمر وبشكل تدريجي من عام (2004) ولغاية عام (2020) بسبب عدة ازمات منها الازمة التجارية والتي نقصد بها ازمة الرهن العقارية في الولايات المتحدة الامريكية بالاضافة الى ارتفاع اسعار النفط التي حصلت عام 2014 وكذلك الازمة الصحية العالمية ويرجع ذلك الى توجيه اغلب النفقات الاستثمارية الى معالجة الازمة لتوفير العلاجات والمستلزمات الطبية مما اربك عملية الاستثمار بشكل كبير والذي يظهر واضحاً من خلال الشكل اعلاه ولكن نلاحظ ان هناك حالة من التعافي في الاعوام اللاحقة نتيجة تجاوز هذه الازمة الصحية العالمية .

4- نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي:

من الجدول (4) والشكل (4) يمكن أن نحلل البيانات الاتية للمتغيرات،الناتج المحلي الاجمالي، إجمالي الدين، نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي، معدل النمو السنوي لإجمالي الدين، للتحقق من فاعلية النظام الضريبي في الإقتصاد الأردني في الاستدامة المالية ويتضح ذلك من طريق تحليل نسب

- جدول (4) الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2020)(مليون دولار أمريكي)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	إجمالي الدين	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو السنوي لإجمالي الدين
	1	2	3	4
2004	23,148,338	1,014,465	4.38	-
2005	2,503,251,256	100,507	0.00	-90.1
2006	2,705,838,761	1,091,972	0.04	986
2007	2,927,072,737	1,195,352	0.04	9.5
2008	3,138,418,698	1,247,141	0.04	4.3
2009	3,296,083,754	1,453,169	0.04	16.5
2010	3,372,382,629	1,621,817	0.05	11.6
2011	3,464,690,808	1,783,901	0.05	10.0
2012	3,548,860,551	2,067,338	0.06	15.9
2013	3,641,483,944	2,540,113	0.07	22.9
2014	3,764,714,605	2,863,577	0.08	12.7
2015	3,858,701,789	3,043,028	0.08	6.3
2016	3,935,651,281	2,954,915	0.08	-2.9
2017	4,033,003,478	3,136,465	0.08	6.1
2018	4,110,399,744	3,152,099	0.08	0.5
2019	4,182,382,698	3,531,085	0.08	12.0
2020	411,518,702	3,319,746	0.81	-6.0

- المصدر:-

1 – صندوق النقد العربي, الاصدارات والاحصائيات, قاعدة بيانات الأقتصادية .

-عمود (3 ,4) من عمل الباحث بالاستناد على قوانين الجدول (1).

الدين العام إلى الناتج ومعدل النمو السنوي لإجمالي الدين، إذ يتضح أن في المدة من (2004-2007) قد بلغ إجمالي الناتج المحلي الاجمالي (23,148,338)- (2,927,072,737)، ويستمر بالارتفاع حتى يصل عام (2011) (3,464,690,808) ويعزى هذا الارتفاع المستمر الذي لم يصاحبه أنخفاض لغاية عام (2019)إذ بلغ الناتج المحلي الاجمالي (4,182,382,698) ، وقد

أنخفضت عام (2020) إذ بلغت (411,518,702) ويرجع ذلك إلى الازمة الصحية العالمية (كوفيد 19)،اما تحليل إجمالي الدين العام سنبين التقلبات التي حصلت خلال مدة البحث إذ بلغ إجمالي الدين عام (2004)(1,014,465) لينخفض إجمالي الدين في عام (2005) ليصل إلى (100,507) وبمعدل نمو سنوي سالب (90.1-%) ويلاحظ بعد عام (2005) بدأ إجمالي الدين بالارتفاع الطفيف بشكل تدريجي ليبلغ عام (2006) (1,091,972) وبمعدل نمو سنوي موجب(98.5%) ويستمر هذا الارتفاع حتى يبلغ عام (2011) ليصل إلى (1,783,901)وبمعدل نمو سنوي (10.0%) ثم يرتفع إجمالي الدين مجددا عام (2012) ليبلغ (2,067,338) ويستمر بالارتفاع ليسجل عام (2014)(2,863,577) وبمعدل نمو سنوي (12.7%) ثم سيجل ارتفاعاً يبلغ عام (2015) (3,043,028) وبمعدل نو سنوي (6.3%) ،اما عام (2016) قد سجل إجمالي الدين تراجعً ليبلغ (2,954,915) وبمعدل نمو سنوي سالب(2.9-%) نتيجة الاجراءات الحكومية التي تم تبنيها على جانبي الإيرادات والنفقات العامة، فضلاً عن

- شكل (4) يوضح إجمالي الدين العام للمدة (2004-2020) في الأردن.

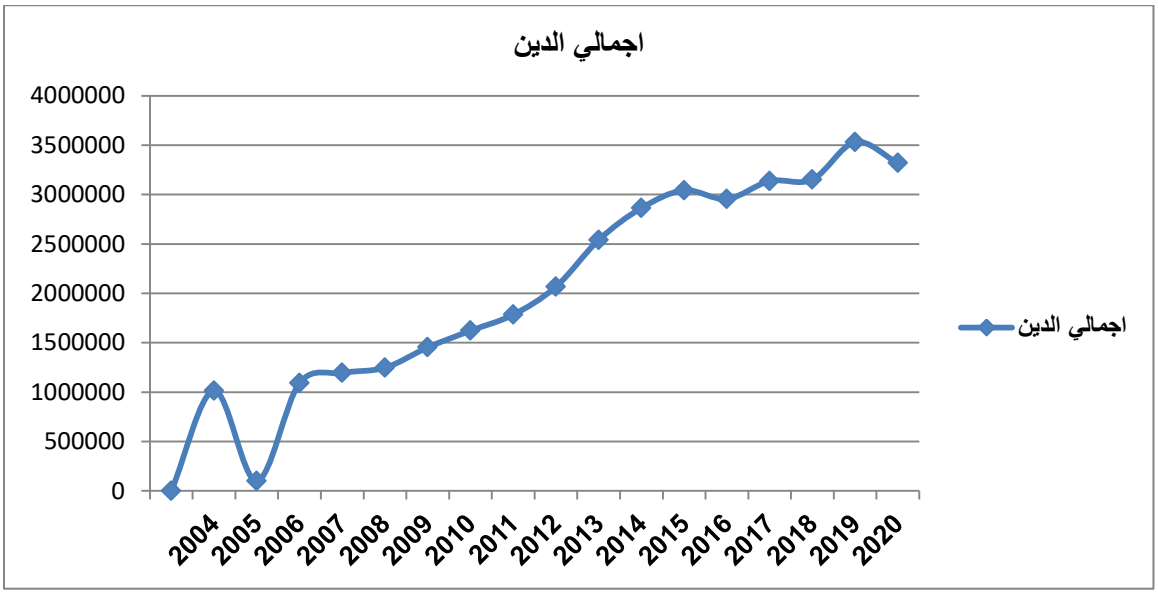

- المصدر:- اعداد الباحث استنادا إلى بيانات الجدول (4) .

إلى تحسن الاداء المالى للعام نفسه ووفقاً لما اظهرت مؤشرات المالية العامة بالرغم من الظزوف الأقتصادية التي تشهدها المنطقة[1]، اما في عام (2017) قد ارتفع إجمالي الدين ليبلغ (3,136,465) ليستمر هذا الارتفاع حتى

([1])https://www.addustour.com/articles/58415.

عام (2019) ليصل إلى (3,531,085) وبمعدل نمو سنوي بلغ (12.0%)، اما في عام (2020) فقد أنخفض اجمال الدين العام ليبلغ (3,319,746) وبمعدل نمو سالب (6.0%) نتيجة للازمة الصحية العالمية التي عطلت المشاريع الاستثمارية في الأردن. ويتبين من الجدول (4) والشكل (4) أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي بلغت عام (2004) مانسبته (4.38%) اما في عام (2005) لم تسجل إي نسب تذكر في (0.00%) ويتضح أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي استقرت لتبلغ (0.04%) للمدة من (2006- 2009) وللسنتين (2010-2011) استقرت لتبلغ (0.05%) وارتفعت في عام (2012) لتصل (0.06%) وتابعت الارتفاع في عام (2013) لتبلغ (0.07%) وارتفعت قليلاً لتستقر على نسبة (0.08%) للمدة من (2014-2019) لتقفز إلى (0.81%) لتبلغ اعلى نسبة للدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي عام (2020) ويرجع ذلك إلى الازمة الصحية العالمية وتوجيه الدين إلى النفقات الاستهلاكية لمحاربة الجائحة (كوفيد 19) والتخلص من اثرها.

رابعاً: تحليل العلاقة بين مؤشرات فاعليه النظام الضريبى والاستدامة المالية فى الإقتصاد الأردنى للمدة (2004-2020).

ترتبط الاستدامة المالية بمفهومين أساسيين هما: الضرائب والدين العام فلكل منهما تأثير على امكانية تحقيق الاستدامة المالية، وعلى الحكومة عدم اللجوء بشكل مستمر إلى رفع معدلات الضريبة لحل مشاكلها المالية من أجل معالجة مشكلة العجز في الموازنة وذلك لأن ارتفاع معدلات الضرائب يثبط الادخار ويشجع الاستهلاك، فمشكلة الاستدامة ليست بمستوى الدين العام ولكن بطريق استخدام تلك الأموال ، فالدين العام لا يعد مشكلة طالما أنه لا يؤثر سلبيا على النمو الأقتصادي في البلد، إذ ساعد الاقتراض في تطوير الإقتصاد وزيادة الإنتاجية فأن الدين يبقى مستداما حتى وأن كانت نسبة الدين مرتفعة كما في الدول المتقدمة [1] .

1- العلاقة بين مؤشر نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الاجمالي ومؤشرات الاستدامة المالية.

([1]) Ales krejdl , Fiscal sustainability – Definition , Indicators and Assessment of Czech public Finance sustainability, Czech National Bank, 2006, P.9.

- جدول (5) تحليل العلاقة بين مؤشر نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الاجمالي ومؤشرات الاستدامة المالية في الإقتصاد الأردني للمدة (2004 – 2020) .

السنة	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة العجز أوالفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين %
	1	2	3	4
2004	0.87	4.38	-1.55	30.8
2005	0.01	0.01	-0.02	42.7
2006	0.01	0.04	-0.02	39.1
2007	0.01	0.04	-0.02	43.3
2008	0.01	0.04	-0.02	52.7
2009	0.01	0.04	-0.02	43.2
2010	0.01	0.05	-0.02	41.6
2011	0.01	0.05	-0.03	37.6
2012	0.01	0.06	-0.03	37.1
2013	0.01	0.07	-0.02	26.5
2014	0.02	0.08	-0.02	27.1
2015	0.01	0.08	-0.03	31.6
2016	0.02	0.08	-0.03	32.5
2017	0.02	0.08	-0.03	30.6
2018	0.02	0.08	-0.02	30.4
2019	0.02	0.08	-0.01	27.1
2020	0.17	0.81	-0.22	28.3

- المصدر:

- **تم احتساب (صافي الموازنة) (إجمالي الإيرادات العامة – إجمالي النفقات العامة).**
- **تم احتساب نسبة مساهمة المؤشرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال القانون: GDP×100 /المؤشر.**
- عمود (1،2،3،4) من عمل الباحث استنادا إلى الجداول السابقة.

ويمكن أن نبين النسب التي توضح فاعليه النظام الضريبي والاستدامة المالية والعلاقة بينهما عن طريق ربط كل مؤشر من مؤشرات النظام الضريبي بمؤشرات الاستدامة المالية.

من الجدول (5) يتضح تحليل نسب بعض المؤشرات المالية للاقتصاد الأردني لتبيان دور الضرائب في الاستدامة المالية، إذ يتبين بأن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي عام 2004 بلغت (0.87%) ثم أنخفضت لتبلغ (0.01%) للمدة من (2005 - 2013) كان ذلك نتيجة لبعض الاسباب ومنها تخريب خط الغاز المصري الذي يغذي إسرائيل والأردن بعد ان وصل سعر برميل النفط عام 2011 الى اكثر من 95$ مما اجبر الأردن الى تشغيل محطات الكهرباء بالوقود الثقيل والديزل الامر الذ كلف الأردن قرابة 2,5 مليون دينار إضافية يومياً عام 2011، وبدات بالتقلب لتبلغ عام 2014 ما نسبته (0.02%) وعام 2015 ما نسبته (0.01%) ثم اسقرت لتبلغ (0.02%) للمدة (2016 – 2019) ، لترتفع إلى (0.17%) عام (2020) بسبب الازمة

الصحية العالمية (كوفيد 19) ، يقابلها نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي والتي بلغت عام (2004) (4.38%) وهي اعلى نسبة للدين العام لغاية (2020)، ثم بدات بالتقلب إذ أنخفضت إلى (0.01%) عام (2005)،ثم ارتفعت لتصل (0.04) للمدة (2006 – 2009)، وبلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي (0.05%) للمدة من (2010 –2011)ثم ارتفعت في عام 2012 (0.06%)وواصلت تلك النسبة بالارتفاع لتصل إلى (0.07%) في 2013 ثم بلغت (0.08%) للمدة من (2014 -2019)، وقفزت نسبة الدين للناتج المحلي الاجمالي عام (2020) لتصل إلى (0.81%) بسبب الازمة الصحية العالمية التي اثرت سلبا على الإقتصاد العالمي ولاسيما الإقتصاد الأردني والتي أنعكست بدورها إلى ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي، اما بالنسبة إلى نسبة العجز والفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي تظهر بأنها سالبة وهذا يبين بأن الإقتصاد الأردني يعاني من عجز لطيلة فترة البحث، إذ بلغت عام (2004) (1.55-%) وهي اعلى نسبة عجز للمدة (2004- 2020)، وقد عملت الحكومة الأردنية من خلال السياسات الأقتصادية على خفض نسبة العجز بنسبة (0.02-%) للمدة (2005 -2010)،ثم ارتفعت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع طفيف للعام (2011 -2012) إذ بلغت (0.03-%)، وتراجعت في عام (2013 -2014) إذ بلغت (0.02-%) نتيجة لأنخفاض اسعار النفط، ثم ارتفعت تلك النسب للمدة (2015 -2017) لتبلغ (0.03-%)، وأنخفضت في عام(2018) إلى (0.02-%) وتابعت تلك النسبة بالأنخفاض لتصل إلى (0.01-%) عام(2019)، ثم قفزت إلى (0.22-%) بسبب الازمة الصحية العالمية، اما بالنسبة إلى نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين فتبين تقبلها خلال مدة البحث ففي عام (2004)بلغت (30.8%) ثم ارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام عام 2005 لتصل إلى (42.7%) إذ أنخفضت أنخفاضا طفيفا عام (2006)لتبلغ (39.1%) ثم عاودت الارتفاع عام(2007) لتصل إلى (43.3%) وكانت اعلى نسبة للنفقات الاستثمارية لإجمالي الدين العام في عام 2008 لتبلغ (52.7%)، ثم تراجعت عام (2009) لتبلغ (43.2%) وتابعت التراجع لتصل في عام (2014) إلى (27.1%) ،ثم بدات نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام بالارتفاع لتبلغ في عام(2015) (31.6%) وتابعت الارتفاع عام(2016)لتصل إلى (32.5%) ثم أنخفضت عام(2018) لتبلغ (30.4%) وتابعت الأنخفاض عام (2019) لتصل إلى (27.1%) وارتفعت ارتفاعا طفيفا عام (2020) لتصل (28.3%) بسبب الازمة الصحية العالمية .

2- تحليل العلاقة بين مؤشر نسبة الضرائب إلى النفقات العامة ومؤشرات الاستدامة المالية.

- جدول (6) تحليل العلاقة بين مؤشر نسبة الضرائب إلى النفقات العامة ومؤشرات الاستدامة المالية في الإقتصاد الأردني للمدة (2004 – 2020).

السنة	نسبة الإيرادات الضريبية إلى النفقات العامة %	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة العجز أوالفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين %
	1	2	3	4
2004	31.1	4.38	-1.55	30.8
2005	29.6	0.01	-0.02	42.7
2006	34.7	0.04	-0.02	39.1
2007	33.3	0.04	-0.02	43.3
2008	30.2	0.04	-0.02	52.7
2009	31.9	0.04	-0.02	43.2
2010	31.3	0.05	-0.02	41.6
2011	29.2	0.05	-0.03	37.6
2012	28.8	0.06	-0.03	37.1
2013	33.7	0.07	-0.02	26.5
2014	33	0.08	-0.02	27.1
2015	30.5	0.08	-0.03	31.6
2016	31	0.08	-0.03	32.5
2017	31.2	0.08	-0.03	30.6
2018	39.6	0.08	-0.02	30.4
2019	41.1	0.08	-0.01	27.1
2020	44	0.81	-0.22	28.3

- المصدر:

- **تم احتساب (صافي الموازنة) (إجمالي الإيرادات العامة – إجمالي النفقات العامة).**
- **تم احتساب نسبة مساهمة المؤشرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال القانون: GDP×100 /المؤشر.**
- عمود (1،2،3،4) من عمل الباحث بالاستناد الى القوانين في الجداول السابقة.

من جدول (6) يتضح تحليل نسب بعض المؤشرات المالية للاقتصاد الأردني لتبيان دور الضرائب في الاستدامة المالية، إذ يتبين أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى النفقات العامة عام (2004) بلغت (31.1%) بينما بلغت عام(2005)(29.6%) وسرعان ما ارتفعت عام (2006) لتصل إلى (34.7%) اما عام (2007) فقد بلغت (33.3%) وتابعت الأنخفاض عام(2008) لتصل إلى (30.2%)، اما عام (2009) فقد بلغت (31.9%) وتابعت الأنخفاض لتبلغ عام (2012) ما نسبته (28.8%)، وقد ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى النفقات العامة عام (2013) لتبلغ (33.7%) ثم تراجعت لتصل عام (2015)(30.5%) بسبب ما تركته ازمة أنخفاض اسعار النفط على الإقتصاد الأردني عام (2015)، ثم عاودت الارتفاع لتصل عام(2020)إلى (44%) وهي

اعلى نسبة لها خلال مدة البحث، يقابلها نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي والتي بلغت عام (2004)(4.38%) وهي اعلى نسبة للدين العام لغاية 2020 ،ثم بدات بالتقلب إذ أنخفضت إلى (0.01%) عام (2005)، ثم ارتفعت لتصل (0.04%) للمدة 2006 – 2009 نتيجة لأنخفاض الدعم الخارجي (الاجنبي) ،وبلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي (0.05%) للمدة من 2010 - 2011 ، ثم ارتفعت في عام 2012 (0.06%) وواصلت تلك النسبة بالارتفاع لتصل إلى (0.07%) في 2013 ثم بلغت (0.08%) للمدة من 2014 - 2019 إذ وقعت الحكومة الادنية في عام 2013 اتفاقية قرض بقيمة ملياري دولار مع صندوق النقد الدولي والتي التزمت بموجبها برفع اسعار المحروقات والكهرباء وتنفيذ سلسلة من السياسات والقرارات، وقفزت نسبة الدين للناتج المحلي الاجمالي عام 2020 لتصل إلى (0.81%) بسبب الازمة الصحية العالمية التي اثرت سلبا على الإقتصاد العالمي ولاسيما الإقتصاد الأردني والتي أنعست بدورها إلى ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي، اما بالنسبة إلى نسبة العجز والفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي تظهر بأنها سالبة وهذا يبين بأن الإقتصاد الأردني يعاني من عجز لطيلة فترة البحث، إذ بلغت عام 2004 (1.55-%) وهي اعلى نسبة عجز للمدة 2004 - 2020 ، وقد عملت الحكومة الأردنية من خلال السياسات الأقتصادية على خفض نسبة العجز بنسبة (0.02-%) للمدة 2005 - 2010، ثم ارتفعت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع طفيف للعام 2011 - 2012 إذ بلغت (0.03- %)، وتراجعت في عام 2013 - 2014 إذ بلغت (0.02-%) نتيجة لأنخفاض اسعار النفط ، ثم ارتفعت تلك النسب للمدة 2015 -2017 لتبلغ (0.03-%) ، وأنخفضت في عام 2018 إلى (0.02-%) وتابعت تلك النسبة بالأنخفاض لتصل إلى (0.01-%) عام 2019،ثم قفزت إلى (0.22-%) بسبب الازمة الصحية العالمية، اما بالنسبة إلى نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين فتبين تقبلها خلال فترة البحث ففي عام 2004 بلغت (30.8%) ثم ارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام عام 2005 لتصل إلى (42.7%) إذ أنخفضت أنخفاضا طفيفا عام 2006 لتبلغ (39.1%) ثم عاودت الارتفاع عام 2007 لتصل إلى (43.3%) وكانت اعلى نسبة للنفقات الاستثمارية لإجمالي الدين العام في عام 2008 لتبلغ (52.7%) ثم تراجعت عام 2009 لتبلغ (43.2%) وتابعت التراجع لتصل في عام 2014 إلى (27.1%) نتيجة ارتفاع الدين الخارجي وكذلك الدين المحلي (الداخلي)، ثم بدات نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام بالارتفاع لتبلغ في عام 2015 (31.6%) وتابعت الارتفاع عام 2016 لتصل إلى (32.5%) ثم أنخفضت عام 2018 لتبلغ (30.4%) وتابعت الأنخفاض عام 2019 لتصل إلى (27.1%) وارتفعت ارتفاعا طفيفا عام 2020 لتصل (28.3) بسبب الازمة الصحية العالمية .

3- العلاقة بين مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة ومؤشرات الاستدامة المالية.

-جدول (7) تحليل العلاقة بين مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة ومؤشرات الاستدامة المالية في الإقتصاد الأردني للمدة (2004 – 2020).

السنة	نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة %	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة العجز أوالفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين %
	1	2	3	4
2004	69.7	4.38	-1.55	30.8
2005	71.1	0.01	-0.02	42.7
2006	69.2	0.04	-0.02	39.1
2007	69.9	0.04	-0.02	43.3
2008	64.3	0.04	-0.02	52.7
2009	70.1	0.04	-0.02	43.2
2010	71.3	0.05	-0.02	41.6
2011	74.3	0.05	-0.03	37.6
2012	71.8	0.06	-0.03	37.1
2013	71.5	0.07	-0.02	26.5
2014	67.1	0.08	-0.02	27.1
2015	69.7	0.08	-0.03	31.6
2016	68.2	0.08	-0.03	32.5
2017	64.6	0.08	-0.03	30.6
2018	65.5	0.08	-0.02	30.4
2019	67.1	0.08	-0.01	27.1
2020	99.5	0.81	-0.22	28.3

- المصدر:

- **تم احتساب (صافي الموازنة) (إجمالي الإيرادات العامة – إجمالي النفقات العامة).**
- **تم احتساب نسبة مساهمة المؤشرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال القانون: GDP×100 /المؤشر.**
- عمود (1،2،3،4) من عمل الباحث استنادا الى قوانين جداول (1) .

من الجدول (7) يتضح تحليل نسب بعض المؤشرات المالية للاقتصاد الأردني لتبيان دور الضرائب في الاستدامة المالية، إذ يتبين أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة قد بلغت عام 2004 (69.7%) وارتفعت عام 2005 لتصل إلى (71.1%) لتعhود الأنخفاض عام 2006 لتبلغ (69.2%) ثم ارتفعت قليلا عام 2007 لتصل إلى (69.9%)، ثم أنخفضت عام 2008 لتبلغ (64.3%) بسبب تداعيات ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية، ثم عاودت نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة الارتفاع لتصل عام 2011 إلى (74.3%) ثم أنخفضت قليلا لتصل في عام 2014 (67.1%) ، ثم عاودت الارتفاع لتبلغ عام 2016 (68.2%) ثم أنخفضت عام 2017 لتصل إلى (64.6%) ثم عاودت الارتفاع إلى أن وصلت إلى اعلى نسبة لها

عام 2020 لتبلغ (99.5%) بسبب الازمة الصحية العالمية التي كان لها الاثر السلبي على تعطيل أغلب المشاريع الأقتصادية واعتمادها على الإيرادات الضريبية بنسبة كبيرة، يقابلها نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي والتي بلغت عام 2004 (4.38%) وهي اعلى نسبة للدين العام لغاية 2020، ثم بدات بالتقلب إذ أنخفضت إلى (0.01%) عام 2005، ثم ارتفعت لتصل (0.04%) للمدة 2006 – 2009، نتيجة الازمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008، وبلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي (0.05%) للمدة من 2010 -2011،ثم ارتفعت في عام 2012 (0.06%)وواصلت تلك النسبة بالارتفاع لتصل إلى (0.07%) في 2013 ثم بلغت (0.08%) للمدة من 2014 -2019، وقفزت نسبة الدين للناتج المحلي الاجمالي عام 2020 لتصل إلى (0.81 %) بسبب الازمة الصحية العالمية التي اثرت سلبا على الإقتصاد العالمي ولاسيما الإقتصاد الأردني والتي أنعست بدورها إلى ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي، اما بالنسبة إلى نسبة العجز والفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي تظهر بأنها سالبة وهذا يبين بأن الإقتصاد الأردني يعاني من عجز طيلة فترة البحث نتيجة ارتفاع الديون المحلية أولاً ومن ثم الخارجية ثانياً وتراكم الفوائد المترتبة عليه وضعف ناتاجية أغلب القطاعات الأقتصادية فيه والاستثمارات كذلك، إذ بلغت عام 2004 (1.55-%) وهي اعلى نسبة عجز للمدة 2004 -2020 ، وقد عملت الحكومة الأردنية من خلال السياسات الأقتصادية على خفض نسبة العجز بنسبة (0.02-%) للمدة 2005 -2010،ثم ارتفعت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع طفيف للعام 2011 - 2012 إذ بلغت (0.03- %) ، وتراجعت في عام 2013 -2014 إذ بلغت (0.02-%) نتيجة لأنخفاض اسعار النفط ، ثم ارتفعت تلك النسب للمدة 2015 -2017 لتبلغ (0.03-%) ، وأنخفضت في عام 2018 إلى (0.02-%) وتابعت تلك النسبة بالأنخفاض لتصل إلى (0.01-%) عام 2019،ثم قفزت إلى (0.22-%) بسبب الازمة الصحية العالمية، اما بالنسبة إلى نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين فتبين تقبلها خلال فترة البحث ففي عام 2004 بلغت (30.8%) ثم ارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام عام 2005 لتصل إلى (42.7%) إذ أنخفضت أنخفاضا طفيفا عام 2006 لتبلغ (39.1%) ثم عاودت الارتفاع عام 2007 لتصل إلى (43.3%) وكانت اعلى نسبة للنفقات الاستثمارية لإجمالي الدين العام في عام 2008 لتبلغ (52.7%)، ثم تراجعت عام 2009 لتبلغ (43.2%) وتابعت التراجع لتصل في عام 2014 إلى (27.1%) ،ثم بدات نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام بالارتفاع لتبلغ في عام 2015 (31.6%) وتابعت الارتفاع عام 2016 لتصل إلى (32.5%) ثم أنخفضت عام 2018 لتبلغ (30.4%) وتابعت الأنخفاض عام 2019 لتصل إلى (27.1%) وارتفعت ارتفاعا طفيفا عام 2020 لتصل (28.3%) بسبب الازمة الصحية العالمية .

(المبحث الثاني)

(تحليل مؤشرات فاعليه النظام الضريبي والاستدامة المالية في اقتصاد الإمارات العربية المتحدة)

أولاً: الإمارات وملامحها الأقتصادية:-

هي دولة اتحادية مكونة من سبع امارات وعاصمتها ابو ظبي، تقع في الجزيرة العربية في جنوب غرب قارة اسيا، وتطل على الشاطئ الجنوبي للخليج العربي[1]، مساحتها الكلية 71.023ألف كيلو متر مربع، كما يبلغ العدد الاجمالي لسكان الإمارات 9.282.410 مليون نسمة[2]. وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة ثأني اكبر اقتصاد عربي، إذ تنتمي للبلدان ذات الدخل المرتفع[3]. وتحققت هذه النتيجة من خلال التنويع الأقتصادي إي تقليل الاعتماد على الصادرات النفطية وما لها من دور في رفد الموازنة العامة بما تحتاجه من إيرادات وتنطلق الفكرة الأساسية لتطبيق التنويع الأقتصادي في قدرة البلد على ادارة فوائضها أولاً، وتنمية قاعدة بشرية من حيث التدريب والتاهيل ورفع القدرات وادخال التقنيات الحديثة ثانياً، ويتم ذلك من خلال الاستفادة من الإيراد الربعي واستثماره في تفعيل موارد اخرى ذات مردود مالى ترفد الموازنة [4]. احدى دلالات استثمار دولة الإمارات العربية المتحدة لعوائدها النفطية هو تاسيس الصندوق السيادي عام 1976، الممثل بجهاز ابو ظبي للاستثمار وهو هيئة عامة يستثمر عائدات النفط في الخارج ويقوم بتمويل الموازنة العامة في حالة تعرضها لعجز مالى[5] . الوقت الذي قامت دولة الإمارات بادارة إيراداتها وتوجيهها الوجهة الصحيحة، ويعد الإقتصاد الإماراتي إيضاً بأنه اقتصاد ذات دخل مرتفع، وتطوير أقتصادي نامي حسب صندوق النقد الدولي (I. M.F.)، دولة الإمارات العربية المتحدة اغنى دولة عربية ذات دخل فردي مرتفع ، وذات اقتصاد يعتمد بالاساس على المواد البترولية إذ قامت دولة الإمارات بتحديثات هامة بهدف تقليل الاعتماد على البترول، ويتميز الإقتصاد الإماراتي بما ياتي[6]:-

١- أنه اقتصاد مفتوح ونشيط يعتمد على التنويع الأقتصادي للموارد الأقتصادية (Economic resou

---

([1])سعود وسيلة، فرحات عباس، تجربة الإمارات العربية المتحدة في الأنتقال إلى الإقتصاد المتنوع، مجلة جديد الإقتصاد، الجمعية الوطنية للأقتصاديين الجزائريين، الجزائر، العدد 12، 2017، ص445 .

([2])البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة - حقائق وارقام.

([3])Daniele Schiliro. Diversification And Development Of The United Arab Emirates Economy. Journal Of Applied Economic Sciences. University Of Messina. Italy, 2013. P 228.

([4])ناجي ساري فارس، اثر التنويع الأقتصادي في تطوير الإقتصاد الإماراتي للمدة (2011-2015)، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد للدراسات الأقتصادية والادارية والمالية جامعة بابل المجلد 11، العدد 3، 2019، ص 246 .

([5]) Anne Louise Aartun, The Political Economy Of The United Arab Emirates An Analysis Of The Uae As An Oil Rentier State", Thesis For Degree In Political Science, University Of Oslo, 2002, P 64.

([6])المصدر السابق نفسه ، ص445 .

2- وجود مجتمع أمن يستند على دعائم قوية وخاصة من الناحية الأقتصادية

3- وجود بنى تحتية متطورة ومعرفة تتسم بالاستدامة (Sustain ability).

4- تطوير الموارد والمحافظة على العلاقات الدولية[1] .

5- تفعيل دور القطاع الخاص والاهتمام بالخدمات الصحية والتعلمية (priate sector).

6- التحول التدريجي إلى الإقتصاد المنوع وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية التي تسيطر على ما يقارب اكثر من ثلثي الناتج المحلى الاجمالي .

7- أنخفاض معدلات التضخم الأقتصادي إذ وصلت إلى (0.88%) عام 2010.

- كنتيجة لما سبق اختصت الإمارات العربية المتحدة بخصائص ابرزها اعتماد نظام السوق الحر، الاعتماد على القوى العاملة الوافدة والموقع الجغرافي واعتمادها على النفط والإيرادات الضريبية، إذ استطاعت من خلال اعتمادها على الثروة النفطية من تحديث البنية التحتية في ارجاء البلاد كتحسين شبكات الطرق والمباني، تحسين المؤشرات الاجتماعية، توفير فرص العمل وكذلك المحافظة على تراكم الاحتياطات المالية، ومع هذا الاداء المستمر والقوى لدولة الإمارات العربية المتحدة حققت تناميا في قطاعات مختلفة كالسياحة، العقار، الخدمات، المالية، الاستثمارات المحلية والاجنبية والتجارة الخارجية، فضلاً عما تقدمه دولة الإمارات العربية المتحدة من محاربة الفساد الأقتصادي وقد نجحت في تحجيم دوره والذي يعد مرضاً فتاكا ينخر جسم الإقتصاد الوطني ويعرقل مسيرته، كما أن استفحاله يعد خرابا للاقتصاد والمجتمع بشكل عام، وكل ذلك جعلها في المراتب الأولى عالمياً بناتج محلي إجمالي مرتفع.

ثانياً: هيكل النظام الضريبي في الإمارات العربية المتحدة .

تعد الضرائب في نظر المفاهيم الحديثة من أهم مصادر التمويل التي تلجا اليها الدول لتنفق منها على ما تقوم به من خدمات لافراد المجتمع، ولا يمكن لإي دولة أن تنفق من دون أن تحصل على موارد بطريقة أو باخرى[2]، ونظرا للمتغيرات التي تعيشها أقتصادات الدول النفطية بشكل عام ودولة الإمارات بشكل خاص من أنخفاض إيراداتها النفطية[3]، والالغاء التدريجي للرسوم الجمركية تماشيا مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية هذه

([1])سعدية هلال حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الأقتصادي في دول مختارة مع اشارة للعراق"، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والإقتصاد جامعة كربلاء، 2015، ص 100.

([2])محمد سعد عميرة، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الأنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية ، مجلة التعأون الأقتصادي بين الدول الاسلامية الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص 11.

([3])مجلة البحوث في العلوم والمحاسبة ، المجلد 04/العدد: 01، 2019 ، ص ص83- 103 .

المستجدات والظروف الاخيرة حتمت على دولة الإمارات إلى أنشاء نظامها الضريبي للبحث عن البدائل الممكنة لتعويض خسائر إيراداتها الجمركية وللحفاظ على سياسة ضريبية فعالة مالما وأقتصاديا واجتماعياً، ويهدف تاسيس النظام الضريبي في الدولة من خلال أنشاء ادارة ضريبية تعنى بادارة وتحصيل وتنفيذ الضرائب الاتحادية، ووضع اجراءات موحدة لحقوق وواجبات الخاضعين للضريبية إلى تعزيز أستدامة موارد الحكومة الاتحادية[1]، وفي هذا الشأن اصدر رئيس الدولة مرسوما بالقانون الاتحادي رقم 13 لسنة 2016 بشأن الهيئة الاتحادية للضرائب"، تكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة، وتتمتع بالأهلِية القانونية المستقلة للتصرف المالى والاداري، وتختص هذه الهيئة من خلال ما نصت عليه المادة 4 من القانون الاتحادي رقم 13 فيما يلي[2]:-

1- ادارة وتحصيل وتنفيذ الضرائب الاتحادية والغرامات المرتبطة بها وتوزيع إيراداتها

2- تطبيق الاجراءات الضريبية والقوانين والأنظمة فيما يخص الضرائب الاتحادية .

3- سداد ما يترتب على الهيئة من التزامات مالية .

4- تطبيق اتفاقيات منع الازدواج الضريبي التي تصادق عليها الدولة .

5- البت في طلبات التسجيل في الأنظمة المعمول بها في الدولة، وتخصيص ارقام ضريبية للتسجيل في هذه الأنظمة.

6- اقتراح التشريعات المتعلقة بادارة وتحصيل وتنفيذ الضرائب الاتحادية والغرامات المرتبطة بها وتوزيع الإيرادات، وأنشاء سجلات واصدار التوجيهات والتوضيحات اللازمة لدفع الضرائب.

7- إيداع إيرادات الضرائب والغرامات المحصلة في حساب مستقل قبل توزيعها على الحكومة الاتحادية وحكومات

الإمارات، حسب ما يقرره مجلس الوزراء بناءً على توصية الهيئة وبالاتفاق بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات، كما نص القانون على أن يكون مقر الهيئة ابوظبي ويجوز، بقرار المجلس أنشاء فروع ومكاتب لها داخل الدولة، هذا وقد تم تشكيل مجلس ادارة الهيئة الاتحادية للضرائب الذي سيتولى مناقشة واستكمال القوانين

(1)الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، ارقام الإمارات 2020، ص 15.
(2) احمد ماجد وندى الهاشمي، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية، وزارة الإقتصاد، 2016، ص11 .

المتعلقة بالنظام الضريبي للدولة ومنها قانون الاجراءات الضريبية[1].نصت كذلك المادة 13 بأنه تودع إيرادات الضرائب الاتحادية والغرامات المرتبطة التي يتم تحصيلها من قبل الهيئة في حسابات مستقلة خاصة لكل نوع من أنواع الضرائب الاتحادية، على ذمة توزيعها على الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات[2]. اما المادة 15 فقد حددت بأن كل قانون ضريبي فيما لو كانت إيرادات الضرائب الاتحادية والغرامات المرتبطة بها الناتجة عن ذلك القانون تخضع للتقاسم بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات، وتحديد الية التقاسم يتم بناءً على قرار من مجلس الوزراء[3].

1- أنواع الضرائب في الإمارات .

تعتمد الإمارات في إيراداتها على الضرائب غير المباشرة، والتي تُعنى في المشتريات والمعاملات الحكومية، ومن أنواع الضرائب في الإمارات[4]:-

أ- ضريبة القيمة المضافة في الإمارات:- تم تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات في 1 يناير 2018. يعرف قانون الضريبة المضافة في الإمارات بأنه غير مباشر ويُفرض على معظم السلع في المعاملات المتعلقة بتوريد السلع والخدمات، حيث تطبق الضريبة على كل مرحلة من مراحل التوريد، يجدر بالذكر أن النسبة الأساسية للضريبة المضافة هي 5% ويتحملها المستهلك النهائي.تعد الضريبة المضافة مصدر دخل جديد في الإمارات، وتساهم في ضمان استمرار الخدمات الحكومية التي تتميز بالجودة العالية، كما تحقق الضريبة المضافة رؤية الإمارات في تقليل الاعتماد على النفط. سنذكر لك مثالا على الية عمل القيمة المضافة، على سبيل المثال، تنتج مزرعة تمور طرود تمر بقيمة 100 درهم اماراتي للطرد الواحد، حيث يتعين على المنتج دفع ضريبة القيمة المضافة التي تبلغ 5% للهيئة الاتحادية للضرائب، وعند بيع طرد التمر لمصنع ويقوم المصنع بأنتاج شيء ما مثل دبس التمر في هذه الحالة وبيع المنتج للمورد بقيمة 200 درهم اماراتي، يتعين على المصنع دفع 5%، ويحق للمصنع حينها طلب استرداد ضريبة القيمة المضافة في الإمارات التي دفعها المُنتِج الأول، وهكذا يتم استرجاع الضريبة في الإمارات إلى أن تصل إلى المستهلك النهائي، يتعين التسجيل في ضريبة القيمة المضافة الإمارات إذا تجاوزت الواردات الحد الالزامي الذي يبلغ

([1]) قانون اتحاد رقم (13)، المؤرخ في 26 سبتمبر 2016 بشأن أنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب ،وزارة المالية الإماراتية ،ص145 .

([2]) مصدر سابق ، ص150 .

([3])مصدر سابق ، ص150 .

([4])احمد ماجد ، هيكل النظام الضريبي وضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الإقتصاد ، الإمارات ، الربع الثاني لسنة 2017 ن ص10 .

375,000 الف درهم اماراتي، كما يمكن التسجيل في ضريبة القيمة المضافة في الإمارات بشكل اختياري إذا بلغت الواردات 187,500 الف درهم اماراتي، يجدر بالذكر أن السلع المعفاة من ضريبة القيمة المضافة في الإمارات ليست سلع غذائية، وأنما تنحصر في المجال العقاري والاراضي الخالية ووسائل النقل العام وبعض الخدمات المالية.

ب- الضريبة الأنتقائية:- فرضت دولة الإمارات العربية المتحدة الضريبة الأنتقائية في الربع الاخير من عام 2017، بهدف حد الاستهلاك من السلع التي تضر بصحة الأنسان أو البيئة. تعد الضريبة الأنتقائية من الضرائب غير المباشرة المفروضة على بعض السلع، إذ أن نسبة الضريبة تختلف وفقاً لنوع السلعة، وتم تصنيف السلع على النحو التالى[1]:-

1- المشروبات الغازية والمُحلاة .

2- مشروبات الطاقة .

3- التبغ والدخأن، بما فيها السوائل المستخدمة في أدوات التدخين الالكترونية

اما بالنسبة لنسبة الضريبة الأنتقائية، فهي كالتالى:-

أ- ضريبة السجائر في الإمارات: 100%

ب- ضريبة مشروبات الطاقة: 100%

ج- المشروبات الغازية: 50%

ج- ضريبة الدخل في الإمارات :- من الامور التي تميز دولة الإمارات العربية المتحدة هو عدم فرضها لضريبة دخل على الافراد، مما يزيد من ميزات السكن في الإمارات ويعزز من الاستثمار في الدولة[2].

([1])https://www.bayut.com/mybayut/ar/.

([2])احمد ماجد، هيكل النظام الضريبي وضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مصدر سابق، ص10.

د- ضريبة الشركات :- نظرا لأن الإمارات تسعى إلى الدوام على تشجيع الاستثمار، فهي لا تفرض ضرائب على الشركات باستثناء شركات النفط والبنوك الاجنبية، حيث تقدم الشركات الدعم من خلال الالتزام بضوابط وقوأنين مدروسة تخص التملك الحر والضرائب والعمالة.

ه- الضرائب في المرافق السياحية :- تفرض الدولة على المطاعم والفنادق والشقق الفندقية والمنتجعات عدة ضرائب سياحية، وهي كالتالى:

(10%على سعر الغرفة، 10%رسوم خدمة، 10%رسوم بلدية ، ضريبة المدينة تتراوح من 6 إلى 10% ، 6% رسوم سياحة**).**

- نستنتج من كل مما سبق أن فرض ضريبة القيمة المضافة والضريبة الأنتقائية، تساهم في تنويع مصادر إيرادات الدولة بما يمكّنها من الاستمرار في تقديم خدماتها العامة للاجيال المستقبلية إي تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق الاستدامة المالية دون تلكؤ وبمستوى عالٍ من الجودة والفعالية

ثالثاً: تحليل مؤشرات فاعلية ألنظام ألضريبي في الإقتصاد الإماراتي .

سنستعرض تحليل المؤشرات لفاعليه النظام الضريبي في الإقتصاد الإماراتي:-

1- صافي الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي :

من جدول (8) والشكل (5) يمكن تحليل المتغيرات للاقتصاد الإماراتي (ناتج محلي إجمالي، إجمالي الإيرادات العامة، إجمالي النفقات العامة، العجز أو الفائض، معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي) بدايةً يبلغ الناتج المحلي الاجمالي عام (2004) (23,954,619) مليون دولار، وقد استمر بالارتفاع حتى وصل إلى (28,467,080) في عام (2007) نتيجة الزيادة في القطاعات غير النفطية بالاضافة الى زيادة نسبة قطاعي النفط والغاز ،الا أن الناتج المحلي الاجمالي أنخفض عام (2008) ليبلغ (2,937,578) وبمعدل نمو سنوي سالب (89.7-%) ثم ارتفع عام (2009) ليبلغ (27,835,557) وبمعدل نمو موجب (84.6%) ثم تابع الارتفاع ليصل عام (2014) (34,674,282) وبمعدل نمو سنوي (4.2%) وتابع الارتفاع ليبلغ عام (2019) اعلى حجم له (40,333,624) وبمعدل نمو سنوي (1.1%)، الا أنه تراجع في عام (2020) ليبلغ (38,334,265) بمعدل نم سنوي (5.0-%)، ولتحليل إجمالي الإيرادات العامة في الإمارات يتضح من الجدول (8) أن إجمالي الإيرادات

- جدول (8) العجز أوالفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2020)(مليون دولارأمريكي)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي النفقات العامة	العجز أوالفائض	نسبة العجز أوالفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي%	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي%
	1	2	3	4	5	6
2004	23,954,619	2,580,009	5,059,500	-2,479,491	-10.4	-
2005	25,117,649	3,918,448	5,769,690	-1,851,242	-7.4	4.9
2006	27,588,553	5,477,628	6,915,180	-1,437,552	-5.2	9.8
2007	28,467,080	6,228,724	9,585,620	-3,356,896	-11.8	3.2
2008	2,937,570	8,885,329	13,578,470	-4,693,141	-159.8	-89.7
2009	27,835,557	4,642,575	14,633,650	-9,991,075	-35.9	84.8
2010	28,281,719	6,763,319	14,705,070	-7,941,751	-28.1	1.6
2011	30,241,221	9,542,601	16,022,250	-6,479,649	-21.4	6.9
2012	31,685,731	10,540,994	16,984,690	-6,443,696	-20.3	4.8
2013	33,287,622	18,676,600	16,450,550	2,226,050	6.7	5.1
2014	34,674,282	17,786,330	20,869,380	-3,083,050	-8.9	4.2
2015	37,027,546	11,273,630	17,526,920	-6,253,290	-16.9	6.8
2016	39,086,830	12,815,850	9,780,260	3,035,590	7.8	5.6
2017	39,374,145	13,309,570	18,916,890	-5,607,320	-14.2	0.7
2018	39,891,487	15,571,850	19,453,420	-3,881,570	-9.7	1.3
2019	40,333,624	11,724,020	21,020,700	-9,296,680	-23.0	1.1
2020	38,334,265	9,682,730	20,248,430	-10,565,700	-27.6	-5.0

- المصدر:

1- صندوق النقد العربي , اصدارات واحصاءات , القاعدة البيانات الأقتصادية ,عمود (1) استنادا إلى مجموعةhttps://www.albankaldawli.org/ar/about/history/the-world-bank-group-and-the-imf البنك الدولي وصندوق النقد الدولي , قاعدة بيانات , بيانات المفتوحة للبنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية.- عمود (6, 5,4) من عمل الباحث.

-عمود (6, 5) من عمل الباحث.

- تم احتساب القوانين من الباحث بالاستناد على الجدول (1).

العامة بلغ عام (2004) (2,580,009) يقابله إجمالي النفقات العامة بحجم (5,059,500) لينتج عجز قدره (2,479,491-)إذ بدأ إجمالي الإيرادات العامة بالارتفاع خلال العامين(2005-2008)(3,918,448)-(8,885,329) يقابلها ارتفاع في إجمالي النفقات لنفس المدة إذ بلغت (5,769,690)-(13,578,470) لينتج عنه

عجز للمدة ذاتها (-1,851.242)(-4,693,141) وسرعان ما تراجع إجمالي الإيرادات العامة لعام (2009) ليبلغ (4,642,575) يقابلها ارتفاع في النفقات العامة للمدة نفسها(14,633,650) لينتج عنه عجز قدره (9,991,075) نتيجة الازمة المالية التي حدثت في الولايات المتحدة الامريكية، واخذت بالتعافي من جراء الازمة المالية ليرتفع في عام (2010) ليصل (6,763,319) ويقابله ارتفاع طفيف في إجمالي النفقات العامة ليبلغ (14,705,070) لينتج عنه عجز (-7,941,751) وقد استمر إجمالي الإيرادات العامة بالارتفاع ليبلغ اعلى مستوى له خلال مدة

شكل (5) الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2020) في الإمارات.

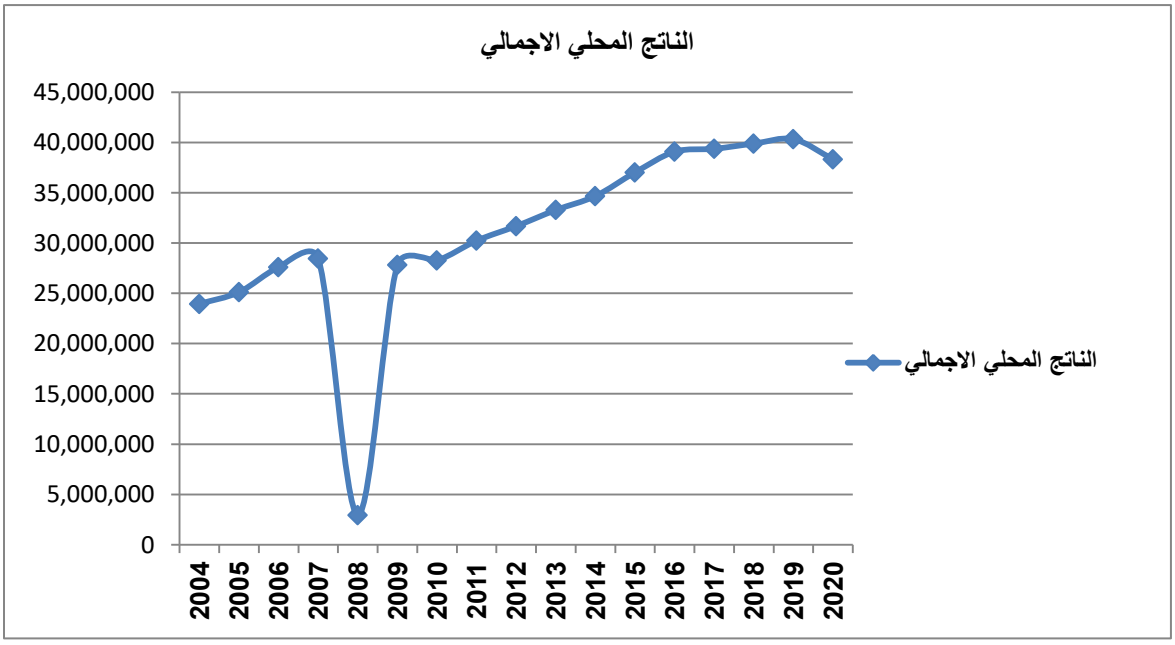

- الشكل (5) اعداد الباحث استنادا إلى بيانات جدول (8) .

البحث عام (2013) ليبلغ (18,676,600) يقابله أنخفاض طفيف في النفقات العامة بلغ (16,450,550) نتج عنه فائض قدره (2,226,050) ليتراجع في العام (2014) ليصل إلى (17,786,330) ليقابله ارتفاع في النفقات العامة لنفس العام بمقدار (20,869,380) لينتج عنه عجز قدره (-3 ,083,050)وتابع إجمالي الإيرادات العامة الأنخفاض ليصل عام (2015)الى(11,273,630) قابله أنخفاض في النفقات العامة بلغ (17,526,920) لينتج عنه عجز قدره (-6,253,290) ثم بدأ بالتعافي في عام (2016) ليبلغ (12,815,850) يقابله أنخفاض كبير في إجمالي النفقات العامة بلغ (9,780,260) لينتج عنه فائض لم يسبقه ولايعقبه فائض خلال مدة البحث ، ثم تابع إجمالي الايرادات العامة الارتفاع عام (2018) إذ بلغ (15,571,850) فقابله ارتفاع في إجمالي النفقات العامة للعام نفسه بلغ (19,453,420) وبعجز (-3,881,570) وتراجع إجمالي الإيرادات العامة ليصل عام (2020)

(9,682,730) يقابله أنخفاض في النفقات العامة بعد عام (2020) (20,248,430) بعد ارتفاع إجمالي النفقات لعام (2019) بلغ (21,020,700) ونتج عن ذلك عجزاً لعام (2020) بلغ اعلى مستوى له خلال مدة البحث (-10,565,700).

2- نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي :

يلاحظ من جدول (8) وشكل (6) بدايةً يبلغ الناتج المحلي الاجمالي عام (2004) (23,954,619) وقد استمر بالارتفاع حتى وصل إلى (28,467,080) في عام (2007) الا أن الناتج المحلي الاجمالي أنخفض عام (2008)بسبب ازمة الرهن العقاري، ليبلغ (2,937,578) ثم ارتفع عام (2009) ليبلغ (27,835,557)، ثم تابع الارتفاع ليصل عام (2014) (34,674,282)، وتابع الارتفاع ليبلغ عام (2019) اعلى حجم له (40,333,624)، الا أنه تراجع في عام (2020) ليبلغ (38,334,265) بسبب الازمة الصحية العالمية (كوفيد 19)، أما الإيرادات الضريبية في عام (2004) قد بلغت (260,477) وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي للعام ذاته (1.1%) اما نسبتها إلى إجمالي الإيرادات العامة فقد بلغت (10.1%) كما وأن نسبة الإيرادات الضريبية إلى النفقات العامة كانت عام (2004) (5.1%) اما للعام (2005) فقد اتضح أنخفاض الإيرادات الضريبية لتبلغ (185,432) اما نسبتها إلى إجمالي الإيرادات العامة فقد أنخفضت هي الاخرى إلى (4.7%) واما نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي فقد أنخفضت إلى (0.7%) للعام نفسه لتنخفض إيضاً نسبة الإيرادات الضريبية إلى النفقات العامة لتبلغ (3.2%) ،اما في عام (2006) فقد ارتفعت الإيرادات الضريبية لتصل (218,570) اما نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي للعام ذاته قد بلغ (0.8%) ونبين نسبة الإيرات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة للعام نفسه لتبلغ (4.0%)، وكما أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى النفقات العامة فقد بلغت خلال نفس العام (3.2%)،اما عام (2007) فقد ارتفعت الإيرادات الضريبية لتصل إلى (376,664) اما نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت (1.3%) ونسبتها إلى إجمالي الإيرادت العامة بلغت (6.0%) ونسبتها إلى النفقات العامة (3.9%) ،اما في عام (2008) حصل تراجع واضح في الإيرادات الضريبية إذ بلغت (288,290) لتبلغ نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي (9.8%) وكذلك نسبتها إلى إجمالي الإيرادات العامة وللعام نفسه لتبلغ (3.2%) اما نسبتها إلى النفقات العامة فقد أنخفضت إلى (2.1%)، اما عام (2009) فقد ارتفعت إذ بلغت الإيرادات الضريبية في الإقتصاد الإماراتي (587,732) إذ أن نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي أنخفضت إلى مايقارب (2.1%) لكن نسبتها إلى إجمالي الإيرادات العامة ارتفعت ارتفاعا واضحا وللعام نفسه لتبلغ (12.7) وكذلك نسبتها إلى النفقات العامة قد ارتفعت إلى(4.0%) ،اما في عام (2011) فقد أنخفضت الإيرادات الضريبة لتبلغ (537,411) وأن نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (1.8%) ونسبتها إلى إجمالي الإيرادات العامة أنخفضت إلى (5.6%) كما أن

- جدول (9) نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي في الإمارات للمدة (2004-2020)(مليون دولارأمريكي).

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	إيرادات النفطية	إيرادات الضريبية	الإيرادات اخرى	إجمالي العامة الإيرادات	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة %	معدل النمو السنوي الاجمالي الإيرادات %	نسبة الإيرادات الضريبية إلى النفقات العامة %
	1	2	3	4	5	6	7	8	9
2004	23,954,619	1,996,510	260,477	323,022	2,580,009	1.1	10.1	-	5.1
2005	25,117,649	3,032,730	185,432	700,286	3,918,448	0.7	4.7	51.9	3.2
2006	27,588,553	4,465,620	218,570	793,438	5,477,628	0.8	4.0	39.8	3.2
2007	28,467,080	4,799,590	376,664	1,052,470	6,228,724	1.3	6.0	13.7	3.9
2008	2,937,570	7,625,430	288,290	971,609	8,885,329	9.8	3.2	42.7	2.1
2009	27,835,557	3,198,810	587,732	856,033	4,642,575	2.1	12.7	-47.8	4.0
2010	28,281,719	4,435,350	562,459	1,765,510	6,763,319	2.0	8.3	45.7	3.8
2011	30,241,221	7,380,730	537,411	1,624,460	9,542,601	1.8	5.6	41.1	3.4
2012	31,685,731	7,609,700	913,924	2,017,370	10,540,994	2.9	8.7	10.5	5.4
2013	33,287,622	7,587,560	8,579,710	2,509,330	18,676,600	25.8	45.9	77.2	52.2
2014	34,674,282	7,442,340	7,626,380	2,717,610	17,786,330	22.0	42.9	-4.8	36.5
2015	37,027,546	3,605,720	4,481,740	3,186,170	11,273,630	12.1	39.8	-36.6	25.6
2016	39,086,830	2,345,910	3,184,940	7,285,000	12,815,850	8.1	24.9	13.7	32.6
2017	39,374,145	2,504,620	4,556,600	6,248,350	13,309,570	11.6	34.2	3.9	24.1
2018	39,891,487	2,400,520	6,090,450	7,080,880	15,571,850	15.3	39.1	17.0	31.3
2019	40,333,624	2,350,415	6,227,250	5496770	11,724,020	15.4	53.1	-24.7	29.6
2020	38,334,265	2,300,500	5,532,990	4149740	9,682,730	14.4	57.1	-17.4	27.3

المصدر :

1 – صندوق النقد العربي, الاصدارات والاحصائيات , قاعدة بيانات الأقتصادية .

-عمود (8,7,6,9) من عمل الباحث.

- تم احتساب القوانين من الباحث بالاستناد على قوانين الجدول (1).

نسبتها إلى النفقات العامة أنخفضت إلى (3.4%)، ففي عام (2012) ارتفعت الإيرادات الضريبية ارتفاعا مفاجئ لتصل إلى (913,924) لتكون نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة إذ بلغت (2.9%) وكذلك ارتفعت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة لتبلغ (8.7%) وأن نسبتها إلى النفقات العامة قد ارتفعت وللعام نفسه لتبلغ (5.4%)، اما في عام (2013) فقد حققت الإيرادات الضريبية لرتفاع في معدلاتها إذ بلغت (8,579,710) لترتفع نسبتها إلى الناتج

المحلي الاجمالي محققة (25.8%) وللعام نفسه اما نسبتها إلى إجمالي الإيرات العامة فقد ارتفعت هي الاخرى لتبلغ (45.9) وقد حققت اعلى نسبة لها إلى إجمالي النفقات العامة لتبلغ (52.2%) ولنفس العام ويمكن تبرير ذلك، اما عام الاعوام اللاحقة لتبلغ في عام (2016) (3,184,940) لتنخفض نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي محققة (8.1%) اما نسبتها إلى إجمالي الإيرادات فقد أنخفضت لتبلغ (24.9%) اما نسبتها إلى النفقات العاة فقد ارتفعت عن العام السابق لتبلغ إلى (32.6%) وللعام نفسه ،ويتضح أن الإيرادات الضريبية قد حققت ارتفاعا للمدة (2017-2019) لتبلغ (4,556,600)-(6,227,250) لتبلغ نسبها إلى الناتج في الاعوام المذكرة سابقا (11.6%)-(15.4%) اما نسبتها إلى إجمالي الإيرادات فقد بلغت لنفس الاعوام (34.2%)-(53.1%) اما نسبتها إلى النفقات العام وللعامين السابقين قد بلغت (24.1%)-(29.6%) ،وقد تراجعت الإيرادات الضريبة في عام (2020) لتبلغ (5,532,990) اما نسبتها للناتج المحلي الاجمالي تراجعت هي الاخرى لتبلغ (14.4%) اما نسبتها إلى إجمالي الإيرادات العامة فقد حققت ارتفاعا ملحوظا بلغ اعلى نسبة له خلال مدة الدراسة إذ بلغ (57.1%) كما أن نسبتها إلى النفقات العامة وللعام نفسه فقد بلغت (27.3%).

- شكل (6) إجمالي الإيرادات العامة للمدة(2004-2020) في الإمارات

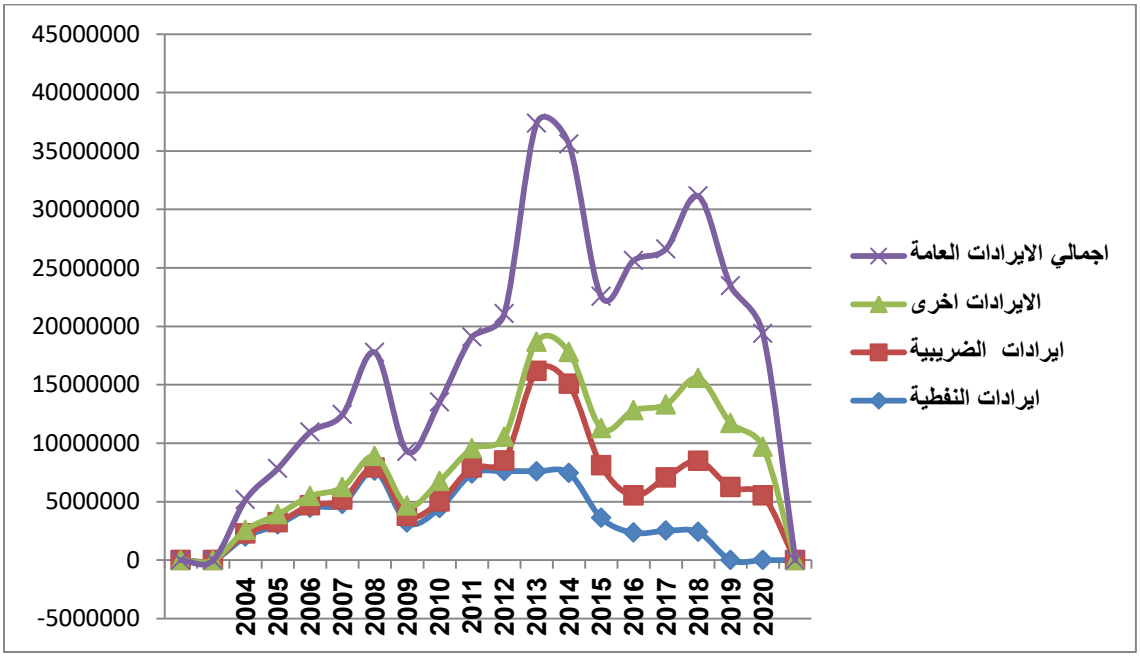

- المصدر: اعداد الباحث استنادا إلى بيانات جدول (9) .

يتضح من الشكل (6)ان الايرادات الضريبية متذبذبة للمدة (2004-2013) وارتفاعها بشكل كبير في عام (2014) نتيجة ارتفاع اسعار النفط والضرائب المستحصلة من الشركات النفطية .ومن ثم يلاحظ انها اخذت

بالتراجع في عام (2017) ثم اخذت بالارتفاع الى ان اخذت بالانخفاض عام (2019) ثم استقرت نوعا ما في عام (2020) نتيجة اعتماد الدولة على الايرادات الضريبية بشكل كبير نتيجة الازمة الصحية العالمية .

3- نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي :

من جدول (10) وشكل (7) نحلل المتغيرات الاتية (إجمالي النفقات العامة ، نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلي الاجمالي ، معدل النمو السنوي لإجمالي النفقات العامة) إذ يتضح في عام (2004) بلغ إجمالي النفقات

- جدول(10) نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي في الإمارات للمدة (2004- 2020) (مليون دولار أمريكي)

السنه	الناتج المحلي الاجمالي	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	إجمالي النفقات العامة	نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلي الاجمالي%	معدل النمو السنوي لإجمالي الإنفاق العام%
	1	2	3	4	6	7
2004	23,954,619	2,205,150	2,854,350	5,059,500	11.9	-
2005	25,117,649	2,294,210	3,475,480	5,769,690	13.8	14.0
2006	27,588,553	2,829,330	4,085,850	6,915,180	14.8	19.9
2007	28,467,080	3,303,310	6,282,310	9,585,620	22.1	38.6
2008	2,937,570	6,105,220	7,473,250	13,578,470	25.4	41.7
2009	27,835,557	6,969,850	7,663,800	14,633,650	27.5	7.8
2010	28,281,719	7,220,140	7,484,930	14,705,070	26.5	0.5
2011	30,241,221	8,014,350	8,007,900	16,022,250	26.5	9.0
2012	31,685,731	8,603,220	8,381,470	16,984,690	26.5	6.0
2013	33,287,622	8,921,940	7,528,610	16,450,550	22.6	-3.1
2014	34,674,282	11,914,500	8,954,880	20,869,380	25.8	26.9
2015	37,027,546	9,137,170	8,389,750	17,526,920	22.7	-16.0
2016	39,086,830	1,040,030	8,740,230	9,780,260	22.4	-44.2
2017	39,374,145	10,781,500	8,135,390	18,916,890	20.7	93.4
2018	39,891,487	11,404,100	8,049,320	19,453,420	20.2	2.8
2019	40,333,624	10,976,900	10,043,800	21,020,700	24.9	8.1
2020	38,334,265	10,673,500	9,574,930	20,248,430	25.0	-3.7

- المصدر:

1 – صندوق النقد العربي, الاصدارات والاحصائيات, قاعدة بيانات الأقتصادية .

-عمود (6 ,7) من عمل الباحث.

- تم احتساب القوانين من الباحث بالاستناد على الجدول (1).

العامة في الإمارات العربية المتحدة مايقارب (5,059,500) بيمنا بلغت نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلي الاجمالي (11.9%)، وقد حقق إجمالي النفقات العامة ارتفاعات متعاقبة للمدة (2005 -2008) لتبلغ (5,769,690)-(13,578,470) وبمعدل نمو سنوي للاعوام المذكورة (14.0%)-(41.7%) اما نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج فقد بلغت للاعوام ذاتها (13.8%)-(25.4%) ، كما أن إجمالي النفقات العامة تابع الارتفاع للمدة (2009-2014) ليبلغ (14,633,650)-(20,869,380) وبمعدل نمو سنوي لنفس المدة (7.8%)-(26.9%) اما نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت (27.5%)- (25.8%)، وقد حصل تراجع كبير لإجمالي النفقات العامة عام (2016) ليبلغ (9,780,260) وبمعدل نمو سنوي (44.2-%) وبلغت نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلي

- شكل (7) إجمالي النفقات العامة للمدة(2004-2020) في الإمارات

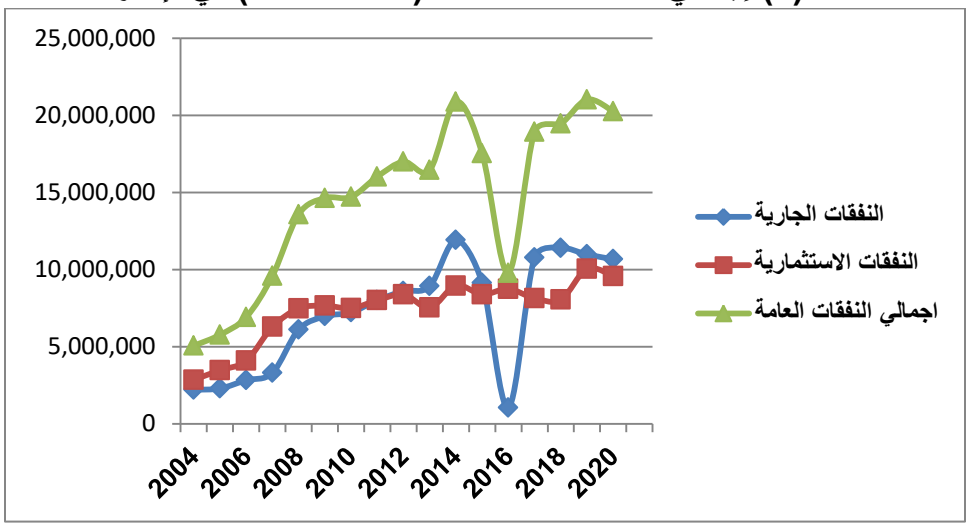

- المصدر: اعداد الباحث استنادا إلى بيانات الجدول (10) .

الاجمالي للعام نفسه (22.4%)، وقد حقق إجمالي النفقات العامة ارتفاعا بالتعاقب للمدة (2017-201) (18,916,890)- (21,020,700) وبمعدل نمو سنوي للمدة ذاتها(93.4%)- (8.1%) اما نسبة النفقات الاستثمارية للمدة نفسها قد بلغت (20.7%)-(24.9%)، اما في عام (2020) فقد أنخفض إجمالي النفقات العامة ليبلغ (20,248,430) وبمعدل نمو سنوي سالب (3.7-%) اما نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلي الاجمالي فقد ارتفعت لتبلغ (25.0%) للعام نفسه .

4- نسبة إجمالي الدين الى الناتج المحلي الاجمالي :

من جدول (11) وشكل (8) يمكن تحليل المتغيرات الاتية (إجمالي الدين ، معدل النمو السنو لإجمالي الدين العام ، نسبة اجمال الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي) إذ بلغ إجمالي الدين في الإمارات العربية المتحدة في عام (2004)

(2,445,106) اما نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي بلغ (0.01%)، وقد حقق إجمالي الدين العام ارتفاعا بالتعاقب للمدة (2005-2008) ليبلغ (2,567,355)-(3,888,542) وبمعدل نموسنوي لإجمالي الدين وللمدة ذاتها (5.00%) (8.35%) اما نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت للمدة ذاتها (0.01%)-(0.13%)، فقد أنخفض إجمالي الدين في عام (2009) نتيجة الأزمة المالية العالمية ليبلغ (3,229,413) وبمعدل نمو سنوي لإجمالي الدين (16.95-%) اما نسبة إجمالي الدين إلى الناتج المحلي فقد بلغ (0.01%)، وقد امتازت المدة (2010-2013) بالتقلب بين أنخفاض وارتفاع في إجمالي الدين العام لتبلغ عام (2013)

- جدول (11) الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي في الإمارات للمدة (2004-2020)(مليون دولار أمريكي)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	إجمالي الدين	معدل نمو السنوي لإجمالي الدين%	نسبة إجمالي الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي %
	1	2	3	4
2004	23,954,619	2,445,106	-	0.01
2005	25,117,649	2,567,355	5.00	0.01
2006	27,588,553	3,516,466	36.97	0.01
2007	28,467,080	3,589,035	2.06	0.01
2008	2,937,570	3,888,542	8.35	0.13
2009	27,835,557	3,229,413	-16.95	0.01
2010	28,281,719	3,474,023	7.57	0.01
2011	30,241,221	2,640,256	-24.00	0.01
2012	31,685,731	2,895,442	9.67	0.01
2013	33,287,622	3,049,223	-98.95	0.00
2014	34,674,282	296,934	96.38	0.01
2015	37,027,546	3,407,363	14.75	0.01
2016	39,086,830	3,733,604	9.57	0.01
2017	39,374,145	4,007,823	7.34	0.01
2018	39,891,487	438,766	9.48	0.01
2019	40,333,624	4,541,427	3.50	0.01
2020	38,334,265	4,963,175	9.29	0.01

- المصدر :

1 – صندوق النقد العربي, الاصدارات والاحصائيات , قاعدة بيانات الأقتصادية .

-عمود (3 ,4) من عمل الباحث.

- تم احتساب القوانين من الباحث بالاستناد على قوانين جدول (1).

(3,049,223) في تلك السنة، ويلاحظ في عام (2014) تراجع كبير في إجمالي الدين في الإمارات العربية المتحدة ليبلغ (296,934) وبمعدل نمو سنوي (96.02%) وكانت نسبة إجمالي الدين إلى الناتج (0.01%) وقد حافظت على هذه النسبة للمدة من (2014-2020)، اما للمدة (2014-2017) فقد حققت ارتفاعات متتابعة لتبلغ (3,407,363)-(4,007,823) وبمعدل نمو (14.75%)-(7.34%)، اما عام (2018) فقد حصل تراجع كبير ليبلغ (438,766) وبمعدل نمو سنوي (9.48%)، يعقبه ارتفاع في إجمالي الدين العام متعاقب ليصل عام (2020) (4,963,175) وبمعدل نمو سنوي (9.29).

- الشكل (8) إجمالي الدين العام للمدة(2004-2020) في الإمارات

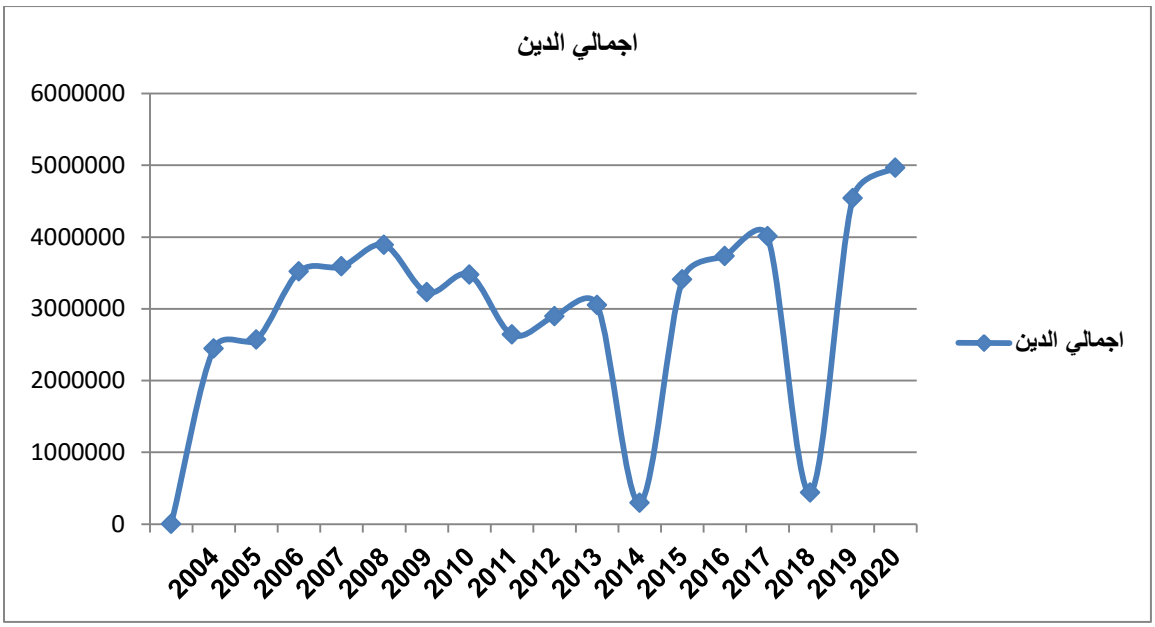

- المصدر: اعداد الباحث استنادا إلى بيانات الجدول (11) .

رابعاً:تحليل العلاقة بين مؤشرات فاعليه النظام الضريبي والاستدامة المالية في الإقتصاد الإماراتي للمدة (2004-2020).

شرعت الإمارات العربية بجهود حثيثة لدعم مسيرة الإصلاح المالى عبر تبني برامج إصلاح مالى متكاملة لتطوير النظم الإدارية والمؤسسية المطبقة في إدارة المالية العامة في إطار سياسات الإصلاح الهيكلي والقطاعي التي تبنتها خلال العقد الماضي(للقرن الحادي والعشرين)، نظراً للدور المهم الذي تؤديه الموازنة العامة في دعم النمو الأقتصادي وتحقيق الاستقرار المالى والذي يصب في تحقيق الاستدامة المالية، وإستهدفت برامج الإصلاح بصورة

عامة معالجة الاختلالات المالية وترقية التخصيص الستراتيجي للموارد[1]، ورفع كفاءة وفاعلية الإنفاق العام، تضمنت هذه البرامج حزم واسعة متعددة من الإجراءات والقواعد التشريعية والتنفيذية شملت مدى واسع من عمليات التخطيط الستراتيجي وإعداد الموازنة ومراحل تنفيذ الموازنة والنظم الإدارية والمؤسسية المتعلقة بها.وسنبين النسب التي توضح فاعليه النظام الضريبي والاستدامة المالية والعلاقة بينهما عن طريق ربط كل مؤشر من المؤشرات بمؤشرات الاستدامة المالية من خلال الجداول التالية:-

1-تحليل العلاقة بين الضرائب و الناتج المحلي الاجمالي :

من جدول (12) يتضح لنا تحليل نسب بعض المؤشرات المالية للاقتصاد الإماراتي لتبيان دور الضرائب في الاستدامة المالية، إذ يتبين بأن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي عام 2004 بلغت (1.1%) ثم أنخفضت لتبلغ (0.7%) ثم ارتفعت وتابعت الارتفاع لتصل عام 2008 (9.8 %)نتيجة الازمة المالية العالمية، ثم أنخفضت وتابعت الأنخفاض لتبلغ عام 2011 (1.8%) ،ثم عاودت نسبة الرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي الارتفاع لتبلغ عام 2013 (25.8) وهي اعلى نسبة لها خلال مدة الدراسة، ثم بدات بالأنخفاض إذ بلغت عام 2014 ما نسبته (22 %) وتابعت الأنخفاض لتصل عام 2016 (8.1%) وبدات بالارتفاع لتصل عام 2019 إلى (15.4%) ثم أنخفضت أنخفاضا قليلا عام 2020 إذ بلغت (14.4%) بسبب آثار الازمة الصحية العالمية، يقابلها نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي والتي بلغت عام 2004 (0.01) واستمرت بنفس النسبة لغاية 2007 ثم ارتفعت عام 2008 ليبلغ (0.13)اما عام 2009 ولغاية عام 2020 فقد استقرت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ (0.01%) نتيجة الاجراءات المالية المتبعة من قبل الحكومة، اما بالنسبة إلى نسبة العجز والفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي تظهر بأنها سالبة طيلة المدة 2004 -2012، إذ أصبحت النسبة موجبة في عام 2013 ،ثم تكررت النسبة بفائض موجب عام 2016 اما بعد عام 2017 ولغاية 2020 فقد كانت نسبة العجز والفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي سالبة وسيتضح ذلك من خلال عرضنا إلى التحليل الرقمي ،إذ بلغت عام 2004 (10.4-%) وقد بدات بالإنخفاض لتصل عام 2006 إلى (5.2-%) ثم ارتفعت في عام 2007 لتصل إلى (11.8-%) اما عام 2008 فقد بلغت اعلى نسبة عجز خلال فترة البحث ولها ما يبررها والتي ترجع إلى الازمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) ثم عاود الأنخفاض بالتتابع ليصل عام 2012 الى(20.3-) اما عام 2013 فقد حققت نسبة الفائض للدين والتي بلغت (6.7%) اما في الفترة اللاحقة فقد عاود العجز الارتفاع إذ بلغ عام 2015 (16.9-%)، ثم حققت الإمارات نسبة فائض عام 2016 بلغ (7.8) وعاودت نسبة العجز الى الناتج

(1) محمد حامد الحاج، دور اصلاحات المالية العامة في الدول العربية ودور صندوق النقد العربي في مساندتها، دراسات أقتصادية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، العدد 7، 2008 ، ص12.

المحلي الاجمالي لتصل عام 2017 إلى (14.2-%) ثم أنخفضت هذه النسبة لتصل عام 2018 إلى (9.7-%) ثم عاودت الارتفاع لتبلغ عام 2020 (27.6-%)، اما بالنسبة إلى نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين فتبين تقلبها خلال مدة البحث ففي عام 2004 بلغت (67.11%) ثم أنخفضت نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام

- جدول (12) تحليل العلاقة بين مؤشر نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الاجمالي ومؤشرات الاستدامة المالية في الإقتصاد الإماراتي للمدة (2004 – 2020).

السنة	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة العجز أوالفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام %
	1	**2**	**3**	4
2004	1.1	0.01	-10.4	67.11
2005	0.7	0.01	-7.4	53.13
2006	0.8	0.01	-5.2	61.11
2007	1.3	0.01	-11	50.17
2008	9.8	0.13	-159.8	21.19
2009	2.1	0.01	-35.9	73.23
2010	2	0.01	-28.1	54.21
2011	1.8	0.01	-21.4	33.30
2012	2.9	0.01	-20.3	94.28
2013	25.8	0.1	6.7	69.24
2014	22	0.01	-8.9	15.30
2015	12.1	0.01	-16.9	62.24
2016	8.1	0.01	7.8	40.23
2017	11.6	0.01	-14.2	29.20
2018	15.3	0.01	-9.7	34.18
2019	15.4	0.01	-23	11.22
2020	14.4	0.01	-27.6	29.19

- المصدر:

1– صندوق النقد العربي, الاصدارات والاحصائيات , قاعدة بيانات الأقتصادية .

2- عمود (4,3,2,1) من عمل الباحث استنادا إلى قوانين جدول(1).

عام 2005 لتصل إلى (53.13%) ثم ارتفعت مرة اخرى في عام 2006 لتبلغ (61.11%) ثم عاودت الارتفاع بالتتابع، لتصل عام 2009 إلى (73.23%) وأنخفضت عام 2010 لتبلغ (54.21%) وكانت نسبتها قد أنخفضت عام 2011 إذ بلغت (33.30%)، ثم ارتفعت وكانت اعلى نسبة لها لتبلغ عام 2012 (94.28%) ثم أنخفضت نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين عام 2014 محققا نسبة (15.30%) ثم ارتفعت لتصل عام 2018 إلى (34.18%) ثم عاودت الأنخفاض عام 2019 لتصل (11.22%) اما عام 2020 فكانت نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام قد بلغت (29.19%).

2- تحليل العلاقة بين نسبة الضرائب الى النفقات العامة :

من الجدول (13) يتضح لنا تحليل نسب بعض المؤشرات المالية للاقتصاد الإماراتي لتبيان دور الضرائب في الاستدامة المالية، إذ يتبين أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى النفقات العامة عام 2004 بلغت (5.1%) وأنخفضت لتستقر في عامي 2005- 2006 على نسبة بلغت (3.2%) ثم ارتفعت قليلا عام 2007 لتبلغ (3.9%) ثم أنخفضت لتصل عام 2008 (2.1%)نتيجة الازمة المالية العالمية (الرهن العقاري في الولإيات المتحدة الامريكية)، وعاودت الارتفاع عام 2009 محققة ما نسبته (4%) ثم أنخفضت لتصل عام 2011 (3.4%) ، وسرعان ما بدات بالارتفاع إذ وصلت إلى اعلى نسبة لها عام 2013 محققة (52.2%)، ثم أنخفضت قليلا لتبلغ عام 2015 (25.6%) وفي عام 2016 عاودت لتصل إلى (32.6%) اما عام 2017 فقد بلغت (24.1%) وتابعت الأنخفاض عام 2018 لتصل إلى (31.3%) اما عام 2019 فقد بلغت (29.6%) وتابعت الأنخفاض لتبلغ عام 2020 ما نسبته (27.3%)، يقابلها نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي والتي بلغت عام 2004 (0.01) واستمرت بنفس النسبة لغاية 2007 ثم ارتفعت عام 2008 ليبلغ (0.13)اما عام 2009 ولغاية عام 2020 فقد استقرت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ (0.01%) نتيجة الاجراءات المالية المتبعة من قبل الحكومة، اما بالنسبة إلى نسبة العجز والفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي تظهر بأنها سالبة طيلة المدة 2004 -2012، إذ أصبحت النسبة موجبة في عام 2013 ،ثم تكررت النسبة بفائض موجب عام 2016 اما بعد عام 2017 ولغاية 2020 فقد كانت نسبة العجز والفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي سالبة وسيتضح ذلك من خلال عرضنا إلى التحليل الرقمي ،إذ بلغت عام 2004 (10.4-%) وقد بدات بالأنخفاض لتصل عام 2006 إلى (5.2-%) ثم ارتفعت في عام 2007 لتصل إلى (11.8-%) اما عام 2008 فقد بلغت اعلى نسبة عجز خلال فترة البحث ولها ما يبررها والتي ترجع إلى الازمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) ثم عاود الأنخفاض بالتتابع ليصل عام 2012 (20.3-) اما عام 2013 فقد حققت نسبة الفائض للدين والتي بلغت (6.7%) اما في الفترة اللاحقة فقد عاود العجز الارتفاع إذ بلغ عام 2015

(16.9-%) ، ثم حققت الإمارات نسبة فائض عام 2016 بلغ (7.8) وعاودت نسبة العجز الناتج المحلي الاجمالي لتصل عام 2017 إلى (14.2-%) ثم أنخفضت هذه النسبة لتصل عام 2018 إلى (9.7-%) ثم عاودت الارتفاع لتبلغ عام 2020 (27.6-%)، اما بالنسبة إلى نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين فتبين تقبلها خلال مدة

- جدول (13) تحليل العلاقة بين مؤشر نسبة الضرائب إلى النفقات العامة ومؤشرات الاستدامة المالية في الإقتصاد الإماراتي للمدة (2004 – 2020).

السنة	نسبة الإيرادات الضريبية إلى النفقات العامة	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة العجز أوالفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام %
	1	2	3	4
2004	5.1	0.01	-10.4	67.11
2005	3.2	0.01	-7.4	53.13
2006	3.2	0.01	-5.2	61.11
2007	3.9	0.01	-11.8	50.17
2008	2.1	0.13	-159.8	21.19
2009	4	0.01	-35.9	73.23
2010	3.8	0.01	-28.1	54.21
2011	3.4	0.01	-21.4	33.30
2012	5.4	0.01	-20.3	94.28
2013	52.2	0.1	6.7	69.24
2014	36.5	0.01	-8.9	15.30
2015	25.6	0.01	-16.9	62.24
2016	32.6	0.01	7.8	40.23
2017	24.1	0.01	-14.2	29.20
2018	31.3	0.01	-9.7	34.18
2019	29.6	0.01	-23	11.22
2020	27.3	0.01	-27.6	29.19

المصدر: 1 – صندوق النقد العربي, الاصدارات والاحصائيات , قاعدة بيانات الأقتصادية .

2- عمود (1،2،3،4) من عمل الباحث بالاستناد على قوانين الجدول (1).

البحث ففي عام 2004 بلغت (67.11%) ثم أنخفضت نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام عام 2005 لتصل إلى (53.13%) ثم ارتفعت مرة اخرى لتبلغ عام 2006 لتبلغ (61.11%) ثم عاودت الارتفاع بالتتابع، لتصل عام 2009 إلى (73.23%) وأنخفض عام 2010 لتبلغ (54.21%) وكانت نسبتها قد أنخفضت عام 2011 إذ بلغت (33.30%)، ثم ارتفعت وكانت اعلى نسبة لها لتبلغ عام 2012 (94.28%) ثم أنخفضت نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين عام 2014 محققا نسبة (15.30%) ثم ارتفعت لتصل عام 2018 إلى (34.18%) ثم عاودت الأنخفاض عام 2019 لتصل (11.22%) اما عام 2020 فكانت نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام قد بلغت (29.19%).

3- تحليل العلاقة بين مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة :

من الجدول (14) يتضح لنا تحليل نسب بعض المؤشرات المالية للاقتصاد الإماراتي لتبيان دور الضرائب في الاستدامة المالية ،إذ يتبين أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة قد بلغت عام 2004 (10.1%) ثم أنخفضت عام 2005 لتصل إلى (4.7%) لتعاود الأنخفاض عام 2006 لتبلغ (4%) ثم عاودت الارتفاع عام 2007 لتصل إلى (6%)، ثم أنخفضت عام 2008 لتبلغ (3.2%) بسبب تداعيات ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية ، ثم عاودت نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة الارتفاع لتصل عام 2009 لتبلغ (12.7%) ثم أنخفضت لتصل في عام 2010 (8.3%) ، ثم عاودت الارتفاع لتبلغ عام م أنسبته2013 (45.9%) ثم أنخفضت عام 2014 لتصل إلى (42.9%) ثم عاودت النخفاض إلى أن وصلت إلى اعلى نسبة لها عام 2020 لتبلغ (57.1%) بسبب الازمة الصحية العالمية التي كان لها الاثر السلبي على تعطيل أغلب المشاريع الأقتصادية واعتمادها على الإيرادات الضريبية بنسبة كبيرة، اما بالنسبة إلى نسبة العجز والفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي تظهر بأنها سالبة طيلة المدة 2004 -2012، إذ أصبحت النسبة موجبة في عام 2013 ،ثم تكررت النسبة بفائض موجب عام 2016 اما بعد عام 2017 ولغاية 2020 فقد كانت نسبة العجز والفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي سالبة وسيتضح ذلك من خلال عرضنا إلى التحليل الرقمي،إذ بلغت عام 2004 (10.4-%) وقد بدات بالأنخفاض لتصل عام 2006 إلى (5.2-%) ثم ارتفعت في عام 2007 لتصل إلى (11.8-%) اما عام 2008 فقد بلغت اعلى نسبة عجز خلال فترة البحث ولها ما يبررها والتي ترجع إلى الازمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) ثم عاود الأنخفاض بالتتابع ليصل عام 2012 (20.3-) اما عام 2013 فقد حققت نسبة الفائض للدين والتي بلغت (6.7%) اما في الفترة اللاحقة فقد عاود العجز الارتفاع إذ بلغ عام 2015 (16.9-%) ، ثم

حققت الإمارات نسبة فائض عام 2016 بلغ (7.8) وعاودت نسبة العجز الناتج المحلي الاجمالي لتصل عام 2017 إلى (14.2-%) ثم أنخفضت هذه النسبة لتصل عام 2018 إلى (9.7-%) ثم عاودت الارتفاع لتبلغ عام 2020 (27.6-%)، اما بالنسبة إلى نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين فتبين تقبلها خلال مدة البحث ففي

- جدول (14) تحليل العلاقة بين مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة ومؤشرات الاستدامة المالية في الإقتصاد الإماراتي للمدة (2004 – 2020).

السنة	نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة %	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة العجز أوالفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام %
	1	2	3	4
2004	10.1	0.01	-10.4	67.11
2005	4.7	0.01	-7.4	53.13
2006	4	0.01	-5.2	61.11
2007	6	0.01	-11.8	50.17
2008	3.2	0.13	-159.8	21.19
2009	12.7	0.01	-35.9	73.23
2010	8.3	0.01	-28.1	54.21
2011	5.6	0.01	-21.4	33.30
2012	8.7	0.01	-20.3	94.28
2013	45.9	0.1	6.7	69.24
2014	42.9	0.01	-8.9	15.30
2015	39.8	0.01	-16.9	62.24
2016	24.9	0.01	7.8	40.23
2017	34.2	0.01	-14.2	29.20
2018	39.1	0.01	-9.7	34.18
2019	53.1	0.01	-23	11.22
2020	57.1	0.01	-27.6	29.19

- المصدر:

1- صندوق النقد العربي, الاصدارات والاحصائيات, قاعدة بيانات الأقتصادية .

- عمود (1،2،3،4) من عمل الباحث استنادا إلى الجداول السابقة.

- تم احتساب القوانين من الباحث بالاستناد على قوانين جدول (1).

عام 2004 بلغت (67.11%) ثم أنخفضت نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام عام 2005 لتصل إلى (53.13%) ثم ارتفعت مرة اخرى لتبلغ عام 2006 لتبلغ (61.11%) ثم عاودت الارتفاع بالتتابع، لتصل عام 2009 إلى (73.23%) وأنخفض عام 2010 لتبلغ (54.21%) وكانت نسبتها قد أنخفضت عام 2011 إذ بلغت (33.30%)، ثم ارتفعت وكانت اعلى نسبة لها لتبلغ عام 2012 (94.28%) ثم أنخفضت نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين عام 2014 محققا نسبة (15.30%) ثم ارتفعت لتصل عام 2018 إلى (34.18%) ثم عاودت الأنخفاض عام 2019 لتصل (11.22%) اما عام 2020 فكانت نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام قد بلغت (29.19%).

الفصل الثالث

فاعلية النظام الضريبي والاستدامة المالية في الإقتصاد العراقي

تمهيد

المبحث الأول : تحليل مؤشرات فاعلية النظام الضريبي والاستدامة المالية في الإقتصاد العراقي .

المبحث الثاني : تحليل العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية في الإقتصاد العراقي .

المبحث الثالث : قياس مؤشرات فاعلية النظام الضريبي في الاستدامة المالية في العراق.

تمهيد :-

بالنظر لكون الإقتصاد العراقي يعاني من المشكلات الأقتصادية الناجمة بالاساس عن سوء الإدارة الأقتصادية للفترات السابقة فضلاً عن النتائج الأقتصادية المترتبة على الحروب التي خاضها العراق منذ عقد الثمأنينات من القرن الماضي ولاسيما اثر الحصار الأقتصادي في تسعينات القرن الماضي وحتى الحرب الاخيرة عام 2003 التي عمقت من هذه المشكلات الأقتصادية فقد اجهزت هذه الحرب على معظم البنى الارتكازية الأساسية في البلد وشمل التدمير كل مفاصل الحياة الأقتصادية وما لم تطوله الحرب طاله النهب والسلب والحرق، وبشكل عام فأننا اليوم امام اقتصاد مدمر وفي اعلى حالات التدهور، مما يضع على كأهلٍ الدولة مهمة تصحيح هذا الاختلال ومعالجة هذه الامراض الأقتصادية من خلال أعادة الاعمار ودفع الإقتصاد باتجاه زيادة معدلات النمو الامر الذي يتطلب توفير مصادر التمويل اللازمة لتحقيق تنمية مناسبة للنهوض بهذا الإقتصاد وبالنظر لعدم توافر(شروط ملائمة لجذب الاستثمار الاجنبي للعراق) عدم وجود بيئة استثمارية ملائمة بالعراق حالنا فقد اتجهت الدولة لمصادر التمويل المحلية ولاسيما إيرادات النفط، ولكن بسبب اسعار النفط وبالتالى إيرادات الدولة مع ضعف القدرة التصديرية للنفط العراقي فأنه بات لزاما على الدولة أن تبحث عن مصادر تمويل اخرى لتمويل تنمية الإقتصاد العراقي وأعادة اعماره ومن أهم المصادر الضرائب التي تعد من أهم الأدوات المالية التي تساعد على توفير إيرادات للدولة وما يخدم الاستدامة المالية المتمثلة بالدين العام (الداخلي والخارجي) إي يساعد الدولة على تامين تلك الموارد المالية وتوجهها نحو النفقات الاستثمارية، لتقليل الفوائد المترتبة عليها بما يخدم الدولة لتقليل عبئ الدين بما يتلائم مع مستقبل الأجيال القادمة دون تحمل الأعباء للاجيال القادمة وفق خطط أقتصادية بعيدة المدى وكذلك وفق السياسة المالية والأقتصادية للدولة وهي بذلك فقد اعتبرت الضرائب احدى أهم أدوات السياسة الماليـــــــــــة المســـــــــــتخدمة بتوجـــــــــــه النشـــــــــــاط الاقتصـــــــــــادي

(المبحث الأول)

(تحليل مؤشرات فاعليه النظام الضريبي والاستدامة المالية في الإقتصاد العراقي)

أولاً: العراق وملامحه الأقتصادية:-

تعد التشريعات الضريبية في العراق واحدة من اقدم التشريعات في العالم حيث عرف العراق التشريعات الضريبية منذ زمن بعيد إذ وردت في الآثار العراقية القديمة اشارات للضرائب والجبايات مرورا بالتشريعات الاسلامية الخاصة بالأموال والحقوق المتعلقة بها فالتشريع الضريبي العثماني ابان السيطرة العثمانية على المنطقة وصولا للتشريعات الضريبية في العراق الحديث بعد تاسيس دوله العراق في عشرينات القرن الماضي، إذ يعد العراق من أول دول المنطقة في اصدار التشريعات الضريبية بشكلها الحديث، فقد صدر أول قانون لضريبة الدخل في العراق عام (1927) بالرقم 25 والذي عدل لمرات عده بالقوانين (173 سنة 1931، 60 لسنة 1933، 19 لسنة 1934 و 58 لسنة 1936) بهدف مواكبة التطورات الأقتصادية والاجتماعية في العراق خلال تلك الفترة ومحاولة معالجة إي قصور في القانون يمكن أن يكون المشرع قد وقع فيه، وقد الغي العمل بهذا القانون وحل محله قانون جديد بالرقم 36 لسنة 1939، والذي عدل بدوره بموجب (التعديل ذي الرقم 67 لسنة 1943، التعديل ذي الرقم 9 لسنة 1951 ، التعديل ذي الرقم 10 لسنة 1952، التعديل ذي الرقم 11 لسنة 1952 و التعديل ذي الرقم 63 لسنة 1952 ، وقد تم الغاء هذا القانون و صدر بدل عنه قانون ضريبة الدخل ذو الرقم 85 لسنة 1956 والذي الغي العمل به بعد قيام الجمهورية ليحل بدله قانون جديد بالرقم 95 لسنة 1959 ،[1] والذي عدل بدوره حوالى 38 مره، وقد تم الغاء هذا القانون وصدر بدل عنه قانون ضريبة الدخل ذو الرقم 113 لسنة 1982 النافذ مع تعديلاته كان اخرها تعديل سلطة الائتلاف المؤقت بعد احتلال العراق عام 2003، بموجب الامر (37، 49 و 84)[2]، اما فيما يخص ضريبة العقار فقد صدر أول قانون لضريبة الاملاك في العراق عام 1923 بالرقم 11 والذي الغي للاسباب السابقة نفسها وحل محله قانون 17 لسنة 1941 المعدل بالسنوات (1948، 1950، 1952، 1954 و 1959) وقد تم الغاء هذا القانون وصدر بدلا عنه قانون جديد عرف بقانون ضريبة العقار ذي الرقم 162 لسنة(1959)[3]، التي كان اخرها تعديل سلطة الائتلاف المؤقت بالامر رقم 49 [4] ،وقد صدر بالعراق قوانين ضريبية اخرى تخص

([1])كريم سالم، تاريخ التشريعات الضريبية في العراق في ظل الظروف الأقتصادية والاجتماعية للمدة 1980-1995، مصدر سابق، ص7 .

([2])وزارة المالية العراقية، الدائرة الأقتصادية ،قسم السياسة الضريبية ،خطة الاصلاح الضريبي في العراق على المدى المتوسط 2006، ص9 ،.ww.mof.gov.ar

([3])صبر رشيد جلوب الطرفة، تطور التشريع الخاص في ضريبة العقار، جريدة الصباح، صفحة افاق استراتيجية ،7 – 4 - 2007،.www.alsabaah.com

([4])محمد سامي عبد الله، مصدر سابق، ص7 .

العرصات والتركات والمبيعات وغيرها من الأنشطة الأقتصادية وقد أنيطت مهمة تطبيق القوانين الضريبية في العراق لادارتين هما الهياة العامة للضرائب وهي هياة تابعة لوزارة المالية مكونة من 114 قسما في مركز الهياة فضلاً عن 18 فرعا في بغداد و28 في المحافظات *، والهياة العاملة للكمارك فضلاً عن استحداث قسم السياسة الضريبية في الدائرة الأقتصادية التي انشئت عام 2005 بوزارة المالية التي تهتم بصياغة التشريعات الضريبية فضلاً عن تطوير الاستراتيجية الضريبية.

ثانياً: الهيكل النظام الضريبي في العراق:-

يتالف هيكل النظام الضريبي العراقي بشكل عام شأنه شأن أغلب الهياكل الضريبية بالعالم من نوعين من الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تقسم بدورها إلى [1]:-

أولاً:- الضرائب المباشرة التي تشمل:-

1 - الضرائب على الدخل وهي :-

أ- ضريبة الدخل: وهي الضريبة التي تفرض على أوسع شريحة من المكلفين الذين يزأولون الأنشطة الأقتصادية المختلفة التي تولد لهم إيرادا سنويا صافيا، وهي ضريبة تصاعدية عدا حالات معينة تاخذ بالاساس النسبي، تسهم بنسبه كبيرة في مجمل الإيراد الضريبي تنظم احكامها بواسطة قانون ضريبة الدخل ذي الرقم 113 لسنة 1982 النافذ وتعديلاته .

ب - ضريبة العقار: وهي الضريبة التي تفرض على مجمل إيراد المكلف السنوي من دخله العقاري عدا دار سكنه تنظم احكامها بواسطة قانون ضريبة العقار ذي الرقم 1162 سنة 1959 النافذ وتعديلاته .

2 - الضرائب على راس المال وهي:-

أ- ضريبة التركات: وهي الضريبة التي تفرض على كل ما يتركه المتوفى لصالح الورثة من أموال منقولة وعقارات والتزامات بما فيها عقود التامين بعد الوفاة، تنظم احكامها بواسطة قانون ضريبة التركات ذي الرقم 64 لسنة 1985.

([1])وزارة المالية العراقية، الدائرة الأقتصادية، قسم السياسة الضريبية، خطة الاصلاح الضريبي في العراق على المدى المتوسط 2006 ، مصدر سابق ،ص9 .

(*)وهي مسؤوله عن تطبيق القوانين التالية : 1- قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 مع تعديلاته 2- قانون ضريبة العقار رقم 162 لسنة 1959 النافذ مع تعديلات 3 - قانون ضريبة العرصات رقم 26 لسنة 1962 النافذ مع تعديلات 4 – قانون صربية التركات رقم 64 لسنة 1985 (الغي بموجب القانون رقم 122 سنة 1994 بقي ساريا على الوفيات الواقعة خلال فترة نفاده) 5 - قانون ضريبة المبيعات رقم 36 لسنة 1997 (الفنادق و المطاعم) النافذ 6 - ضريبة نقل ملكية العقار (القرار 120 لسنة 2002) النافذة .

ب- ضريبة العرصات: وهي الضريبة التي تفرض على الاراضي الواقعة ضمن حدود امانة العاصمة أو حدود بلديات مراكز المحافظات أو الاقضية والنواحي، إذا لم تكن مستغله استغلالا أقتصاديا، تنظم احكامها بواسطة قانون ضريبة العرصات ذي الرقم 126 سنة 1962 النافذ وتعديلاته .

ثانياً :- الضرائب غير المباشرة وتشمل :

1 – الضرائب على الاستهلاك وهي :-

أ- الضرائب الجمركية: وهي الضرائب التي تفرض على كل ما يخص أنتقال الصلح و الخدمات من الدولة واليها أو عبر اراضيها إلى دولة اخرى، تنظم احكامها بواسطة القانون رقم 23 لسنة 1984 النافذ وتعديلاته وقانون التعرفة الجمركية ذي الرقم 177 سنة 1957، وقد تم تعلق الضرائب الجمركية بموجب امر سلطة الائتلاف المؤقت ذي الرقم 112 و استبدلت بضريبة أعادة اعمار العراق بموجب الامر 28 لسنة 2003 التي تفرض على إجمالي الاستيرادات بنسبة 5% عدا الدواء والغذاء[1].

ب - ضرائب الأنتاج: وهي الضرائب التي تفرض على بعض المواد المنتجة محليا، وغالبا ما تستخدم الدولة الاعفاءات منها للاغراض تنموية أقتصادية أو اجتماعية ، تنظم احكامها بواسطة مجموعه من القوانين الضريبية .

2 - الضرائب على التدأول : ويطلق عليها الرسوم (مبالغ ماليه تدفع للدولة مقابل خدمه معينة تؤديها للمكلف) مثل رسوم الطوابع، تنظم احكامها بواسطة القانون ذي الرقم 16 لسنة 1974 النافذ وتعديلاته[2].

(1)حسين جواد كاظم ،واقع السياسة الضريبية في العراق ومتطلبات الاصلاح الضريبي ، مصدر سابق ، ص36 .
(2)نفس المصدر السابق ،ص31 .

مخطط (1) هيكل النظام الضريبي العراقي

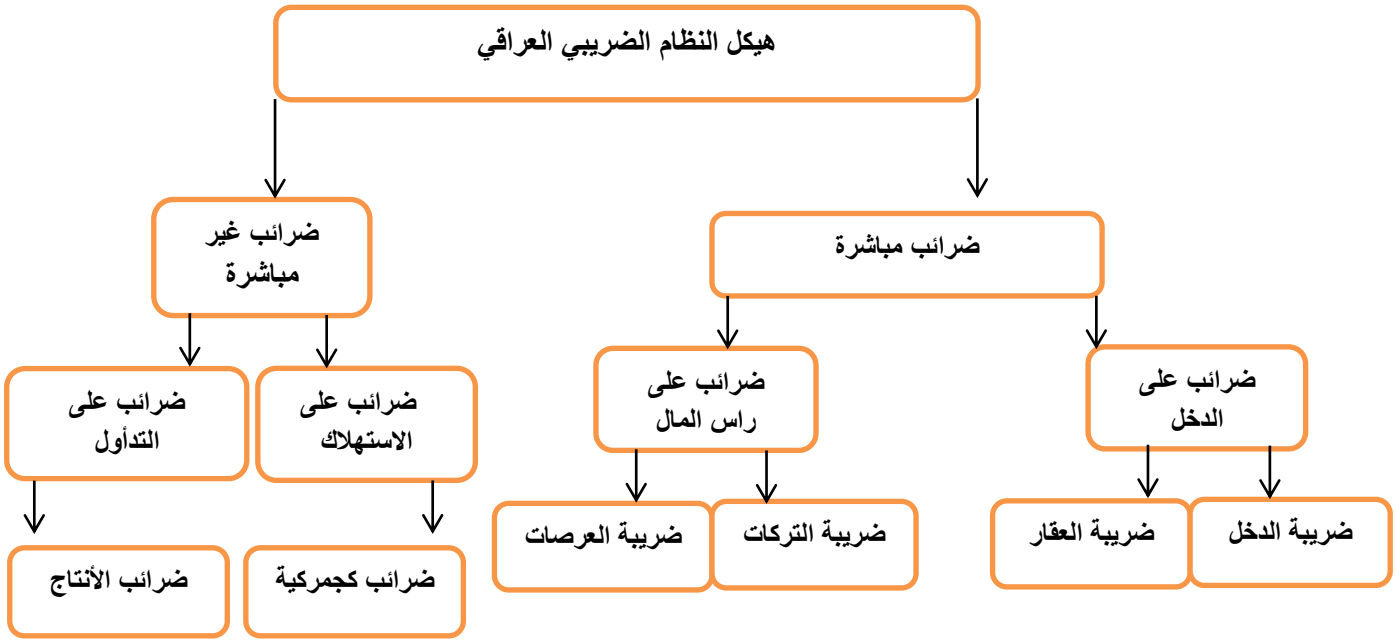

- المخطط إعداد الباحث

ثالثاً: خصائص النظام الضريبي في الإقتصاد العراقي :-

النظام الضريبي العراقي كما هو الحال في أغلب الأنظمة الضريبية بالدول النامية يتصف بصفات يمكن أن ندرجها بالتالى[1] : -

1- اختلال معايير الخضوع للضريبة:- إذ تفرض الضريبة مره على اساس التبعية الأقتصادية إي العلاقة بين المكلف والدولة بحكم مزاولته إي نشاط أقتصادي داخل الدولة، مثل ضريبة الدخل والعقار والعرصات وتفرض مره اخرى على اساس التبعية السياسية، إي العلاقة بين المكلف والدولة بحكم الجنسية مثل ضريبة التركات

2 - كثرة الاعفاءات:- (التي تعني استثناء دخول خاضعة اصلا للضريبة لاعتبارات معينة أقتصاديه أو اجتماعيه أو سياسيه) والتنزيلات (التي تعني تنزيل كل ما أنفقه المكلف على مصادر الدخل الخاضع للضريبة والمؤيد حسابها رسميا مثل بدل الإيجار واجور العمال أو الماء أو الكهرباء واسعار المواد الأولية وغيرها من النفقات) والسماحات (التي يقصد بها اعفاءات الحد الادنى اللازم للمعيشة فضلاً عن الاعفاءات للأعباء العائلية والظروف الاجتماعية)، بهدف تحقيق اهداف أقتصاديه أو اجتماعية أو سياسية من جهة مع مراعاة القضاء على إي آثار سلبيه للضريبة من جهة اخرى.

([1])حسين جواد كاظم، فاعلية ضريبة الدخل في العراق في ظل الظروف الأقتصادية والاجتماعية للمدة من 1980-1995، مصدر سابق ،ص31-35 .

3 - اختلال الهيكل الضريبي:- إذ يعتمد الهيكل الضريبي العراقي وبنسبه كبيره تصل الى حوالى 80% على الضرائب غير المباشرة وذلك لاسباب كثيرة منها على سبيل المثال سهولة الجبإية وقلة حالات التهرب الضريبي من هذه الضرائب[1].

4 - ضعف مرونة النظام الضريبي:- اتجاه التغيرات الأقتصادية إذ وصل معدل التغير الضريبي للمدة 1980 - 1995 على سبيل المثال 15% .

5 - ضعف الحصيلة الضريبية:- بالمقارنة مع دول العالم الاخرى وذلك لاسباب منها قلة الاهتمام بالضرائب بالقياس بموارد الدولة المالية الاخرى ولاسيما إيرادات النفط فضلاً عن كثرة الاعفاءات والتنزيلات والسماحات وقلة الوعي الضريبي مع تردي الوضع الامني بعد عام 2003 وأنتشار الفساد الاداري، حيث لاتتجاوز الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات الاجمالية للدولة على سبيل المثال لمتوسط الفترات (1980 - 1989 - 199 - 1995 - 1996 - 2000) الا 19 % و 35% و 34,5 % على التوالى مع الاخذ بنظر الاعتبار أن ارتفاعها بعد عام 1990 كان نتيجة التضخم الناجم اثر الحصار الأقتصادي فيما لا تتجاوز الإيرادات الضريبية إلى النفقات الاجمالية للدولة الا 11,7 % و 35 % و 27,4% على التوالى اما بعد عام 2003[2]، فلم يختلف الامر إذ بلغ الإيراد الضريبي بالنسبة للإيرادات الاجمالية للدولة للاعوام (2007 و 2008 و 2010) 2,93 و 2,11 و 5,8% و 6,45 % على التوالى وبلغت حصيلة الإيرادات الضريبية نسبة إلى الإنفاق الاجمالي للدولة 1,87 % و 1,97 % و 5,17 % و 3,84 % على التوالى ويرجع ذلك بشكل خاص إلى تقليل الضرائب المباشرة بعد عام 2003 فعلى سبيل المثال خفضت معدلات ضرائب الدخل من 40 إلى 15% مع التنويه إلى أعادة رفعها على شركات تطوير الحقول النفطية إلى 35 % من الارباح كما خفضت معدلات ضريبة الدخل العقاري من 35 إلى 10% كما لم تعد لبعض أنواع الضرائب غير المباشرة أهمية تذكر مثل الضرائب على مبيعات السيارات وضريبة العرصات والضرائب الجمركية ولاسيما بعد تعليق العمل بها بموجب أوامر سلطة الائتلاف المؤقت ذي الارقام 12 عام 2003 و 54 عام 2004 وفرض رسوم بنسبة 5% عرفت برسم أعادة الاعمار بموجب الامر 38 عام 2003[3] . فيما عادت هذه الضرائب لاستعادة أهميتها بعد عام 2008 بشكل نسبي .

6 - اعتمدت ضريبة الدخل بالعراق على الاسعار التصاعدية:- عدا حالات معينه فأنها تعتمد على الاسعار النسبية .

([1])عمرو هشام محمد، الاصلاح الضريبي في البلدان النامية، مع اشارة خاصة للعراق، مجلة علوم أنسأنية، السنة الرابعة، العدد29، يوليو ،2006 ،ص6، WWW.UIminsasia.net

([2]) حسين جواد كاظم ،واقع السياسة الضريبية في العراق ومتطلبات الاصلاح الضريبي ، مصدر سابق ، ص153-154.

([3])عمرو هشام ، مصدر سابق ،ص7 .

7 - اعتمدت الهياة العامة للضرائب بالعراق على التنويع:- في طرائق تقدير الضريبة فمره تقدر الضريبة على اساس طريقة الاقرارات ومره يتم التقدير على اساس طريقة مسك السجلات المحاسبية ومره اخرى تقدر الضريبة على اساس التقدير الاداري وتبرر الهياة تنوع طرائق التقدير لسبب تعدد مصادر الدخل الخاضع للضريبة مع اختلاف مقداره .

8 - وجود حالات التهرب الضريبي:- الناجم عن اسباب أقتصادية وادارية و تشريعية واجتماعية[1] .

9- هدف السياسة الضريبية بالعراق:- توفير الإيراد المالى اللازم للدولة بوصف العراق وخلال عقود من الزمن نتيجة الحروب وما اسفرت عنه أقتصاديا بحاجه إلى توفير تمويل نفقات للدولة فضلاً عن أنه بالامكان استخدام أدوات أقتصاديه اخرى لتحقيق الاهداف الأقتصادية والاجتماعية الاخرى ومنها تحقيق الاستقرار الأقتصادي بشكل خاص، إي أن الضرائب حياديه لا تؤدي إي دور في توجيه الإقتصاد بما يتلاءم مع سياسة الدولة الأقتصادية .

10- وجود حالات الازدواج الضريبي: الذي يعني خضوع المكلف لاكثر من مره للضريبة على الدخل نفسه وخلال الفترة نفسها وبما يثقل كأهلٍ المكلف ويزيد من الأعباء المالية الملقاة على كاهلِه مثل فرض رسم أعادة اعمار العراق على المكلف الذي يزاول نشاط أقتصادي معين مع فرض ضريبة دخل على مزاولته لذلك النشاط .

11- ضعف جهاز الإدارة الضريبية مع نقص في اعداد الكوادر فيها المصحوب بأنخفاض المستوى العلمي لهذه الكوادر وشحت الكفاءات العلمية

رابعاً: عوائق النظام الضريبي في العراق وتحدياته:-

فيما يخص أهم وأغلب المشكلات والتحديات التي تواجه النظام الضريبي في العراق فيمكن أن نقسمها على اربع مجموعات رئيسه هي : -

ا- المشكلات التشريعية:- يعاني النظام الضريبي العراقي بالاساس من مشكلات من شأنها أن تعوق تطبيق السياسة الضريبية منها وعلى الرغم من قلة القوانين الضريبية الا أنها تعاني من كثرة التعديلات فضلاً عن أن بعض الصياغات القانونية غير الواضحة بشكل دقيق لهذه القوانين وكثرة بنود بعضها تلبس فهم هذه القوانين بشكل واضح ودقيق من قبل موظف الهياة العامة للضرائب والمكلف في الوقت نفسه مما يفتح المجال للتطبيق غير الدقيق لهذه القوانين ويؤثر سلبا في تطبيق السياسة الضريبية بشكل عام من جهة اخرى

(1)وزارة المالية العراقية، الدائرة الأقتصادية، قسم السياسة الضريبية، اسباب التهرب الضريبي بالعراق،رمصدر سابق ،17 ، WWW.mof .gov .ig / ar/

فأن كثرة الاعفاءات والسماحات والتنزيلات يؤثر في الإيرادات الضريبية وبالتالى في السياسة الضريبية مع ملاحظة أن اهداف هذه الاجراءات الأقتصادية لا تتحقق بالغالب [1].

ب - المشكلات الادارية :- تعد الإدارة الضريبة في العراق متمثلة بالهياة العامة للضرائب والمديريات التابعة لها السلطة التنفيذية للقوأنين الضريبية فضلاً عن أنها تسهم في اقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية على قسم السياسة الضريبية في الدائرة الأقتصادية لـوزارة المالية، ويعد ضعف هذه الإدارة احد أهم عوامل اعاقة تطبيق السياسة الضريبة إذ تتصف هذه الإدارة بالعراق بعيوب كثيرة منها استخدام اكثر من طريقه لتدير الضريبة مثل طريقة الاقرارات وطريقة مسك السجلات المحاسبية وطريقة التقدير الاداري الامر الذي يثقل على موظف الهياة العامة للضرائب والمكلف إيضاً فهم قواعد واسس كل طريقه بشكل دقيق ومبررات وكذلك وقت استخدام كل طريقه، من جهة اخرى يولد امكانية للتهرب الضريبي وأنتشار الفساد الاداري في الهياة العامة للضرائب والمديريات التابعة لها وبالتالى يعوق عملية تطبيق السياسة الضريبة[2]، واستخدام الاسلوب التقليدي المعروف بالمنهج التوزيعي لتحديد حجم الضريبة عن طريق تحديد المبلغ الاجمالي الواجب تحصيله من قبل الهياة العامة للضرائب دون استشارة الفروع التابعة لها ثم يحدد نصيب كل فرع من هذا المبلغ، الامر الذي يوجد فرق كبير بينما هو مخطط وما تم تحصيله فعلا من الإيرادات الضريبية وذلك لعدم تحديد مبالغ الإيرادات الضريبية بناء على الوأقع العملي لفروع الهياة العامة للضرائب الامر الذي يعوق تحقيق اهداف السياسة الضريبية [3] ، فضلاً عن استخدام اسالب متخلفة في حصر الضرائب (استخدام اسلوب الحصر الجغرافي، إي تشكيل لجان لتقدير إيرادات المكلفين في رقعه جغرافية معينه مما يجعل عملية التقدير غير دقيقه ولاسيما مع اختلاف الأنشطة الأقتصادية للمكلفين في تلك الرقع الجغرافية) وتحصيلها[4]. وقلة اعداد العاملين في فروع الهياة العامة للضرائب قياسا بعدد المكلفين الخاضعين لتلك الفروع مع نقص في الخبرة العلمية والعملية إذ لا توجد ضوابط واضحة لاختيارهم كما لا توجد دورات تطويريه منتظمة لهم فضلاً عن شحة الكفاءات [5]، مع تخلف الوأقع العملي من استخدام اسلوب العمل البدوي لعدم وجود اسالب متطورة للعمل مثل الحواسيب الالكترونية الامر الـذي يـسهل عمليات الخطا في الاضابير الخاصة بالمكلفين أو فقدها في بنايات فروع الهياة العامة للضرائب التي تتسم بالقدم وضيق المساحات مع قله

([1])نفس المصدر السابق ،ص13-14 .

([2])وزارة المالية العراقية، الدائرة الأقتصادية، قسم السياسة الضريبية، اسباب التهرب الضريبي بالعراق، مصدر سابق ،ص13-14.

([3])حسين جواد كاظم، مصدر سابق، ص118 .

([4])حسين جواد كاظم، مصدر سابق، ص118 -119 .

([5])وزارة المالية العراقية، الدائرة الأقتصادية، قسم السياسة الضريبية، اسباب التهرب الضريبي بالعراق، مصدرسابق ،ص ص5-6 .

في عدد الغرف بالغالب ما يربك عمل الموظفين ويسمح بتكدس المكلفين المراجعين لهذه الفروع الامر الذي يمكن من أنتشار الفساد الاداري داخل هذه الفروع[1] .

ج - المشكلات الأقتصادية : أن للمشكلات الأقتصادية دورا كبيرا في التأثير بتطبيق السياسة الضريبية ومن أهم المشكلات الأقتصادية التي تعوق تطبيق السياسة الضريبية الوضع الأقتصادي العام إذ عأني العراق من مشكلات أقتصاديه كنتيجة للسياسات الأقتصادية والسياسية للعقود السابقة اسفرت وبشكل فعلي عن دخول العراق حاله من التضخم الركودي الامر الـذي قلل من مقدار الأنشطة الأقتصادية للمكلفين بدفع الضرائب بنسبه كبيره وبالتالى أنخفاض مقدرة المكلفين على دفع الضرائب مما قلل مقدار الضرائب الواجب جبايتها من جهة اخرى افقد الضرائب دورها كأداة من أدوات السياسة المالية تستطيع الدولة من خلاله ما توج به النشاط الأقتصادي بغية تحقيق الاستقرار الأقتصادي ولاسيما أن الدولة أنتهجت بالاساس سياسة ماليه متخبطة خلال تلك الفترة فضلاً عن ذلك فأن الحروب التي خاضها العراق اتت على البني الأساسية للبلد مما قلل من مستوى الخدمات العامة واثر بشكل كبير في رغبة المكلفين في دفع الضرائب ومقدار الإيراد الضريبي[2]. فضلاً عن اتساع النشاط الأقتصادي الخاص مع توسع حجم نشاط اقتصاد الظل بالعراق ولاسيما بعد الحصار الأقتصادي ومن المعروف صعوبة تقدير حجم الأنشطة الأقتصادية التي تتم من خلال اقتصاد الظل أو من قبل القطاع الخاص بشكل دقيق وبالتالى صعوبة تقدير وفرض الضرائب على هذه الأنشطة الأقتصادية مما يؤثر سلبا على تطبيق السياسة الضريبية[3] . مع تغاضي بعض دوائر الدولة عن الزام المتعاقدين معها على تقديم سلامة موقفهم الضريبي فضلاً عن تاخر هذه الدوائر في اعلام الهياة العامة للضرائب عن بيانات المتعاقدين معها أو مقدار المبالغ المدفوعة لهم مما يعوق عملية تقدير دخول هؤلاء المتعاقدين بشكل دقيق وبالتالى عدم القدرة على تقدير الضرائب الواجبة عليهم بدقه الامر الذي يؤثر سلبا على مقدار الضرائب الواجب جبايتها وعلى السياسة الضريبية بشكل عام[4] ، واتساع حجم ظاهرة التهرب الضريبي .

د - المشكلات الاجتماعية :- أن أهم المشكلات الاجتماعية التي تعوق تطبيق الـسياسة الضريبية في العراق تتمثل بعدم القدرة على تطبيق القوانين الضريبية بسبب ضعف دور الدولة على تطبيق القانون نتيجة الوضع الامني المتردي للبلد مما زاد من حالات التهرب الضريبي والفساد الاداري والمالى في الادارات الضريبية، فضلاً عن ضعف الوعي الـضريبي الذي يعدي الادراك الكامل من قبل الافراد لمسؤولياتهم المالية ازاء المجتمع والدولة، وكلما كانت ثقتهم كبيره بالحكومة اقبلوا على دفع الضرائب مختارين، إذ تشير أغلب

([1])حسين جواد كاظم، فاعلية ضريبة الدخل في العراق في ظل الظروف الأقتصادية والاجتماعية للمدة من 1980-1995، مصدر سابق ،ص117 .

([2])وزارة المالية العراقية، الدائرة الأقتصادية، قسم السياسة الضريبية، اسباب التهرب الضريبي بالعراق، مصدر سابق ،ص9.

([3])حسين جواد كاظم، مصدر سابق، ص112.

([4])حسين جواد كاظم ، المصدر نفسه، ص112.

الدراسات الميدأنية إلى وجود ضعف بالوعي الضريبي لدى المكلفين يرجع لعوامل عده منها الأقتصادية التي تتمثل بالاساس بالظرف الأقتصادي المتردي للبلد بشكل عام فضلاً عن العوامل الادارية والتشريعية التي تتمثل بضعف كفاءة الإدارة الضريبية وقلة حملات التوعية الضريبية التي تنفذها وأنتشار الفساد الاداري والمالى مع عدم قدرة التشريعات الضريبية على مواكبة التغيرات الأقتصادية والاجتماعية في البلد فضلاً عن العوامل السياسية التي تتمثل بالاساس بعدم عدالة الأنظمة السياسية الحاكمة[1] .

- **نستنتج من كل مما سبق** في هذا المبحث :-

1 - يعد العراق من اقدم دول العالم في اصدار القوانين التشريعات الضريبية .

2- يعاني النظام الضريبي العراقي من التخلف مع عدم قدرته على توفير الإيرادات المالية اللازمة لمتطلبات الإنفاق العام فضلاً عن عجزه عن اللحاق بالتطورات الأقتصادية والاجتماعية في البلد .

3 - يتصف النظام الضريبي العراقي بالحيادية بمعنى أن لا دور لها في تنفيذ سياسة الدولة الأقتصادية والتأثير بالنشاط الأقتصادي العام .

خامساً: تحليل مؤشرات فاعليه النظام الضريبى والاستدامة المالية فى الإقتصاد العراقى للمدة (2004-2020)

- تحليل المؤشرات لفاعليه النظام الضريبي في الإقتصاد العراقي:

من المعروف أن الإقتصاد العراقي واجه كم كبير من المتغيرات السياسية والامنية والتي كان لها أنعكاسات بشكل مباشر على الإقتصاد العراقي اضافة إلى ذلك تأثيرات اسعار النفط عالمياً على اعتبار البلد ريعي احادي الإيراد وضعف النظام الضريبي مما ساهمت هذة الأوضاع على عدم استقرار الإيرادات وأنتجت من عدم تحقيق الفوائض لتحقيق الاستدامة المالية [2] .

ويتبين من جدول (15) وشكل (9) خلال مدة البحث (2004_2020) أن الناتج المحلي الاجمالي بدء بالارتفاع التدريجي من عام (2004) ولغاية (2014)، خلال المدة (2004_2007) بلغ الناتج المحلي الاجمالي (36,239)-(93,425)مليون دولار امريكي، وبلغت إجمالي الإيرادات (22,453)-(94,629) وبلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي (1.6)- (4.6-) في هذه المدة ارتفع الناتج المحلي الاجمالي نتيجة أرتفاع أسعار النفط عالمياً, إذ كان سعر برميل النفط ما يقارب (91.72)$ وكان الناتج المحلي الاجمالي

([1])وزارة المالية العراقية، الدائرة الأقتصادية، قسم السياسة الضريبية، اسباب التهرب الضريبي بالعراق، مصدر سابق ،ص15-16.

(2) Kamal . field ، economic ،challenges ، Iraq in statute for economic reform، center for international private enterprise an offiliate of the us chamber of commerce ، 2005 ، p3.

1- صافي الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي.

- جدول (15) العجز أوالفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2020)(مليون دولارأمريكي)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الإيرادات العامة	النفقات العامة	العجز أو الفائض	معدل نمو السنوي الناتج المحلي الاجمالي %	نسبه الفائض أو العجز إلى GDP%
	1	2	3	4	5	6
2004	36,239	22,453	21,864	589	-	1.6
2005	50,125	50,822	53,242	-2,420	38.3	-4.8
2006	76,166	39,088	29,876	9,212	52.0	12.1
2007	93,425	94,629	98,947	-4,318	22.7	-4.6
2008	134,210	68,592	57,502	11,090	43.7	8.3
2009	111,661	114,644	119,908	-5,264	-16.8	-4.7
2010	138,517	59,420	59,944	-524	24.1	-0.4
2011	186,387	188,024	201,680	-13,656	34.6	-7.3
2012	218,032	102,458	90,172	12,286	17.0	5.6
2013	230,293	232,893	264,283	-31,390	5.6	-13.6
2014	223,809	88,560	95,357	-6,797	-2.8	-3.0
2015	163,597	176,335	179,198	-2,863	-26.9	-1.8
2016	165,482	45,722	56,363	-10,641	1.2	-6.4
2017	186,274	196,580	200,109	-3,529	12.6	-1.9
2018	225,982	89,554	67,938	21,616	21.3	9.6
2019	232,065	239,083	252,589	-13,506	2.7	-5.8
2020	149,604	43,022	51,792	-8,770	-35.5	-5.9

- المصدر:

1- صندوق النقد العربي , اصدارات واحصاءات , القاعدة البيانات الأقتصادية ,عمود (1) استنادا إلى مجموعة https://www.albankaldawli.org/ar/about/history/the-world-bank-group-and-the-imf البنك الدولي وصندوق النقد الدولي , قاعدة بيانات , بيانات المفتوحة للبنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية.

-عمود (5 ,6) من عمل الباحث.

- تم احتساب القوانين من الباحث بالاستناد على قوانين جدول (1).

مرتفع وبمستويات مختلفة ، مما سهامت الحكومة بعد عام (2003) بتحديث وحدات ادارية مما تتطلب أنفاق مالى مضاعف، اما المدة (2008_2011) بلغ الناتج المحلي الاجمالي (134,210)-(186,387) وبلغت إجمالي الإيرادات (68,592)-(188,024) وبلغت إجمالي النفقات (57,502)-(201,680) وبلغ معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي (43.7)-(34.6)، أما في عام (2009) أنخفض الفائض وبلغ نسبته (16.8-) بسبب أنخفاض أسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل (60)$ في عام (2010) بدأت أسعار النفط عالمياً بتعافي تدرجياً، في المدة (2012-2015) بلغ الناتج المحلي الاجمالي (218,032)-(163,597) وبلغت

إجمـالي الإيـرادات (102,458)-(176,335) وبلغـت إجمـالي الإنفـاق (90,172)-(179,198) وبلـغ ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي (17.0)-(26.9-) أنخفض الناتج المحلي خلال هذة الفترة

شكل (9) الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة(2004-2020)

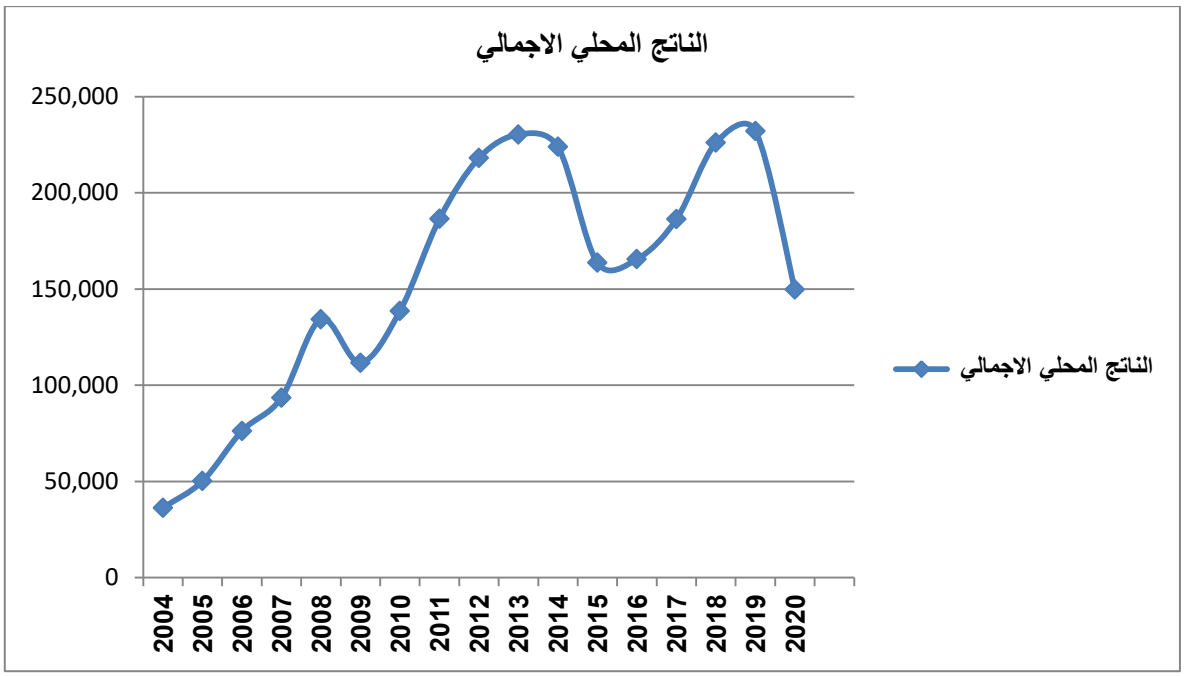

- المصدر: اعداد الباحث استنادا إلى بيانات الجدول (15) .

وكان عجز بسبب أنخفاض أسعار النفط إذ بلغ البرميل النفط إلى ما بين (39-47$) فضلاً عن الإنفاق العسكري والأوضاع الأمنية المتدهورة أنذاك, اما خلال المدة (2016)-(2020) بلغ الناتج المحلي الاجمالي (165,482)-(149,604) وبلغت إجمالي الإيرادات (45,722)-(43,022) وبلغت إجمالي الإنفاق (56,363)-(51,792) وبلغ ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي (1.2)-(35.5-) أن سبب أنخفاض الناتج المحلي الاجمالي تقلبات اسعار النفط فضلاً عن الإنفاق المتزايد على تحرير المناطق المحتلة من العصابات الارهابية وتقديم المساعدات إلى العوائل النازحة جراء العمليات العسكرية وتواصل هذا العجز إلى عام (2020) الذي شهد جائحة كوفيد 19 وتسببت بتوقف المشاريع الاستثمارية مما احبطت كثير من مشاريع التي لها دور في الاستدامة المالية.

2- نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي.

- جدول (16) نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2020)(مليون دولار أمريكي).

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الإيرادات النفطية	الإيرادات الضريبية	الإيرادات الاخرى	إجمالي الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي%	نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة %	معدل النمو السنوي لإجمالي الإيرادات%	نسبة الإيرادات الضريبية إلى جمالى النفقات العامة%
	1	2	3	4	5	6	7	8	9
2004	36,239	22,210	109	133	22,453	6.2	0.5	-	0.5
2005	50,125	50,125	338	360	50,822	10.1	0.7	126	0.6
2006	76,166	37,377	473	1,238	39,088	5.1	1.2	-23	1.6
2007	93,425	93,425	1,172	33	94,629	10.1	1.2	142	1.2
2008	134,210	67,634	843	115	68,592	5.1	1.2	-28	1.5
2009	111,661	111,661	2,850	133	114,644	10.3	2.5	67	2.4
2010	138,517	57,111	1,310	999	59,420	4.3	2.2	-48	2.2
2011	186,387	186,387	1,530	107	188,024	10.1	0.8	216	0.8
2012	218,032	99,997	2,258	202	102,458	4.7	2.2	-46	2.5
2013	230,293	230,293	2,422	179	232,893	10.1	1.0	127	0.9
2014	223,809	81,573	1,584	5,403	88,560	4.0	1.8	-62	1.7
2015	163,597	163,597	1,693	11,044	176,335	10.8	1.0	99	0.9
2016	165,482	37,199	3,245	5,278	45,722	2.8	7.1	-74	5.8
2017	186,274	186,274	5,293	5,013	196,580	10.6	2.7	330	2.6
2018	225,982	80,353	4,778	4,423	89,554	4.0	5.3	-54	7.0
2019	232,065	232,065	3,374	3,644	239,083	10.3	1.4	167	1.3
2020	149,604	37,065	3,212	2,745	43,022	2.9	7.5	-82	6.2

- المصدر:

1 – صندوق النقد العربي, الاصدارات والاحصائيات , قاعدة بيانات الأقتصادية .

-عمود(,9,8,7,6) من عمل الباحث.

- تم احتساب القوانين من الباحث بالاستناد على الجدول (1).

من جدول (16) والشكل (10) الذي يبين الإيرادات العامة في الإقتصاد العراقي خلال مدة (2004-2007) بلغت إجمالي الإيرادات العامة (22,453)-(94,629) مليون دولار وبلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي (62)_(10.1) ارتفعت إجمالي الإيرادات العامة نتيجة ارتفاع اسعار النفط، اما خلال مدة (2008-2011) بلغت إجمالي الإيرادات العامة (68,592)-(188,024) مليون دولار وبلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي (51)_(10.1)خلال المدة (2004-2014) نتيجة تحسن أسعار النفط عالمياً وحققت فائضاً في أغلب السنوات بالموازنة العامة فضلاً عن دعم

هذه المدة هو خفض الديون مما أدت إلى أرتفاع الإيرادات، أما عام (2009) أنخفضت الإيرادات نتيجة الأزمة العالمية التي أنعكست على أسعار النفط [1].

شكل (10) إجمالي الإيرادات للمدة(2004-2020) في الإقتصاد العراقي .

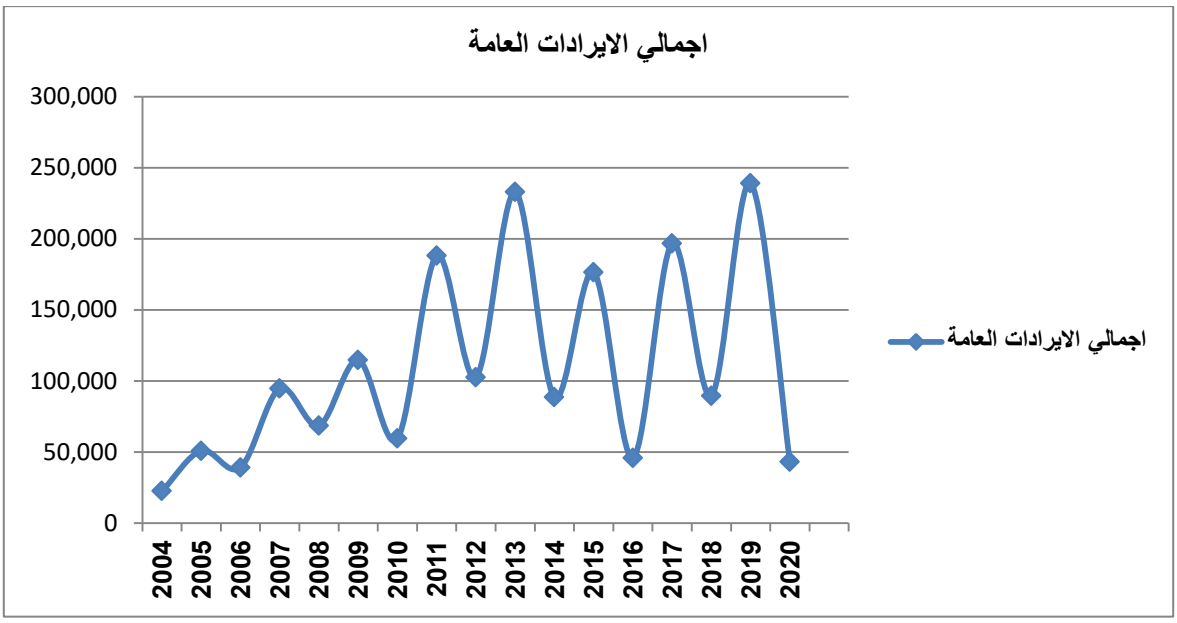

- المصدر: اعداد الباحث استنادا إلى بيانات الجدول (16) .

أنخفضت إجمالي الإيرادات العامة نتيجة التقلبات في اسعار النفط ،فضلاً عن ازمة ارهن العقاري ,أما في مدة (2012)-(2015) بلغت إجمالي الإيرادات العامة (102,458)-(188,024) مليون دولار وبلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي (51)_(10.1) نتيجة أنخفاض اسعار النفط أنخفضت إجمالي الإيرادات لغاية عام (2014) أنخفضت الإيرادات النفطية نتيجة سيطرة العصابات الارهابية على بعض المناطق النفطية وإيقاف بعضها، اما المدة (2016)-(2020) بلغت إجمالي الإيرادات العامة (45,722)-(43,022) مليون دولار وبلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي (28)_(29) أن الإنفاق المتزايد على تحرير المناطق المحتلة من العصابات الارهابية وتقديم المساعدات إلى العوائل النازحة جراء العمليات العسكرية وتواصل الأنخفاض في إجمالي الإيرادات إلى عام (2020) الذي شهد جائحة كوفيد 19 وتسببت بتوقف كثير من المشاريع الاستثمارية .

3- نسبة النفقات إلى الناتج المحلي الاجمالي .

من المعروف أن حجم النفقات العامة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام الدولة، أن أغلب القرارات الدولة المتعلقة بالإنفاق نابعة من أعتبارات السياسية أكثر من هي أقتصادية إذ تأخذ بنظر الأعتبار الأوضاع السياسية

(1) International monetary fund، rodrigoderato managing director، IMF،Washington D.C . 2037، USA . februory .23 .2007 . pp1-4.

والامنية، والإنفاق العام معتمد اعتماد كاملاً على حصيلة الإيرادات وبما أن العراق بلد ريعي فإن مصدر ايراداته هي الإيرادات النفطية مقابل ذلك ضعف في القاعدة الضريبية والنفقات الاستثمارية والمصادر الاخرى للإيرادات [1] .

- جدول (17) نسبة النفقات إلى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2020)(مليون دولار أمريكي)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	إجمالي النفقات العامة	معدل النمو السنوي الاجمالي الإنفاق العام %	نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلي الاجمالي %
	1	2	3	4	5	6
2004	36,239	19,811	2,052	21,864	-	5.7
2005	50,125	50,125	3,117	53,242	14.4	6.2
2006	76,166	25,160	4,716	29,876	-44	6.2
2007	93,425	93,425	5,523	98,947	23.1	5.9
2008	134,210	44,702	12,800	57,502	-42	9.5
2009	111,661	111,661	8,247	119,908	109	7.4
2010	138,517	46,650	13,293	59,944	-50	9.6
2011	186,387	186,387	15,293	201,680	23.6	8.2
2012	218,032	64,999	25,172	90,172	-55	11.5
2013	230,293	230,293	33,991	264,283	19.3	14.8
2014	223,809	65,535	29,821	95,357	-64	13.3
2015	163,597	163,597	15,601	179,198	88	9.5
2016	165,482	43,006	13,356	56,363	-69	8.1
2017	186,274	186,274	13,836	200,109	25.5	7.4
2018	225,982	56,324	11,614	67,938	-66	5.1
2019	232,065	232,065	20,523	252,589	27.2	8.8
2020	149,604	49,608	2,184	51,792	-79	1.5

- إلى المصدر:

1 – صندوق النقد العربي, الاصدارات والاحصائيات , قاعدة بيانات الأقتصادية .

-عمود (6,5,) من عمل الباحث.

- تم احتساب القوانين من الباحث بالاستناد على الجدول (1).

من خلال جدول (17) وشكل (11) الذي يبين النفقات بالمدة الدراسة (2004)-(2020)، في المدة(2004)-(2007) بلغ إجمالي الإنفاق (21,864)-(98,947) مليون دولار وبلغت نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلي الاجمالي (5.7)-(5.9) في هذة الفترة شهدت بارتفاع أسعار النفط مما أنعكس على زيادة الإيرادات العامة مما ساهمت بالإنفاق المتزايد على الإنفاق الجاري وابعاد الإنفاق الاستثماري نتيجة استحداث وحدات ادارية جديدة تطلبت موظفين ثم رواتب إلخ ،اما خلال المدة (2008)-(2011) بلغ

(1) Justin aletander ، is an investment analyst in londancolinrowat is lecturer in economics at the ، university of Birmingham 2007 ، P6.

إجمالي الإنفاق (57,502)-(201,680) مليون دولار وبلغت نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلي الاجمالي (9.5)-(8.2) أنخفضت الإيرادات نتيجة أنخفاض اسعار النفط مما اثر على أنخفاض الإنفاق

شكل (11) إجمالي النفقات العامة في العراق للمدة(2004-2020)

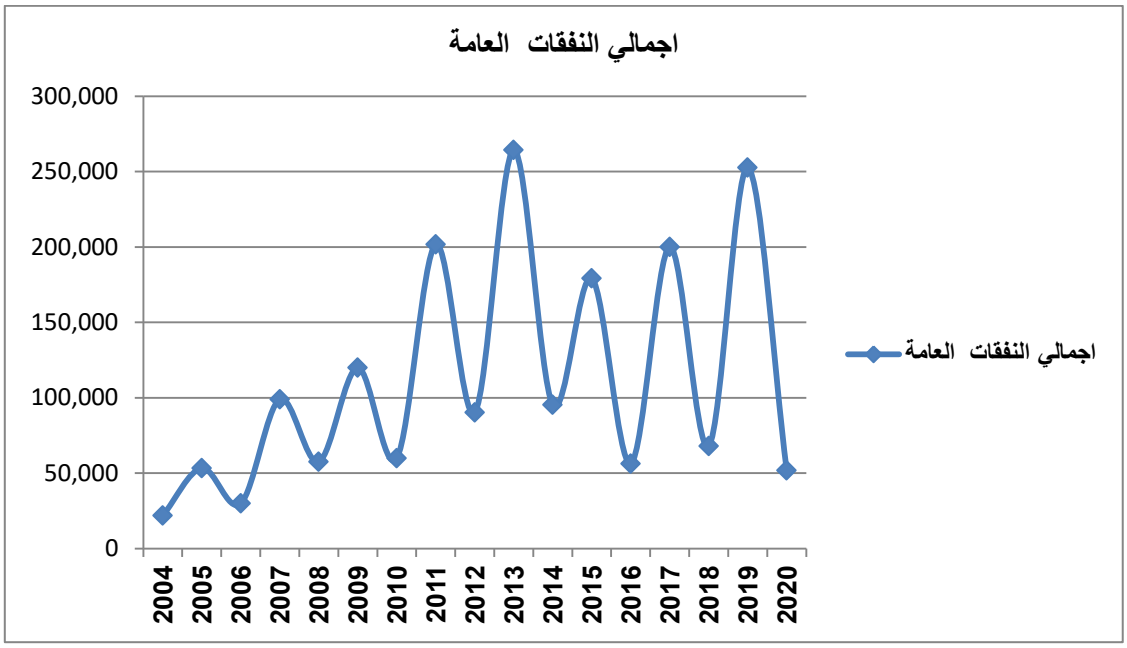

- الشكل (23) اعداد الباحث استنادا إلى بيانات الجدول (17) .

فضلاً عن أزمة الرهن العقاري ، خلال فترة (2012)-(2015) بلغ إجمالي الإنفاق (90,172)-(179,198) مليون دولار وبلغت نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلي الاجمالي (11.5)-(9.5) في هذة الفترة زاد الإنفاق بسبب فتح باب التطوع العسكري ولغاية عام (2014) زاد الإنفاق العسكري نتيجة تصدي الارهاب، اما خلال فترة (2016)-(2020) واصل الإنفاق بالارتفاع نتيجة تحرير المناطق المحتلة فضلاً عن برامج إيواء النازحين جراء العمليات العسكرية، اما خلال مدة (2016)-(2020) بلغ إجمالي الإنفاق (13,356)- (51,792) مليون دولار وبلغت نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلي الاجمالي (8.1)-(1.5) تواصل الإنفاق المتزايد على تحرير المناطق المحتلة من العصابات الارهابية وتقديم المساعدات إلى العوائل النازحة جراء العمليات العسكرية وتواصل الأنخفاض في إجمالي الإيرادات إلى عام (2020) الذي شهد جائحة كوفيد 19 وتسببت بتوقف كثير من المشاريع الاستثمارية .

4- الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي .

تحمّل الإقتصاد العراقي قبل عام (2003) كثير من الديون الخارجية جراء السياسات الخاطئة أنذاك وبعد تغير النظام عام (2004) ورثت الحكومة كم هائل من الديون ثم اضطرت إلى جدوله ديونها مثل ديون نادي باريس وديون الدول خارج نادي باريس فضلاً عن ديون دولة الكويت ، أن الحكومة العراقية أتجهت إلى

الدين الداخلي لغرض تمويل العجز الموازنة [1].من جدول (45) وشكل (24) يوضح الدين الداخلي والخارجي ، خلال المدة (2004)-(2007) بلغ إجمالي الدين (122,819)-(172,015) مليون دولار وبلغ معدل النمو السنوي للدين لعام (2007)(11.36%)

- جدول (18) الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2020)(مليون دولار أمريكي)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الدين الداخلي	الدين الخارجي	إجمالي الدين العام	معدل النموالسنوي الدين العام %	نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي %
	1	2	3	4	5	6
2004	36,239	4,126	118,693	122,819	-	33.9
2005	50,125	50,125	100,952	151,077	23.0	30.1
2006	76,166	4,498	76,034	80,532	-46.7	10.6
2007	93,425	93,425	78,590	172,015	113.6	18.4
2008	134,210	3,808	65,767	69,575	-59.6	52
2009	111,661	111,661	64,948	176,609	153.8	15.8
2010	138,517	7,847	57,806	65,653	-62.8	47
2011	186,387	186,387	62,843	249,230	279.6	13.4
2012	218,032	5,615	64,505	70,121	-71.9	32
2013	230,293	230,293	63,535	293,828	319.0	12.8
2014	223,809	8,000	58,666	66,666	-77.3	30
2015	163,597	163,597	59,730	223,328	235.0	13.7
2016	165,482	39,884	52,909	92,794	-58.4	56
2017	186,274	186,274	62,078	248,352	167.6	13.3
2018	225,982	35,145	104,878	140,023	-43.6	62
2019	232,065	232,065	97,543	329,609	135.4	14.2
2020	149,604	43,735	25,482	69,217	-79.0	46

- المصدر:

1 – صندوق النقد العربي, الاصدارات والاحصائيات , قاعدة بيانات الأقتصادية .

-عمود (6,5,4) من عمل الباحث.

- تم احتساب القوانين من الباحث بالاستناد على الجدول (1).

خلال هذه الفترة من رغم ارتفاع اسعار النفط وزيادة الإيرادات الا أن ارتفع الدين نتيجة تغير النظام السياسي، اما خلال المدة (2008)-(2011) بلغ إجمالي الدين (69,575)- (249,230) مليون دولار وبلغ معدل النمو السنوي للدين (52)(27 .96) ارتفع إجمالي الدين نتيجة أنخفاض اسعار النفط فضلاً عن الأوضاع الامنية غير المستقرة وازمة الرهن العقاري, اما خلال المدة (2012)-(2015) بلغ إجمالي الدين (70,121)-(223,328) مليون دولار وبلغ معدل النمو السنوي للدين (71.9-%)-(23 .50%) أن الأوضاع الغير مستقرة في البلد ساهمت بديمومة الدين العام في عام (2014) ازداد الإنفاق الاجمالي والدين

[1]) عوض فاضل الدليمي، نظرية الإنفاق الحكومي ،جامعة النهرين، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد ،2003، ص175.

العام نتيجة احتلال العصابات الارهابية بعض المناطق النفطية، اما خلال المدة (2016)-(2020) بلغ إجمالي الدين (92,794)-(69,217) مليون دولار وبلغ معدل النمو السنوي (58.4-)-(79.0-) في هذة المدة تواصل الإنفاق العسكري والدين ولغاية عام (2020) الذي حدثت ازمة جائحة كوفيد19 وشراء الادوية والمستلزمات الطبية .

شكل (12) إجمالي الدين العام في العراق للمدة(2004-2020)

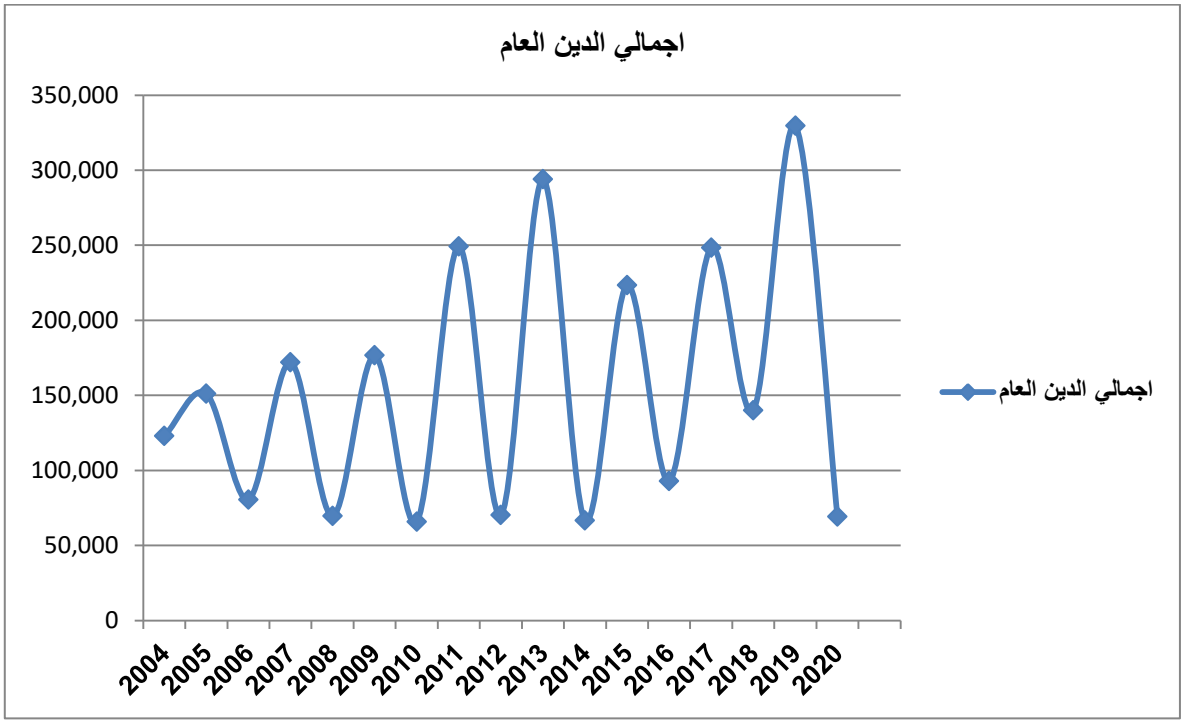

- المصدر:اعداد الباحث استنادا إلى بيانات الجدول (18) .

ويتضح من الشكل(12) ان الدين العام في حالة ارتفاع مستمرمنذ عام (2004) ويظهرالارتفاع واضحا كذلك في عام (2014) الى ان يصل اعلى مستوياته في عام (2019).

(المبحث الثاني)

(تحليل العلاقة بين مؤشرات فاعليه ألنظام ألضريبي والاستدامة المالية في الإقتصاد العراقي للمدة)(2004-2020).

تعد الضرائب احد أدوات السياسة المالية التي تستطيع الدولة من خلالها توفر الإيرادات المالية فضلاً عن استخدمها لتوجيه الإقتصاد لتحقيق الاستقرار الأقتصادي والاجتماعي، اللازمة لتمويل نفقاتها العامة وعلى الرغم من ذلك إلا أن دور التشريعات والقوانين الضريبية في العراق كان محدودا في تحقيق الأهداف الأقتصادية والاجتماعية نظرا لاعتماد العراق على إيرادات النفط بشكل أساسي في تمويل تلك النفقات، و قد توصل البحث إلى أن النظام الضريبي في العراق يتسم بضعف مرونته، وعدم قدرته على الاستجابة لمتطلبات النمو الأقتصادي أو للتغيرات الحاصلة في هيكل النشاط الأقتصادي، ومن ثم أنخفاض دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في العراق نتيجة أنخفاض نسبة مساهمتها، وسنبين في هذا المبحث النسب التي توضح فاعليه النظام الضريبي والاستدامة المالية والعلاقة بينهما عن طريق ربط كل مؤشر من المؤشرات بمؤشرات الاستدامة المالية من خلال الجداول:-

1- تحليل العلاقة بين مؤشر نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الاجمالي ومؤشرات الاستدامة المالية .

من بيانات الجدول (19) يمكن تحليل المتغيرات الاتية لتبان دور الإيرادات الضريبية في الاستدامة المالية في العراق عن طريق تحليل بعض مؤشراتها (نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمال، نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي ، نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي، نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام) ابتداءً يتبين أن نسبة الإيراادت الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للعام (2004) بلغ (62%) يقابلها نسبة الدين العام إلى الناتج كاحد مؤشرات الاستدامة المالية ولنفس العام حققت مانسبته (33.9%) ثم ننتقل إلى نسبة العجز والفائض إذ حققت فائض قدره (1.6%) عام (2004) اما نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام فقد بلغت (1.7%) ويلاجظ أن هنالك تقارب بين نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي ونسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام لعام (2004)، اما نسبة الإيرادات الضريبية إلى النتاج المحلي الاجمالي عام (2005) ارتفعت ارتفاع مفاجيء بلغ (101%) نتيجة ، بينما نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي قد أنخفضت أنخفاض طفيف إذ بلغت (30.1%) كما أن نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي تبينت أن هناك عجزاً في العراق للعام نفسه إذ بلغ (4.8-%) اما نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين بلغت (2.1%) وفي عام (2006) تراجعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغت (51%) بينما كانت نسبة الدين العام إلى النتاج المحلي الاجمالي وللعام نفسه(10.6%) وهذا ما يفسر أنخفاضا كبيرا عن السنوات السابقة، كما أن نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الاجلي حققت فائض قدره (12.1%) اما

- جدول (19) تحليل العلاقة بين مؤشر نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الاجمالي ومؤشرات الاستدامة المالية في الإقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2020).

السنة	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة العجز أوالفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام %
	1	2	3	4
2004	6.2	33.9	1.6	1.7
2005	10.1	30.1	-4.8	2.1
2006	5.1	10.6	12.1	5.9
2007	10.1	18.4	-4.6	3.2
2008	5.1	5.2	8.3	18.4
2009	10.3	15.8	-4.7	4.7
2010	4.3	4.7	-0.4	20.2
2011	10.1	13.4	-7.3	6.1
2012	4.7	3.2	5.6	35.9
2013	10.1	12.8	-13.6	11.6
2014	4.0	3.0	-3	44.7
2015	10.8	13.7	-1.8	7
2016	2.8	5.6	-6.4	14.4
2017	10.6	13.3	-1.9	5.6
2018	4.0	6.2	9.6	8.3
2019	10.3	14.2	-5.8	6.2
2020	2.9	4.6	-5.9	3.2

- المصدر:

1– صندوق النقد العربي, الاصدارات والاحصائيات , قاعدة بيانات الأقتصادية .

- عمود (4,3,2,1) من عمل الباحث .

- تم احتساب القوانين من الباحث بالاستناد على الجدول (1).

نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين فقد ارتفعت لتبلغ (5.9%)، وفي عام (2007) عاودت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي الارتفاع لتبلغ (101%) وقد ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ (18.4%) بينما نسبة العجز أو الفائض تراجعت لتحقق عجزاً قدره (4.6-%) كما أن نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام أنخفضت لتبلغ (3.2%)، اما في عام (2008) بلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي (51%) بينما نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي إذ ارتفعت (52%)،كما أن العراق في العام نفسه حقق فائض قدره (8.3%) اما نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين ارتفعت لتصل إلى (18.4%)، وقد ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي عام (2009) (103%) كما ارتفعت ارتفاعا كبيرا نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي

الاجمالي لتبلغ (158%) يقابلها حدوث عجزا بنسبة (4.7-%) وقد أنخفضت نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام لتبلغ (4.7%) ، اما عام (2010) فقد تراجعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ (43%) قابلع تراجع بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي إجمالي وقده (47%) ممأنتج عنه عجزا (0.4-%) بينما ارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام (20.2%) وللعام نفسه، وفي عام (2011) عاودت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي الارتفاع لتبلغ (101%) بينما نسبة الدين العام إلى النتتج المحلي الاجمالي تراجعت لتبلغ (13.4%) ونتج عن ذلك عجزا قدره (7.3-%) مما ادى ذلك إلى تراجع نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام لتبلغ (6.1%)، وسرعان ما تراجعت نسبة الإيرادات الضريبة إلى الناتج المحلي الاجمالي عام (2012) لتبلغ (47%) قابلها ارتفاع في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي قدره (32%) مما حقق فائض قدره (5.6%) أنعكس ذلك على ارتفاع نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام لتصل إلى (35.9%)، اما عام (2013) فقد ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ (101%) بينما نسبة الدين الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي لتصل (12.8%) مصحوبة بعجز بلغ (13.6-%) اما نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين فقد أنخفضت إلى (11.6%) وللعام نفسه، وقد تراجعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي عام (2014) لتبلغ (40%) بينما ارتفعت نسبة الدين العام إلى المحلي الاجمالي لتبلغ (30%) مصحوبة بعجز قدره (3-%) أنعكست على نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام لتحقق اعلى نسبة لها خلال مدة البحث إذ بلغت (44.7%)، اما عام (2015) فقد تبين أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي ارتفعت لتبلغ (108%) اما نسبة الدين إلى الناتج أنخفضت لتبلغ (13.7%) وقد نتج عجز عن ذلك بلغ (1.8-%) وهذ ادى إلى أنخفاض كبير في نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام بلغ (7%)، وفي عام (2016) أنخفضت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي تبلغ (28%) كما أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي ارتفعت لتبلغ (56%) مصحوبة بعجز (6.4-%) وقد عاودت نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام الارتفاع لتبلغ (14.4%) ، وفي عام (2017) بلغت نسبة الإيادات الضريبية إلى النتج المحلي الاجمالي (106%) بيمنا أنخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ (13.3%) ونتج عنها عجز قدره(1.9-%) اما نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام فقد أنخفضت لتبلغ (5.6%) في العام نفسه، وقد أنخفضت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي في العام (2018) لتبلغ (40%) وقد ارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي (62%) محققة فائض قدره (9.6%) بينما ارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين لتصل (8.3%) في العام نفسه، وقد عاودت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي في عام (2019) لتبلغ (103%) وقد تراجعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ (14.2%)

مصحوبة بعجز قدره (95.8-%) بينما أنخفضت نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين (6.2%) للعام نفسه، وفي العام (2020) أنخفضت نسبة الرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ (29%) اما نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي فقد ارتفعت لتصل (46%) مصحوبة بعجز (5.9-%) بينما نسبة النفقات الاستثمارية إلى اجمال الدين العام بلغت (3.2%)وللعام نفسه.

2- العلاقة بين مؤشر نسبة الضرائب إلى النفقات العامة ومؤشرات الاستدامة المالية .

من بيانات الجدول (20) يمكن تحليل المتغيرات الاتية لتبيان دور الإيرادات الضريبية في الاستدامة المالية في العراق عن طريق تحليل بعض مؤشراتها (نسبة الإيرادات الضريبية إلى النفقات العامة، نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي اللجمالى، نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي، نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام) ابتداءً يتبين أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى النفقات العامة في العراق للعام (2004) بلغ (0.5%) يقابلها نسبة الدين العام إلى الناتج كاحد مؤشرات الاستدامة المالية ولنفس العام حققت مانسبته (33.9%) ثم ننتقل إلى نسبة العجز والفائض إذ حققت فائضا قدره (1.6%) عام (2004) اما نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام فقد بلغت (1.7%) ويلاحظ أن هنالك تقارب بين نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي ونسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام لعام (2004)، اما نسبة الإيرادات الضريبية إلى النفقات عام (2005) ارتفعت ارتفاع طفيف لتبلغ (0.6%) بينما نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي قد أنخفضت أنخفاض طفيف إذ بلغت (30.1%) كما أن نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي تبينت أن هناك عجزاً في العراق للعام نفسه إذ بلغ (4.8-%) اما نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين بلغت (2.1%) وفي عام (2006)، تابعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى النفقات العامة الارتفاع إذ بلغت (1.6%) بينما كانت نسبة الدين العام إلى النتاج المحلي الاجمالي وللاعم نفسه(10.6%) وهذا ما يفسر أنخفاضا كبيرا عن السنوات السابقة، كما أن نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الاجملي حققت فائض قدره (12.1%) اما نسبة النقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين فقد ارتفعت لتبلغ (5.9%)، وفي عام (2007) أنخفضت نسبة الإيرادات الضريبية إلى النفقات العامة لتبلغ (1.2%) وقد ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ (18.4%) بينما نسبة العجز أو الفائض تراجعت لتحقق عجزاُ قدره(4.6-%) كما أن نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام أنخفضت لتبلغ (3.2%)، اما في عام (2008) عاودت نسبة الإيرادات الضريبية إلى النفقات العامة لتبلغ (1.5%) بيمنا نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي إذ ارتفعت (52%)، كما أن العراق في العام نفسه حقق فائض قدره (8.3%) اما نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين ارتفعت لتصل إلى (18.4%)، وقد استمرت نسبة الإيرادات الضريبية إلى النفقات العامة بالارتفاع لتبلغ عام (2009) (2.4%) كما ارتفعت ارتفاعا كبيرا نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ (158%) يقابلها

حدوث عجزا بنسبة (4.7-%) وقد أنخفضت نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام لتبلغ (4.7%)، اما عام (2010) قفد تراجعت نيبة الإيرادات الضريبية إلى النفقات العامة لتبلغ (2.2%) قابلها تراجع بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وقده (47%) ممأنتج عنه عجزا (0.4-%) بينما ارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام (20.2%) وللعام نفسه، وفي عام (2011) استمرت نسبة الإيرادات الضريبية إلى النفقات العامة ابالأنخفاض لتبلغ (0.8%) بينما نسبة الدين العام إلى النتتج المحلي الاجمالي تراجعت لتبلغ (13.4%) ونتج عن ذلك عجزا قدره (7.3-%) مما ادى ذلك إلى تراجع نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام لتبلغ (6.1%)، وعاودت نسبة الإيرادات الضريبة إلى النفقات الارتفاع عام (2012) لتبلغ (2.5%) قابلها ارتفاع في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي قدر (32%) مما حقق فائض قدره (5.6%) أنعكس ذلك على ارتفاع نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام لتصل إلى (35.9%) ، اما عام (2013) فقد تراجعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى النفقات لتبلغ

- جدول (20) تحليل العلاقة بين مؤشر نسبة الضرائب إلى النفقات العامة ومؤشرات الاستدامة المالية في الإقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2020)

السنة	نسبة الإيرادات الضريبية إلى النفقات العامة %	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة العجز أوالفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام %
	1	2	3	4
2004	0.5	33.9	1.6	1.7
2005	0.6	30.1	-4.8	2.1
2006	1.6	10.6	12.1	5.9
2007	1.2	18.4	-4.6	3.2
2008	1.5	52	8.3	18.4
2009	2.4	15.8	-4.7	4.7
2010	2.2	47	-0.4	20.2
2011	0.8	13.4	-7.3	6.1
2012	2.5	32	%5.6	35.9
2013	0.9	12.8	-13.6	11.6
2014	1.7	30	-3	44.7
2015	0.9	13.7	-1.8	7
2016	5.8	56	-6.4	14.4
2017	2.6	13.3	-1.9	5.6
2018	7.0	62	9.6	8.3
2019	1.3	14.2	-5.8	6.2
2020	6.2	46	-5.9	3.2

- المصدر: 1– صندوق النقد العربي, الاصدارات والاحصائيات , قاعدة بيانات الأقتصادية .
- عمود (4,3,2,1) من عمل الباحث .
- تم احتساب القوانين من الباحث بالاستناد على الجدول (1).

(0.9%) بينما نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي لتصل (12.8%) مصحوبة بعجز بلغ (13.6%) اما نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين فقد أنخفضت إلى (11.6%) وللعام نفسه، ثم ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى النفقات العامة عام (2014) لتبلغ (1.7%) بينما ارتفعت نسبة الدين العام إلى المحلي الاجمالي لتبلغ (30%) مصحوبة بعجز قدره (3-%) أنعكست على نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام لتحقق اعلى نسبة لها خلال مدة البحث إذ بلغت (44.7%) ، اما عام (2015) فقد تبين أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى النفقات العامة قد أنخفضت لتبلغ (0.9%) اما نسبة الدين إلى الناتج أنخفضت لتبلغ (13.7%) وقد نتج عجز عن ذلك بلغ (1.8-) وهذ ادى إلى أنخفاض كبير في نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام بلغ (7%) ، وفي عام (2016) ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى النفقات العامة لتبلغ (5.8%) كما أن نسبة الدين العام إلى النتج المحلي الاجمالي ارتفعت لتبلغ (56%) مصحوبة بعجز (6.4-%) وقد عاودت نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام الارتفاع لتبلغ (14.4%) ، وفي عام (2017) تراجعت نسبة الإيادات الضريبية إلى النفقات العامة لتبلغ (2.6%) بيمنا أنخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ (13.3%) ونتج عنها عجز قدره(1.9-%) اما نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام فقد أنخفضت لتبلغ (5.6%) في العام نفسه، وقد عاودت نسبة الإيرادات الضريبية إلى النفقات العامة الارتفاع في العام (2018) لتبلغ اعلى نيبة لها خلال مدة البحث (7.0%) وقد ارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي (62%) محققة فائض قدره (9.6%) بينما ارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين لتصل (8.3%) في العام نفسه، وقد تراجعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى النفقات العامة في عام (2019) لتبلغ (1.3%) وقد تراجعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ (14.2%) مصحوبة بعجز قدره (95.8-%) بينما أنخفضت نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين (6.2%) للعام نفسه، وفي العام (2020) احققت نسبة الإيرادات الضريبية إلى النفقات العامة ارتفاع قدره (6.2%) اما نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي فقد ارتفعت لى (46%) مصحوبة بعجز (5.9-%) بينما نبة النفقات الاستثمارية إلى اجمال الدين العام بلغت (3.2%) وللعام نفسه.

3- العلاقة بين مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة ومؤشرات الاستدامة المالية .

من بيانات الجدول (21) يمكن تحليل المتغيرات الاتية لتبيان دور الإيرادات الضريبية في الاستدامة المالية في العراق عن طريق تحليل بعض مؤشراتها (نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة، نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي، نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي، نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام) ابتداءً يتبين أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة في العراق للعام (2004) بلغ (0.5%) يقابلها نسبة الدين العام إلى الناتج كاحد مؤشرات الاستدامة المالية ولنفس العام حققت مانسبته (33.9%) ثم ننتقل إلى نسبة العجز والفائض إذ حققت فائضا قدره (1.6%)

عام (2004) اما نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام فقد بلغت (1.7%) ويلاحظ أن هنالك تقارب بين نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي ونسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام لعام (2004)، اما نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة عام (2005) ارتفعت ارتفاع طفيف لتبلغ (0.7%) بينما نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي قد أنخفضت أنخفاض طفيف إذ بلغت (30.1%) كما أن نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي تبينت أن هناك عجزاً في العراق للعام

- جدول (21) تحليل العلاقة بين مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة ومؤشرات الاستدامة المالية في الإقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2020).

السنة	نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة%	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة العجز والفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام %
	1	2	3	4
2004	0.5	33.9	1.6	1.7
2005	0.7	30.1	-4.8	2.1
2006	1.2	10.6	12.1	5.9
2007	1.2	18.4	-4.6	3.2
2008	1.2	5.2	8.3	18.4
2009	2.5	15.8	-4.7	4.7
2010	2.2	4.7	-0.4	20.2
2011	0.8	13.4	-7.3	6.1
2012	2.2	3.2	5.6	35.9
2013	1.0	12.8	-13.6	11.6
2014	1.8	3.0	-3	44.7
2015	1.0	13.7	-1.8	7
2016	7.1	5.6	-6.4	14.4
2017	2.7	13.3	-1.9	5.6
2018	5.3	6.2	9.6	8.3
2019	1.4	14.2	-5.8	6.2
2020	7.5	4.6	-5.9	3.2

- المصدر : 1– صندوق النقد العربي, الاصدارات والاحصائيات , قاعدة بيانات الأقتصادية .
- عمود (4,3,2,1) من عمل الباحث .
- تم احتساب القوانين من الباحث بالاستناد على الجدول (1).

نفسه إذ بلغ (4.8-%) اما نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين بلغت (2.1%) وللمدة (2006-2008) استقرت نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة إذ بلغت (1.2%) بينما كانت نسبة الدين العام إلى النتاج المحلي الاجمالي وللاعم نفسه(10.6%) وهذا ما يفسر أنخفاضا كبيرا عن السنوات السابقة، كما أن نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الاجملي حققت فائض قدره (12.1%) اما نسبة النقات

الاستثمارية إلى إجمالي الدين فقد ارتفعت لتبلغ (5.9%) ، وقد ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ (18.4%) بينما نسبة العجز أو الفائض تراجعت لتحقق عجزاً قدره (4.6-%) كما أن نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام أنخفضت لتبلغ (3.2%) ، بيمنا نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي إذ ارتفعت (52%)، كما أن العراق في العام نفسه حقق فائض قدره (8.3%) اما نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين ارتفعت لتصل إلى (18.4%)، وقد تابعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة الارتفاع لتبلغ عام (2009) (2.5%) كما ارتفعت ارتفاعا كبيرا نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ (158%) يقابلها حدوث عجزا بنسبة (4.7-%) وقد أنخفضت نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام لتبلغ (4.7%) ، اما عام (2010) فقد تراجعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة لتبلغ (2.2%) قابلها تراجع بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي إجمالي وقده (47%) ممأنتج عنه عجزا (0.4-%) بينما ارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام (20.2%) وللعام نفسه، وفي عام (2011) استمرت نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة بالأنخفاض لتبلغ (0.8%) بينما نسبة الدين العام إلى النتتج المحلي الاجمالي تراجعت لتبلغ (13.4%) ونتج عن ذلك عجزا قدره (7.3-%) مما ادى ذلك إلى تراجع نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام لتبلغ (6.1%)، وعاودت نسبة الإيرادات الضريبة إلى إجمالي الإيرادات العامة الارتفاع عام (2012) لتبلغ (2.2%) قابلها ارتفاع في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي قدر (32%) مما حقق فائض قدره (5.6%) أنعكس ذلك على ارتفاع نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام لتصل إلى (35.9%)، اما عام (2013) فقد تراجعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة لتبلغ (1.0%) بينما نسبة الدين الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي لتصل (12.8%) مصحوبة بعجز بلغ (13.6-%) اما نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين فقد أنخفضت إلى (11.6%) وللعام نفسه، ثم ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة عام (2014) لتبلغ (1.8%) بينما ارتفعت نسبة الدين العام إلى المحلي الاجمالي لتبلغ (30%) مصحوبة بعجز قدره (3-%) أنعكست على نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام لتحقق اعلى نسبة لها خلال مدة البحث إذ بلغت (44.7%)، اما عام (2015) فقد تبين أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة قد أنخفضت لتبلغ (1.0%) اما نسبة الدين إلى الناتج أنخفضت لتبلغ (13.7%) وقد نتج عجز عن ذلك بلغ (1.8-%) وهذ ادى إلى أنخفاض كبير في نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام بلغ (7%) ، وفي عام (2016) ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة لتبلغ (7.1%)، كما أن نسبة الدين العام إلى النتج المحلي الاجمالي ارتفعت لتبلغ (56%) مصحوبة بعجز (6.4-%) وقد عاودت نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام الارتفاع لتبلغ (14.4%)، وفي عام (2017) تراجعت نسبة الإيادات الضريبية إجمالي الإيرادات

العامة لتبلغ (2.7%) بيمنا أنخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ (13.3%) ونتج عنها عجز قدره(1.9-%) اما نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين العام فقد أنخفضت لتبلغ (5.6%) في العام نفسه، وقد عاودت نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة الارتفاع في العام (2018) لتبلغ (5.3%) وقد ارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي (62%) محققة فائض قدره (9.6%) بينما ارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين لتصل (8.3%) في العام نفسه، وقد تراجعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة في عام (2019) لتبلغ (1.4%) وقد تراجعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ (14.2%) مصحوبة بعجز قدره (95.8-%) بينما أنخفضت نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الدين (6.2%) للعام نفسه، وفي العام (2020) حققت نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة اعلى نسبة لها إذ بلغت (7.5%)، اما نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي فقد ارتفعت لى (46%) مصحوبة بعجز (5.9-%) بينما نبة النفقات الاستثمارية إلى اجمال الدين العام بلغت (3.2%) وللعام نفسه.

المبحث الثالث:- تجربة العراق

يعد القياس الاقتصادي احد الاساليب المهمة لتقدير العلاقة عدديا بين المتغيرات االقتصادية وبيان طبيعة العالقة ودرجة تأثير المتغيرات ,واختبار الفروض لاتخاذ القرارات والسياسات المناسبة لذا جاء هذا المبحث استعراض وتحليل النتائج القياسية للعلاقة بين النظام الضريبي وفاعليته في الاستدامة المالية من خالل تطبيق انموذج التحليل الديناميكي **(ARDEL).**

تقدير الدوال باستعمال أنموذج الأنحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL) لدولة العراق

المتغير	الرمز	تصنيف المتغير
نسبة الضرائب للناتج المحلي الإجمالي	Y1	متغير مستقل
نسبة الضرائب للنفقات العامة	Y2	
نسبة الضرائب للإيرادات العامة	Y3	
نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي	X1	متغير تابع
نسبة حالة الموازنة العامة للناتج المحلي الإجمالي	X2	
نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام	X3	

1- علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع (نسبة الضرائب للناتج المحلي الإجمالي):- أن نسبة الضرائب للناتج المحلي الإجمالي (المستقل) قد ترتفع أو تنخفض فأن ارتفاع تلك النسبة سيكون نتيجة لأنخفاض نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي (التابع) فيتبين أن العلاقة عكسية بين المتغيريين،اما العلاقة بين نسبة الضرائب للناتج المحلي الإجمالي فأن ارتفاعها ينتج عن ارتفاع نسبة حالة الموازنة (فائض) للناتج المحلي الإجمالي والعلاقة بينهما طردية،كما أن ارتفاع نسبة الضرائب للناتج المحلي الإجمالي ينتج عن ارتفاع النفقات الاستثمارية إلى الدين العام والعلاقة بينهما طردية.

2- العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (نسبة الضرائب للنفقات العامة):- قد ترتفع أو تنخفض متأثرة بالمتغير التابع نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي،فإن ارتفاع نسبة الضرائب للنفقات العامة تنتج عن أنخفاض نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي ونوع العلاقة بينهما عكسية، كما أن ارتفاع نسبة الضرائب للنفقات العامة ينتج عن ارتفاع حالة الموازنة (فائض) إلى الناتج المحلي الإجمالي والعلاقة بينهما طردية، اما ارتفاع نسبة الضرائب للنفقات العامة ينتج عن ارتفاع نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلي الإجمالي وتتضح العلاقة بينهما أنها طردية.

3- العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (نسبة الضرائب للإيرادات العامة):- فأن ارتفاعها ينتج عن أنخفاض نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي والعلاقة بينهما عكسية، كما أن ارتفاع نسبة الضرائب للإيرادات العامة ينتج عن ارتفاع نسبة حالة الموازنة العامة (فائض) إلى الناتج المحلي

الإجمالي ويتضح أن العلاقة طردية بينهما، اما ارتفاع نسبة الضرائب إلى الإيرادات العامة ينتج عن ارتفاع نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام والعلاقة بينهما طردية.

أولاً :- نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF)

للتحقق من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في البحث فقد تم استخدام اختبار أو طريقة ديكي - فولر الموسع (ADF) لاختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، فهذه الطريقة تستند إلى فرضية العدم (H0:β=0) التي تنص بأن السلسلة الزمنية لمتغير ما غير ساكنة (يوجد فيها جذر الوحدة) مقابل الفرضية البديلة (H1:β<1) التي تنص على سكون السلاسل الزمنية (لا يوجد فيها جذر وحدة)، والجدول ادناه يوضح نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات البحث:

الجدول (22): نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات البحث حسب (ADF)

NIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF) ull Hypothesis: the variable has a unit root							
	At Level						
		Y1	Y2	Y3	X1	X2	X3
With Consta	t-Statistic	-1.6565	-1.9789	-0.7692	-4.6630	-1.0087	-1.5309
	Prob.	**0.4433**	**0.2942**	**0.8147**	**0.0007**	***0.7366***	***0.5058***
		n0	n0	n0	***	n0	n0
With Constant & Tren	t-Statistic	-2.7733	-2.8426	-0.9249	-3.4870	-3.9643	-1.2259
	Prob.	**0.2164**	**0.1932**	**0.9409**	**0.0574**	***0.0213***	***0.8883***
		n0	n0	n0	*	**	n0
Without Constant & Tren	t-Statistic	-1.9229	-0.4400	0.7945	-4.6533	-1.2484	-0.9072
	Prob.	**0.0531**	**0.5162**	**0.8796**	**0.0000**	***0.1898***	***0.3159***
		*	n0	n0	***	n0	n0
	At First Difference						
		d(Y1)	d(Y2)	d(Y3)	d(X1)	d(X2)	d(X3)
With Consta	t-Statistic	-5.9570	-5.5611	-5.6105	-6.0327	-4.7878	-5.4775
	Prob.	***0.0000***	***0.0001***	***0.0001***	***0.0000***	***0.0006***	***0.0001***
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Tren	t-Statistic	-5.9051	-5.4688	-5.9280	-7.9351	-4.7074	-5.7110
	Prob.	***0.0002***	***0.0005***	***0.0002***	***0.0000***	***0.0039***	***0.0003***
		***	***	***	***	***	***
Without Constant & Tren	t-Statistic	-5.5678	-5.5678	-5.5678	-5.5678	-4.7664	-5.5678
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***	***

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views 12)

إذ أن :-

Y1 :- نسبة الضرائب للناتج المحلي الاجمالي

Y2 :- نسبة الضرائب للنفقات العامة

Y3 :- نسبة الضرائب للإيرادات العامة

X1 :- نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي

X2 :- نسبة حالة الموازنة العامة للناتج المحلي الاجمالي

X3 :- نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام

بعد إجراء الاختبار للسلسلة الزمنية في الجدول (22) الخاصة بالمتغير التابع (نسبة الضرائب للناتج المحلي الاجمالي) (Y1) تبين أنها مستقرة عند المستوى بدون بوجود القاطع والاتجاه، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-1.9229) وكانت القيمة الاحتمالية (P=0.0531) فهي أصغر من 10%، لذا نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم عند مستوى معنوية 1% الدال على عدم وجود جذر الوحدة، وكذلك استقرت السلسة الزمنية بالفرق الأول بوجود القاطع والاتجاه معاً وبدونهما عند مستوى معنوية 1%. اما فيما يتعلق بالمتغير التابع (نسبة الضرائب للنفقات العامة) (Y2) فبعد إجراء الاختبار للسلسلة الزمنية الخاصة به تبين أنها غير مستقرة عند المستوى لكنها استقرت بالفرق الأول بوجود القاطع، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-5.5611) وكانت القيمة الاحتمالية (P=0.0001)، وكذلك استقرت بوجود القاطع والاتجاه معا وبدونهما لذا نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم عند مستوى معنوية 1% الدال على عدم وجود جذر الوحدة.اما فيما يخص المتغير التابع (نسبة الضرائب للإيرادات العامة) (Y3) فبعد إجراء الاختبار للسلسلة الزمنية الخاصة به تبين أنها غير مستقرة عند المستوى لكنها استقرت بالفرق الأول بوجود القاطع، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-5.6105) وكانت القيمة الاحتمالية (P=0.0001)، وكذلك استقرت بوجود القاطع والاتجاه معا وبدونهما لذا نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم عند مستوى معنوية 1% الدال على عدم وجود جذر الوحدة.اما المتغير المستقل (نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي) (X1) فبعد إجراء الاختبار للسلسلة الزمنية الخاصة به تبين أنها مستقرة عند المستوى بوجود القاطع والاتجاه، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-4.6630) وكانت القيمة الاحتمالية (P=0.0007)، وكذلك استقرت بوجود القاطع والقاطع والاتجاه معا وبدونهما لذا نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم عند مستوى معنوية 1% الدال على عدم وجود جذر الوحدة، وكذلك استقرت بالفرق الأول بوجود القاطع والقاطع والاتجاه معا وبدونهما.

اما المتغير المستقل (نسبة حالة الموازنة العامة للناتج المحلي الاجمالي) (X2) فبعد إجراء الاختبار للسلسلة الزمنية الخاصة به تبين أنها مستقرة عند المستوى بوجود القاطع والاتجاه، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-3.9643) وكانت القيمة الاحتمالية (P=0.0213)، وكذلك استقرت بوجود القاطع والقاطع والاتجاه معا وبدونهما لذا نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم عند مستوى معنوية 5% الدال على عدم وجود جذر الوحدة، وكذلك استقرت بالفرق الأول بوجود القاطع والقاطع والاتجاه معا وبدونهما.اما فيما يخص المتغير المستقل (نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام) (X3) فبعد إجراء الاختبار للسلسلة الزمنية الخاصة به تبين أنها غير مستقرة عند المستوى لكنها استقرت بالفرق الأول بوجود القاطع، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-5.4775) وكانت القيمة الاحتمالية (P=0.0001)، وكذلك استقرت بوجود القاطع والاتجاه معا وبدونهما لذا نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم عند مستوى معنوية 1% الدال على عدم وجود جذر الوحدة.

ثانياً :- تقدير دوال فاعلية النظام الضريبي

الأنموذج الأول :- دالة نسبة الضرائب / GDP

(1) الاختبار الأولي لأنموذج(ARDL)

يبين الأنموذج الأول نتائج تقدير علاقة دالة نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق بإعتماد أنموذج الأنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) وكما في الجدول الآتي:

جدول (23) نتائج الاختبار الأولي لأنموذج (ARDL) لدلة نسبة الضرائب / GDP في العراق

ependent Variable: Y1
ethod: ARDL
ate: 08/11/23 Time: 11:57
ample (adjusted): 2006S1 2020S2
cluded observations: 30 after adjustments
aximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
odel selection method: Akaike info criterion (AIC)
ynamic regressors (4 lags, automatic): X1 X2 X3
xed regressors: C
umber of models evalulated: 500
,4 ,4 ,4 ,4)Selected Model: ARDL

Variable	oefficient	d. Error	Statistic	ob.*
Y1(-1)	204880	191777	068325	3105
Y1(-2)	.350599	195596	.792467	1033
Y1(-3)	076424	143864	531228	6069
Y1(-4)	485889	139564	481474	0059
X1	152498	041699	657067	0044
X1(-1)	.013964	028690	.486716	6370
X1(-2)	000520	031055	016743	9870
X1(-3)	.003154	013318	.236819	8176
X1(-4)	.053588	019986	.681255	0230
X2	597791	051287	L.65573	0000
X2(-1)	.112291	114952	.976855	3517
X2(-2)	427623	124041	447442	0063
X2(-3)	.086822	102206	.849483	4155
X2(-4)	.184228	106123	.735992	1132
X3	145202	040783	560325	0052
X3(-1)	.036520	051243	.712672	4923
X3(-2)	.046437	051362	.904108	3872
X3(-3)	009554	039528	241696	8139
X3(-4)	.167830	040072	.188198	0019
C	114920	192579	855034	0171

squared	994629	Mean dependent var	).49333
djusted R-squared	984425	S.D. dependent var	619624
E. of regression	451732	Akaike info criterion	483268
m squared resid	040622	Schwarz criterion	417399
g likelihood	.249015	Hannan-Quinn criter.	782104
statistic	’.46978	Durbin-Watson stat	676394
ob(F-statistic)	000000		

lote: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views 12)

من الجدول (23) نلاحظ أن الأنموذج المثالى هو ARDL (4,4,4,4) إذ تم اختيار هذا الأنموذج بناءً على معيار المعلوماتية (Akaike). كما يلاحظ فيه قيمة (Adjusted R-squared=0.999969) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسرت المتغير التابع (Y1) بنسبة (99%) الامر الذي يؤكد صحة تشخيص الأنموذج حسب فترة الابطاء المثلى إذ حدد لنا الأنموذج الملائم الذي يقدر العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في العراق، وتشير احصائيات (Durbin-Watson) إلى أن قيمته قد بلغت (1.655465) وهذا يفسر بأن الأنموذج خالى من مشكلة الارتباط الذاتي.

(2) اختبار التكامل المشترك بإستخدام اختبار الحدود:

من خلال اختبار الحدود (Bounds Test) يتم اختبار وجود علاقة تكامل مشترك لذا بعد اجراء الاختبار بينت النتائج على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وحسب النتائج الاتية:

جدول (24) نتائج اختبار الحدود لدالة نسبة الضرائب / GDP في العراق

Bounds Test ull Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	7.761799	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views 12)

يظهر الجدول (24) نتائج اختبار الحدود إذ تفصح النتائج أن (F) المحتسبة البالغة قيمتها (7.761799) هي اكبر من (F) الجدولية الصغرى والبالغة (3.65) واكبر من القيمة الجدولية العظمى (4.66) عند مستوى معنوية (1%) وعلية نرفض فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك) ونقبل الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات) وسنقبل بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وهذا يقود إلى تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل.

(3)المشاكل القياسية للأنموذج:

- **أختبار LM الارتباط التسلسلي للبواقي:**

يشير الجدول (52) إلى أن الأنموذج خالٍ من الارتباط التسلسلي إذ كانت قيمة (f) المحتسبة غير معنوية عند مستوى (5%).

جدول (25) الارتباط الذاتي لدالة نسبة الضرائب / GDP في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.561189	Prob. F(1,19)	0.4729
Obs*R-squared	1.760834	Prob. Chi-Square(1)	0.1845

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views 12)

- **اختبار عدم تجانس التباين للبواقي:**

يبين الجدول (26) خلو الأنموذج من مشكلة عدم تجانس التباين للبواقي إذ كانت قيمة (f) المحتسبة غير معنوية عند مستوى (5%).

جدول (26)عدم تجانس التباين لدالة نسبة الضرائب / GDP في العراق

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.133657	Prob. F(11,20)	0.4349
Obs*R-squared	20.48811	Prob. Chi-Square(11)	0.3658
Scaled explained SS	1.156935	Prob. Chi-Square(11)	1.0000

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views 12)

(4)اختبار جودة الأنموذج:

للحكم على جودة الأنموذج والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية تم اجراء الاختبارات القياسية الاتية:

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:**

يوضح الشكل (13) أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي في الأنموذج المقدر لأن قيمة (Jarque-Bera) غير معنوية عند مستوى (5%).

الشكل (13): اختبار التوزيع الطبيعي لدالة نسبة الضرائب / GDP في العراق

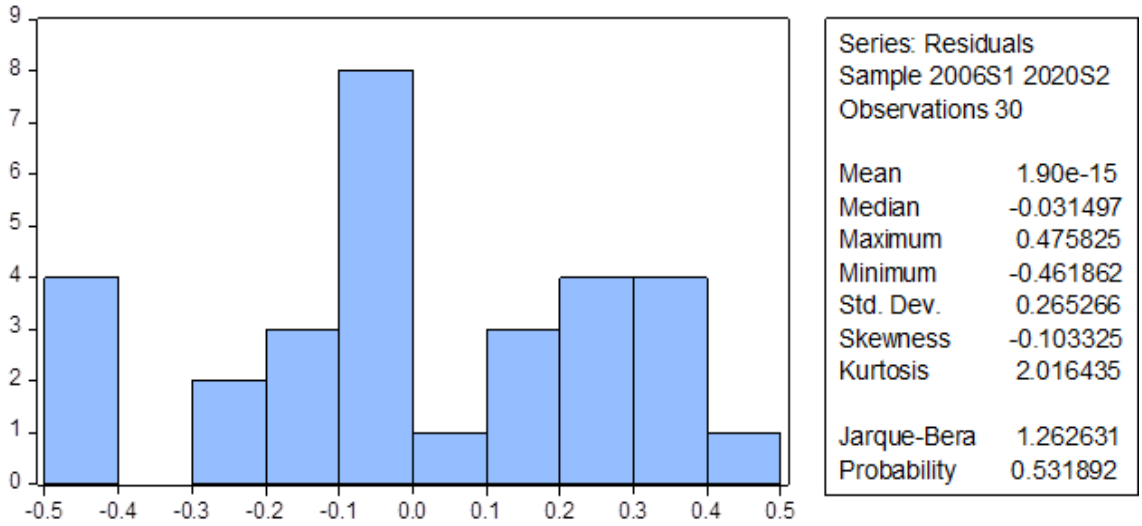

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views 12)

- **اختبار استقرارية الدالة خلال مدة البحث:**

يعكس هذا الاختبار معاملات الأجلين القصير والطويل خلو البيانات المستعملة من وجود إية تغيرات هيكلية فيها خلال الزمن ويتم ذلك باستخدام اختبارين لهذا الغرض، فنلاحظ وقوع الخط البياني للإحصاء في اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMQ) كما موضح في الشكل (15) داخل الحدود الدنيا عند مستوى (0.05) وهذا يعني استقرارية البيانات، بينما يبين اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) كما في الشكل (15) وقوع الخط البياني في الوسط بين خطي حدود المنطقة الحرجة البياني وبذلك يتضح ثبات استقرارية المعلمات القصيرة والطويلة الأجل للأنموذج المقدر حسب اختبار الإحصائية عند مستوى (5%).

- **اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة:**

الشكل (14): المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة نسبة الضرائب / GDP في العراق

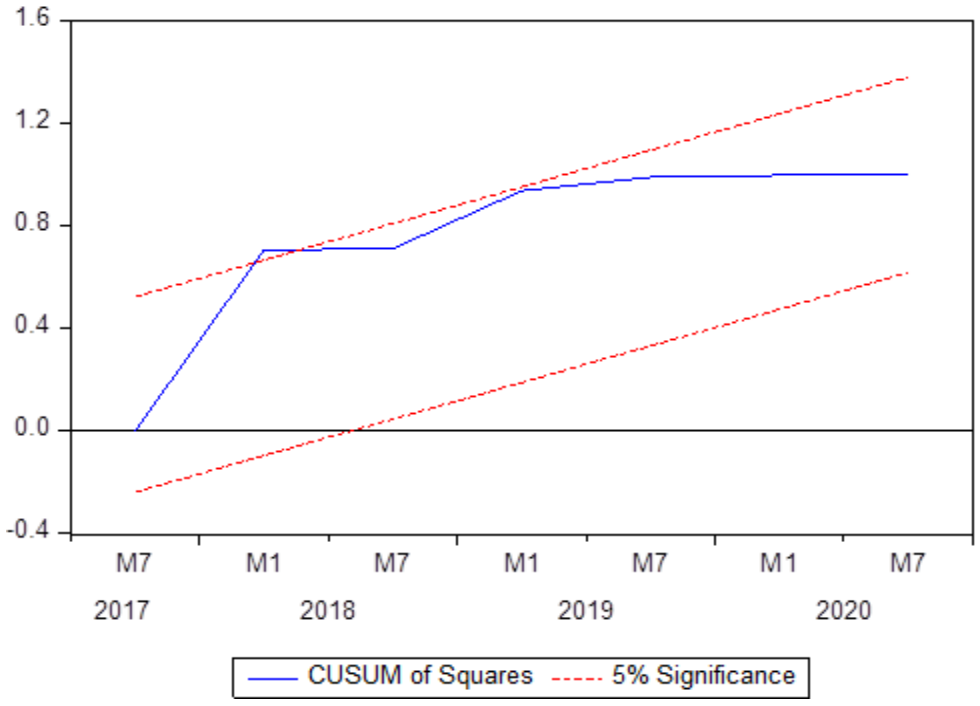

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views 12)

- **اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة:**

الشكل (15): المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لدالة نسبة الضرائب / GDP في العراق

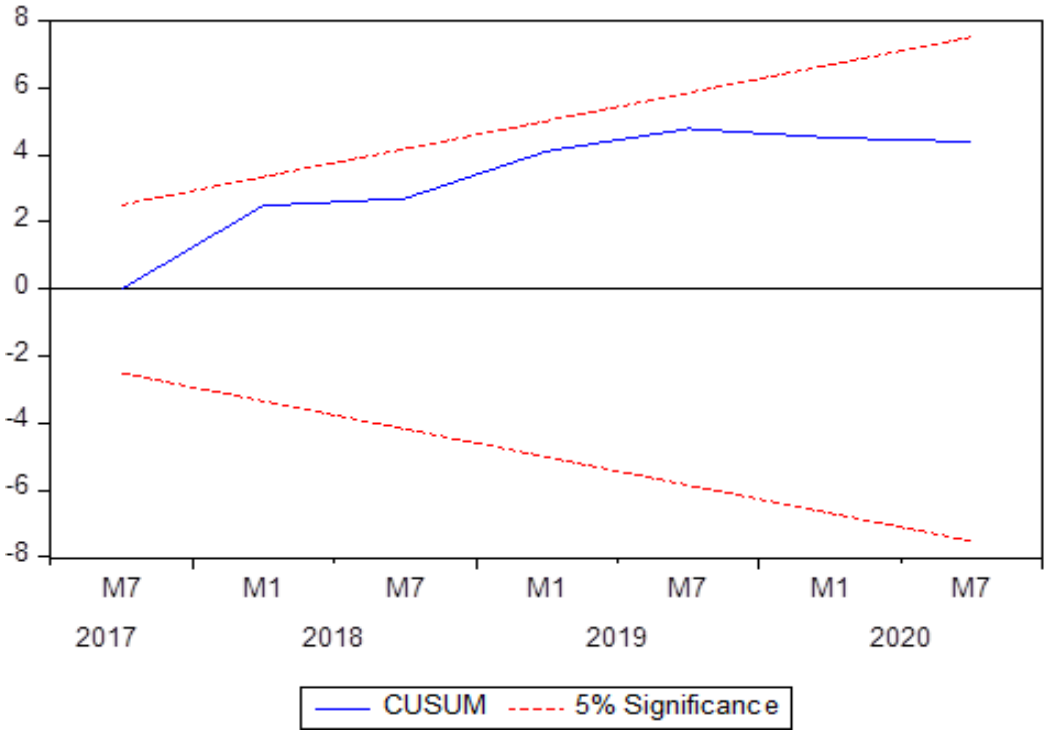

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views 12)

(5)تقدير الأنموذج قصير الأجل ومعادلة تصحيح الخطأ:

في هذه المرحلة سيتم تحليل العلاقة بين نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي ونسبة حالة الموازنة العامة للناتج المحلي الاجمالي ونسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام والمتغير التابع نسبة الضرائب للناتج المحلي الاجمالي في العراق وفق هذه المنهجية كما في الجدول أدناه:

جدول (27) نتائج تقدير الأنموذج قصير الأجل لدالة نسبة الضرائب / GDP في العراق

RDL Error Correction Regression ependent Variable: D(Y1) elected Model: ARDL(4, 4, 4, 4) ase 2: Restricted Constant and No Trend ate: 08/11/23 Time: 12:01 ample: 2004S1 2020S2 cluded observations: 30

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y1(-1))	-0.211714	0.124335	-1.702769	0.1194
D(Y1(-2))	-0.562313	0.078889	-7.127879	0.0000
D(Y1(-3))	-0.485889	0.109296	-4.445638	0.0012
D(X1)	0.152498	0.019076	7.994407	0.0000
D(X1(-1))	0.056222	0.018950	2.966832	0.0141
D(X1(-2))	0.056742	0.009576	5.925379	0.0001
D(X1(-3))	0.053588	0.010796	4.963607	0.0006
D(X2)	0.597791	0.028618	20.88839	0.0000
D(X2(-1))	-0.156572	0.074972	-2.088410	0.0633
D(X2(-2))	0.271051	0.042440	6.386619	0.0001
D(X2(-3))	0.184228	0.068005	2.709048	0.0220
D(X3)	0.145202	0.023250	6.245203	0.0001
D(X3(-1))	0.204713	0.041914	4.884168	0.0006
D(X3(-2))	0.158277	0.036086	4.386055	0.0014
D(X3(-3))	0.167830	0.032859	5.107653	0.0005
CointEq(-1)*	-0.583405	0.079148	-7.371064	0.0000

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views 12)

يبين الجدول (27) وجود علاقة طردية قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة (نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي ونسبة حالة الموازنة العامة للناتج المحلي الاجمالي ونسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام) والمتغير التابع نسبة الضرائب للناتج المحلي الاجمالي في العراق.كما أن معلمة تصحيح الخطأ قد بلغت (0.583405-) وهي معنوية عند مستوى 5% وسالبة وهو ما يؤكد صحة العلاقة أعلاه، كما أن الأنحرافات في الأجل القصير تصحح في الأجل الطويل بنسبة (58%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة نفسها.

(6)تقدير الأنموذج طويل الأجل

تبين نتائج الاختبار طويل الأجل في الجدول (28) لعلاقة نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي ونسبة حالة الموازنة العامة للناتج المحلي الاجمالي ونسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام والمتغير التابع نسبة الضرائب للناتج المحلي الاجمالي في العراق:

جدول (28) نتائج تقدير الأنموذج طويل الأجل لدالة نسبة الضرائب / GDP في العراق

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.141089	0.075571	1.866975	0.0915
X2	1.100559	0.118454	9.290997	0.0000
X3	-0.164604	0.058706	-2.803880	0.0187
C	15.62365	1.970926	7.927061	0.0000
C = Y1 - (73.9949*X1 + 1580.9279*X2 + 2.9369*X3 -44.7369)				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views 12)

يتضح من نتائج الجدول (28) وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي ونسبة حالة الموازنة العامة للناتج المحلي الاجمالي والمتغير التابع نسبة الضرائب للناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال مدة البحث، ومن جهة أخرى وجود علاقة عكسية بين نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام والمتغير التابع نسبة الضرائب للناتج المحلي الاجمالي، إذ أن ارتفاع نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي في العراق بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع نسبة الضرائب للناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.14) وحدة، كما أن ارتفاع نسبة حالة الموازنة العامة للناتج المحلي الاجمالي بمقدار وحدة واحدة يؤدى إلى ارتفاع نسبة الضرائب للناتج المحلي الاجمالي بمقدار (1.10) وحدة، وارتفاع نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام بمقدار وحدة واحدة يؤدى إلى أنخفاض نسبة الضرائب للناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.16) وحدة، يمكن تبرير ذلك بأن ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق يعني استخدام نسبة كبيرة من الأموال المقترضة لدعم مكونات الناتج المحلي الاجمالي، هذا بدوره يزيد من حجم الناتج المحلي الاجمالي، وبذلك ستستجيب نسبة الضرائب للزيادة نتيجة لتنوع مكونات الناتج (الوعاء الضريبي)، اما ارتفاع نسبة حالة الموازنة إلى الناتج المحلي الاجمالي يعني ذلك ارتفاع الإيرادات العامة بما يفوق النفقات العامة والذي يتضح عن طريق الإنفاق على مشاريع البنى التحتية ، مشاريع الخدمات العامة، ومشاريع اخرى من شأنها تودي إلى توزيع دخول جديدة ترفع من قدرة افراد المجتمع على دفع الضريبية، وبالتالى سترتفع الضرائب وامكانية استحصالها، أما ارتفاع نسبة النفقات الاستثمارية للدين العام في العراق يعني أن نسبة كبيرة من الدين العام وضفت للجانب الاستثماري العام ، مما يؤدي إلى ارتفاع الإيرادات الناتجة عن الاستثمار مما يقلل الاعتماد على الضرائب .

الأنموذج الثاني :- نسبة الضرائب للنفقات العامة

(1) الاختبار الأولي لأنموذج(ARDL)

يبين الأنموذج الثاني نتائج تقدير علاقة دالة نسبة الضرائب للنفقات العامة في العراق بإعتماد أنموذج الأنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) وكما في الجدول الآتي:

جدول (29) نتائج الاختبار الأولي لأنموذج (ARDL) لدلة نسبة الضرائب للنفقات العامة في العراق

ependent Variable: Y2
ethod: ARDL
ate: 08/11/23 Time: 12:04
mple (adjusted): 2006S1 2020S2
cluded observations: 30 after adjustments
aximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
odel selection method: Akaike info criterion (AIC)
ynamic regressors (4 lags, automatic): X1 X2 X3

Variable	oefficient	d. Error	Statistic	ob.*
Y2(-1)	240987	205888	170474	2689
Y2(-2)	.568313	295371	.924065	0832
Y2(-3)	048660	211636	229924	8228
Y2(-4)	.300076	194037	.546487	1530
X1	161254	068418	356911	0402
X1(-1)	.006447	022527	.286192	7806
X1(-2)	.008839	037927	.233046	8204
X1(-3)	006755	015421	438011	6707
X1(-4)	.042543	032902	.293009	2251
X2	.144694	055964	.585473	0272
X2(-1)	011196	052478	213355	8353
X2(-2)	.178584	060471	.953246	0145
X2(-3)	014968	048429	309069	7636
X2(-4)	.168605	048293	.491312	0058
X3	057424	054320	057151	3153
X3(-1)	010249	042458	241403	8141
X3(-2)	018227	049236	370207	7189
X3(-3)	006184	043891	140895	8908
X3(-4)	.160600	052979	.031360	0126
C	541902	705652	490282	1670

squared	924928	Mean dependent var	916667
djusted R-squared	782290	S.D. dependent var	065229
E. of regression	497030	Akaike info criterion	674387
m squared resid	470384	Schwarz criterion	508518
g likelihood	.115799	Hannan-Quinn criter.	973223
statistic	484456	Durbin-Watson stat	694017
ob(F-statistic)	002231		

lote: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views 12)

من الجدول (29) نلاحظ أن الأنموذج المثالى هو ARDL (4,4,4,4) إذ تم اختيار هذا الأنموذج بناءً على معيار المعلوماتية (Akaike). كما يلاحظ فيه قيمة (Adjusted R-squared=0.782290) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسرت المتغير التابع (Y2) بنسبة (78%) الامر الذي يؤكد صحة تشخيص الأنموذج حسب فترة الابطاء المثلى إذ حدد لنا الأنموذج الملائم الذي يقدر العلاقة القصيرة والطويلة الأجل

بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في العراق، وتشير احصائيات (Durbin-Watson) إلى أن قيمته قد بلغت (1.694017) وهذا يفسر بأن الأنموذج خالى من مشكلة الارتباط الذاتي.

(2) اختبار التكامل المشترك بإستخدام اختبار الحدود:

من خلال اختبار الحدود (Bounds Test) يتم اختبار وجود علاقة تكامل مشترك لذا بعد اجراء الاختبار بينت النتائج على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وحسب النتائج الاتية:

جدول (30) نتائج اختبار الحدود لدالة نسبة الضرائب للنفقات العامة في العراق

Bounds Test ıll Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	6.299215	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views 12)

يظهر الجدول (30) نتائج اختبار الحدود إذ تفصح النتائج أن (F) المحتسبة البالغة قيمتها (6.299215) هي اكبر من (F) الجدولية الصغرى والبالغة (3.65) واكبر من القيمة الجدولية العظمى (4.66) عند مستوى معنوية (1%) وعلية نرفض فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك) ونقبل الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات) وسنقبل بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وهذا يقود إلى تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل.

(3)المشاكل القياسية للأنموذج:

- **أختبار LM الارتباط التسلسلي للبواقي:**

يشير الجدول (31) إلى أن الأنموذج خالٍ من الارتباط التسلسلي إذ كانت قيمة (f) المحتسبة غير معنوية عند مستوى (5%).

جدول (31) الارتباط الذاتي لدالة نسبة الضرائب للنفقات العامة في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.341693	Prob. F	0.5732
Obs*R-squared	1.097315	Prob. Chi-Square	0.2949

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views 12)

- **اختبار عدم تجانس التباين للبواقي:**

يبين الجدول (32) خلو الأنموذج من مشكلة عدم تجانس التباين للبواقي إذ كانت قيمة (f) المحتسبة غير معنوية عند مستوى (5%).

جدول (33)عدم تجانس التباين لدالة نسبة الضرائب للنفقات العامة في العراق

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.108632	Prob. F(11,20)	0.4504
Obs*R-squared	20.34252	Prob. Chi-Square(11)	0.3742
Scaled explained SS	1.315380	Prob. Chi-Square(11)	1.0000

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views 12)

(4)اختبار جودة الأنموذج:

للحكم على جودة الأنموذج والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية تم اجراء الاختبارات القياسية الاتية:

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:**

يوضح الشكل (16) أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي في الأنموذج المقدر لأن قيمة (Jarque-Bera) غير معنوية عند مستوى (5%).

الشكل (16): اختبار التوزيع الطبيعي لدالة نسبة الضرائب للنفقات العامة في العراق

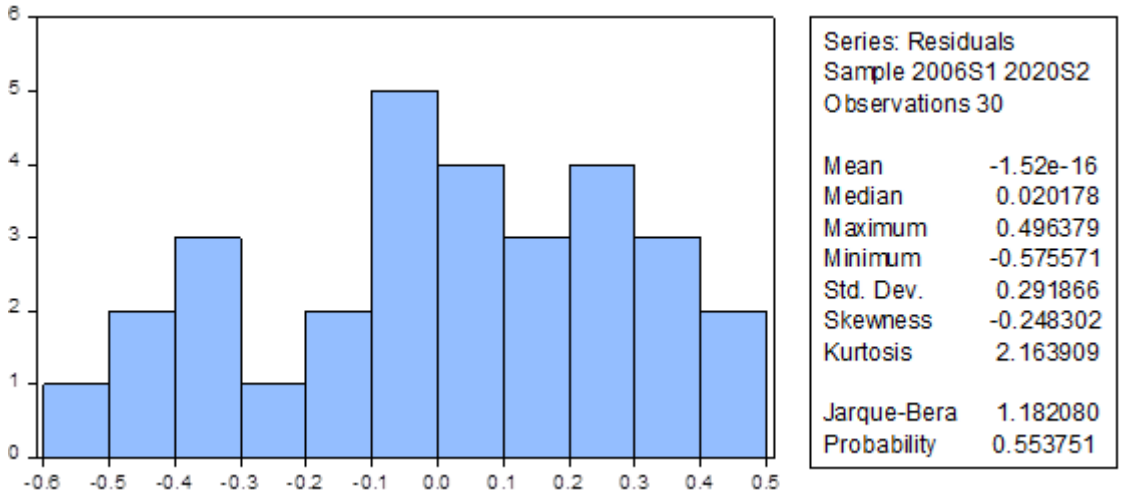

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views 12)

- **اختبار استقرارية الدالة خلال مدة البحث:**

يعكس هذا الاختبار معاملات الأجلين القصير والطويل خلو البيانات المستعملة من وجود إية تغيرات هيكلية فيها خلال الزمن ويتم ذلك باستخدام اختبارين لهذا الغرض، فنلاحظ وقوع الخط البياني للإحصاء في اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMQ) كما موضح في الشكل (16) داخل الحدود الدنيا عند مستوى (0.05) وهذا يعني استقرارية البيانات، بينما يبين اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) كما في الشكل (16) وقوع الخط البياني في الوسط بين خطي حدود المنطقة الحرجة البياني وبذلك يتضح ثبات استقرارية المعلمات القصيرة والطويلة الأجل للأنموذج المقدر حسب اختبار الإحصائية عند مستوى (5%).

- **اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة:**

الشكل (17): المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة نسبة الضرائب للنفقات العامة في العراق

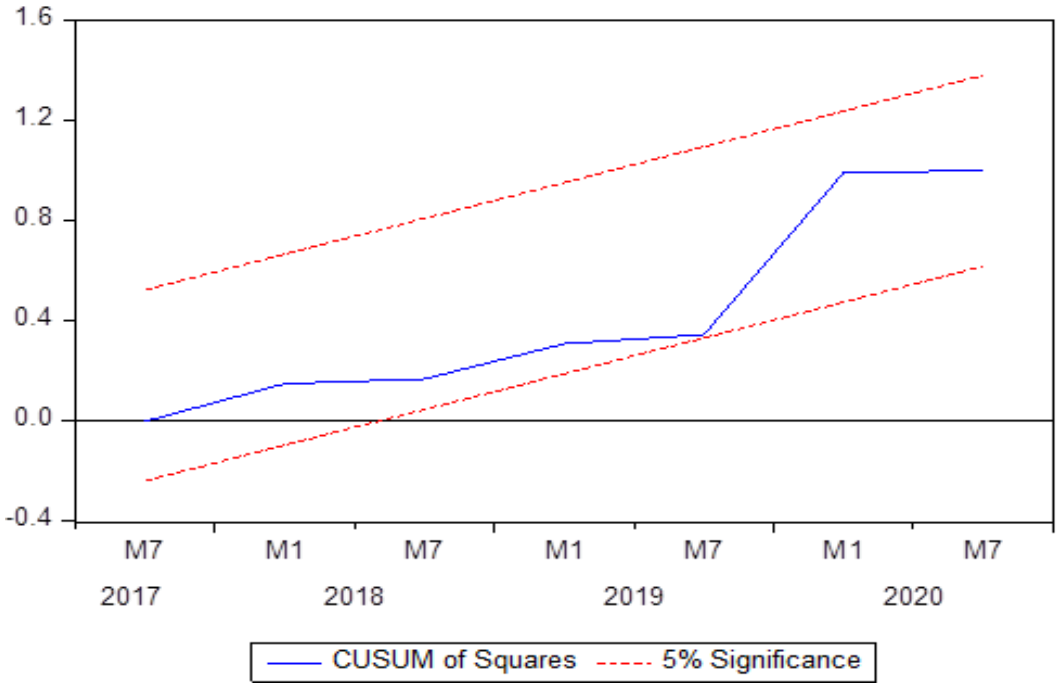

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views 12)

- **اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة:**

الشكل (18): المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لدالة نسبة الضرائب للنفقات العامة في العراق

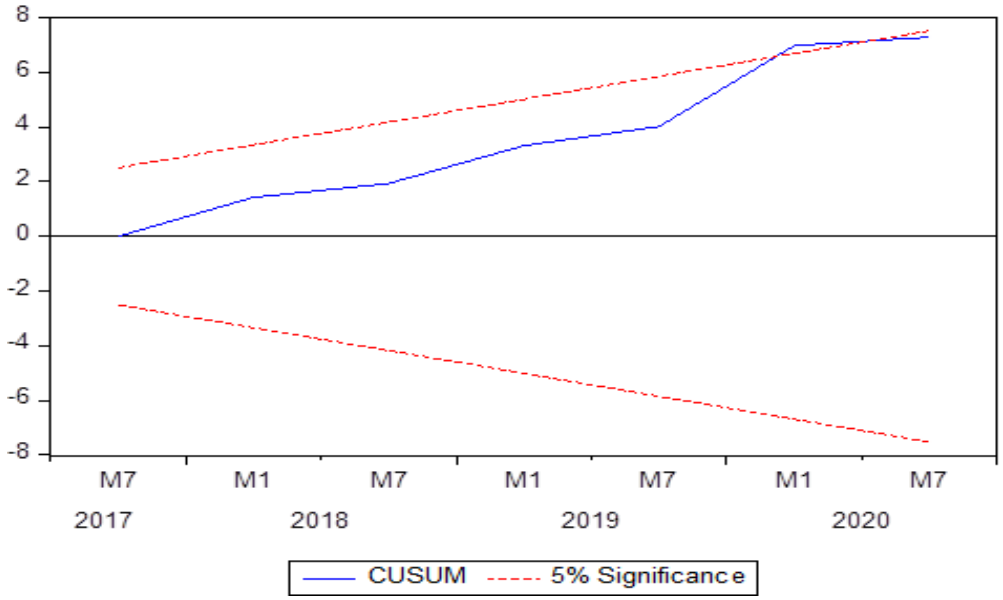

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views 12)

(5)تقدير الأنموذج قصير الأجل ومعادلة تصحيح الخطأ:

في هذه المرحلة سيتم تحليل العلاقة بين نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي ونسبة حالة الموازنة العامة للناتج المحلي الاجمالي ونسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام والمتغير التابع نسبة الضرائب للنفقات العامة في العراق وفق هذه المنهجية كما في الجدول أدناه:

جدول (34) نتائج تقدير الأنموذج قصير الأجل لدالة نسبة الضرائب للنفقات العامة في العراق

RDL Error Correction Regression
ependent Variable: D(Y2)
lected Model: ARDL(4, 4, 4, 4)
ase 2: Restricted Constant and No Trend
ate: 08/11/23 Time: 12:05
mple: 2004S1 2020S2
cluded observations: 30

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y2(-1))	0.819729	0.180145	4.550378	0.0011
D(Y2(-2))	0.251416	0.141562	1.776014	0.1061
D(Y2(-3))	0.300076	0.134622	2.229035	0.0499
D(X1)	0.161254	0.024097	6.691852	0.0001
D(X1(-1))	0.044627	0.015096	2.956251	0.0144
D(X1(-2))	0.035788	0.012861	2.782719	0.0194
D(X1(-3))	0.042543	0.011296	3.766049	0.0037
D(X2)	-0.144694	0.034201	-4.230696	0.0017
D(X2(-1))	0.332222	0.059085	5.622742	0.0002
D(X2(-2))	0.153637	0.042835	3.586701	0.0050
D(X2(-3))	0.168605	0.038605	4.367457	0.0014
D(X3)	0.057424	0.029034	1.977794	0.0762
D(X3(-1))	0.136188	0.032683	4.166939	0.0019
D(X3(-2))	0.154415	0.037596	4.107223	0.0021
D(X3(-3))	0.160600	0.035698	4.498892	0.0011
CointEq(-1)*	-1.578743	0.237749	-6.640369	0.0001

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views 12)

يبين الجدول (34) وجود علاقة طردية قصيرة الأجل بين كلا من نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي ونسبة حالة الموازنة العامة للناتج المحلي الاجمالي والمتغير التابع نسبة الضرائب للنفقات العامة في العراق ومن جهة أخرى وجود علاقة عكسية قصيرة الأجل بين نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام والمتغير التابع نسبة الضرائب للنفقات العامة في العراق.كما أن معلمة تصحيح الخطأ قد بلغت (1.578743-) وهي معنوية عند مستوى 5% وسالبة وهو ما يؤكد صحة العلاقة أعلاه، كما أن الأنحرافات في الأجل القصير تصحح في الأجل الطويل بنسبة (157%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة نفسها.

(6)تقدير الأنموذج طويل الأجل

تبين نتائج الاختبار طويل الأجل في الجدول (35) لعلاقة نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي ونسبة حالة الموازنة العامة للناتج المحلي الاجمالي ونسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام والمتغير التابع نسبة الضرائب للنفقات العامة في العراق:

جدول (35) نتائج تقدير الأنموذج طويل الأجل لدالة نسبة الضرائب للنفقات العامة في العراق

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.069790	0.036987	1.886894	0.0885
X2	-0.294994	0.053078	-5.557747	0.0002
X3	-0.043398	0.023690	-1.831951	0.0969
C	1.610080	1.126781	1.428921	0.1835
C = Y2 - (0.0698*X1 -0.2950*X2 -0.0434*X3 + 1.6101)				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views 12)

يتضح من نتائج الجدول (35) وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي والمتغير التابع نسبة الضرائب للنفقات العامة ووجود علاقة عكسية بين كلا من نسبة حالة الموازنة العامة للناتج المحلي الاجمالي ونسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام والمتغير التابع نسبة الضرائب للنفقات العامة في العراق خلال مدة البحث، إذ أن ارتفاع نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي في العراق بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع نسبة الضرائب للنفقات العامة بمقدار (0.06) وحدة، كما أن ارتفاع نسبة حالة الموازنة العامة للناتج المحلي الاجمالي بمقدار وحدة واحدة يؤدى إلى أنخفاض نسبة الضرائب للنفقات العامة بمقدار (0.29) وحدة، وإيضاً ارتفاع نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام بمقدار وحدة واحدة يؤدى إلى أنخفاض نسبة الضرائب للنفقات العامة بمقدار (1.61) وحدة، يمكن تبرير ذلك أقتصادياً كالآتي: إذا ن ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي تعني توظيف الدين العام لتنويع مكونات الناتج المحلي الاجمالي وزيادتها مما يؤدي إلى الاعتماد على الضرائب لسد النفقات العامة ويفسر ذلك ارتفاع نسبة الضرائب إلى النفقات العامة في الإقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة، اما ارتفاع نسبة حالة الموازنة إلى الناتج المحلي الاجمالي تعني زيادة فوائض الإقتصاد الريعي من النفط في العراق وزيادة امكانيته على سد النفقات العامة والذي ينتج عنه تقليل الاعتماد على الضرائب في سد النفقات العامة وبالتالى أنخفاض نسبتها إلى النفقات العامة، كما أن ارتفاع نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام تعني زيادة أنشاء وتوسيع المشروعات الاستثمارية والتي ينتج عنها ارتفاع العوائد التي تعد مصدر مهم من مصادر الإيرادات العامة في الإقتصاد العراقي وسينعكس على تقليل الاعتماد على الضرائب وأنخفاض نسبتها إلى النفقات العامة، ونستنتج مما سبق أن الإقتصاد العراقي يعتمد على الإيرادات النفطية بدرجة كبيرة في سد النفقات العامة، ومن وخلال بحثنا تبين أن للضرائب دور مهم في الاستدامة المالية في الإقتصاد العراقي، فيما لو فعلت بالشكل الذي يخدم الإقتصاد العراقي عن طريق تقليل الاعتماد الإيرادات النفطية، وسيتضح دور الضرائب

في العراق في الاستدامة المالية عن طريق اعتماد سياسة مالة ناجحة ينتج عنها نظام ضريبي فعال مواكب للأنظمة الضريبية في الدول المتقدمة.

الأنموذج الثالث :- نسبة الضرائب للإيرادات العامة

(1) الاختبار الأولي لأنموذج(ARDL)

يبين الأنموذج الثالث نتائج تقدير علاقة دالة نسبة الضرائب للإيرادات العامة في العراق بإعتماد أنموذج الأنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) وكما في الجدول الآتي:

جدول (36) نتائج الاختبار الأولي لأنموذج (ARDL) لدلة نسبة الضرائب للإيرادات العامة في العراق

ependent Variable: Y3
ethod: ARDL
ate: 08/11/23 Time: 11:54
mple (adjusted): 2005S1 2020S2
cluded observations: 32 after adjustments
ependent lags: 2 (Fixed)
ynamic regressors (2 lags, fixed): X1 X2 X3
xed regressors: C

Variable	oefficient	d. Error	tatistic	ob.*
Y(-1)	451754	187006	415717	0254
Y(-2)	.276980	172248	.608037	1235
X1	050538	046015	098282	2851
X1(-1)	008584	021029	408174	6875
X1(-2)	.048264	026414	.827215	0826
X2	.279782	092752	.016462	0068
X2(-1)	082236	108583	757353	4577
X2(-2)	.222861	100215	.223843	0378
X3	.088883	074156	.198597	2447
X3(-1)	089913	092360	973505	3419
X3(-2)	.123830	075230	.646016	1154
C	384688	525663	529409	0021

squared	838408	Mean dependent var	598686
djusted R-squared	749532	S.D. dependent var	366738
E. of regression	184476	Akaike info criterion	456474
m squared resid	3.05967	Schwarz criterion	006125
g likelihood	3.30359	Hannan-Quinn criter.	638668
statistic	433487	Durbin-Watson stat	851863
ob(F-statistic)	000010		

ote: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views 12)

من الجدول (36) نلاحظ أن الأنموذج المثالى هو ARDL (2,2,2,2) إذ تم اختيار هذا الأنموذج بناءً على معيار المعلوماتية (Akaike).

كما يلاحظ فيه قيمة (Adjusted R-squared=0.749532) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسرت المتغير التابع (Y3) بنسبة (74%) الامر الذي يؤكد صحة تشخيص الأنموذج حسب فترة الابطاء المثلى إذ حدد لنا الأنموذج الملائم الذي يقدر العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في العراق، وتشير احصائيات (Durbin-Watson) إلى أن قيمته قد بلغت (1.851863) وهذا يفسر بأن الأنموذج خالى من مشكلة الارتباط الذاتي.

(2) اختبار التكامل المشترك بإستخدام اختبار الحدود:

من خلال اختبار الحدود (Bounds Test) يتم اختبار وجود علاقة تكامل مشترك لذا بعد اجراء الاختبار بينت النتائج على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وحسب النتائج الاتية:

جدول (37) نتائج اختبار الحدود لدالة نسبة الضرائب للإيرادات العامة في العراق

Bounds Test ull Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.854378	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views 12)

يظهر الجدول (37) نتائج اختبار الحدود إذ تفصح النتائج أن (F) المحتسبة البالغة قيمتها (4.854378) هي اكبر من (F) الجدولية الصغرى والبالغة (3.65) واكبر من القيمة الجدولية العظمى (4.08) عند مستوى معنوية (2.5%) وعلية نرفض فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك) ونقبل الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات) وسنقبل بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وهذا يقود إلى تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل.

(3)المشاكل القياسية للأنموذج:

- **أختبار LM الارتباط التسلسلي للبواقي:**

يشير الجدول (38) إلى أن الأنموذج خالٍ من الارتباط التسلسلي إذ كانت قيمة (f) المحتسبة غير معنوية عند مستوى (5%).

جدول (38) الارتباط الذاتي لدالة نسبة الضرائب للإيرادات العامة في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.163160	Prob. F	0.3349
Obs*R-squared	3.662356	Prob. Chi-Square	0.1602

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views 12)

- **اختبار عدم تجانس التباين للبواقي:**

يبين الجدول (39) خلو الأنموذج من مشكلة عدم تجانس التباين للبواقي إذ كانت قيمة (f) المحتسبة غير معنوية عند مستوى (5%).

جدول (39)عدم تجانس التباين لدالة نسبة الضرائب للإيرادات العامة في العراق

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.553456	Prob. F(11,20)	0.8431
Obs*R-squared	7.467664	Prob. Chi-Square(11)	0.7600
Scaled explained SS	3.176554	Prob. Chi-Square(11)	0.9882

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views 12)

(4)اختبار جودة الأنموذج:

للحكم على جودة الأنموذج والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية تم اجراء الاختبارات القياسية الاتية:

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:**

يوضح الشكل (19) أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي في الأنموذج المقدر لأن قيمة (Jarque-Bera) غير معنوية عند مستوى (5%).

الشكل (19): اختبار التوزيع الطبيعي لدالة نسبة الضرائب للإيرادات العامة في العراق

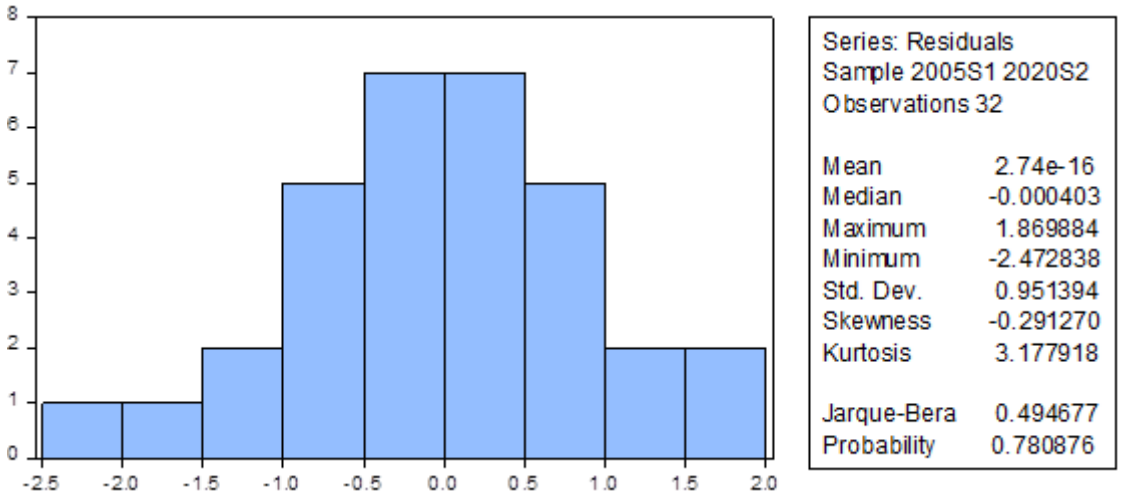

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views 12)

- **اختبار استقرارية الدالة خلال مدة البحث:**

يعكس هذا الاختبار معاملات الأجلين القصير والطويل خلو البيانات المستعملة من وجود إية تغيرات هيكلية فيها خلال الزمن ويتم ذلك باستخدام اختبارين لهذا الغرض، فنلاحظ وقوع الخط البياني للإحصاء في اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMQ) كما موضح في الشكل (19) داخل الحدود الدنيا عند مستوى (0.05) وهذا يعني استقرارية البيانات، بينما يبين اختبار المجموع التراكمي للبواقي

المعاودة (CUSUM) كما في الشكل (19) وقوع الخط البياني في الوسط بين خطي حدود المنطقة الحرجة البياني وبذلك يتضح ثبات استقرارية المعلمات القصيرة والطويلة الأجل للأنموذج المقدر حسب اختبار الإحصائية عند مستوى (5%).

- **اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة:**

الشكل (20): المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة نسبة الضرائب للإيرادات العامة في العراق

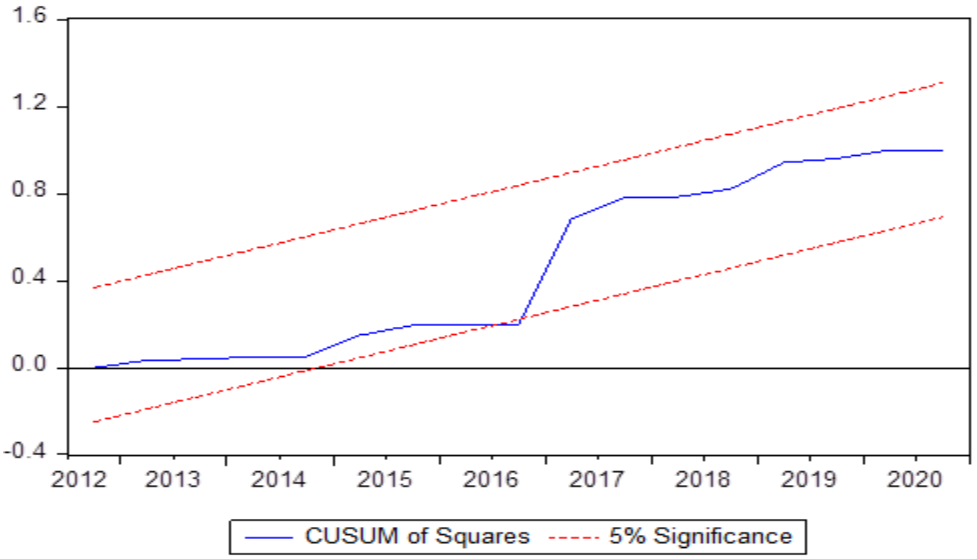

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views 12)

- **اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة:**

الشكل (21): المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لدالة نسبة الضرائب للإيرادات العامة في العراق

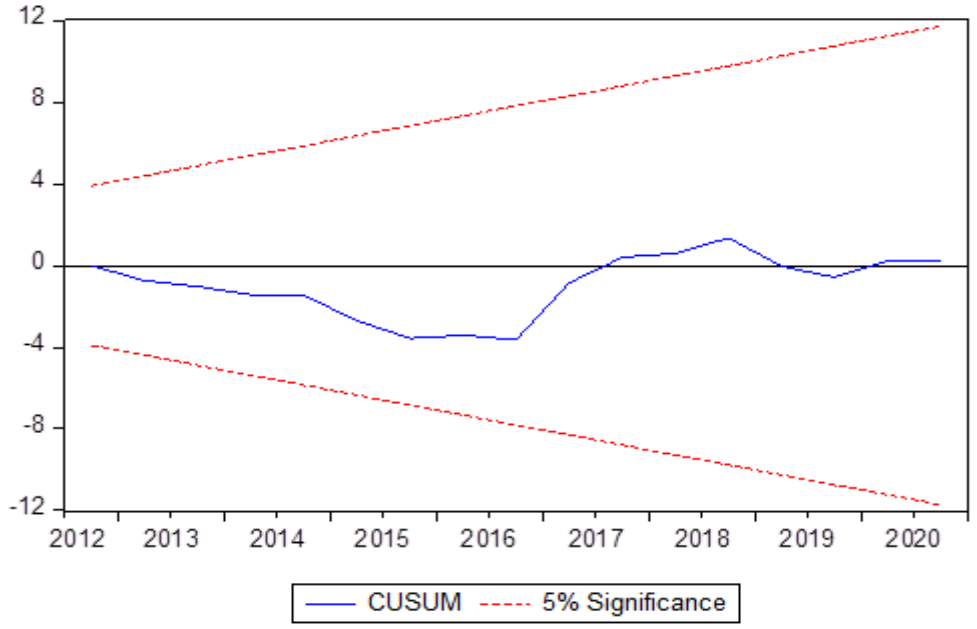

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views 12)

(5)تقدير الأنموذج قصير الأجل ومعادلة تصحيح الخطأ:

في هذه المرحلة سيتم تحليل العلاقة بين نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي ونسبة حالة الموازنة العامة للناتج المحلي الاجمالي ونسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام والمتغير التابع نسبة الضرائب للإيرادات العامة في العراق وفق هذه المنهجية كما في الجدول أدناه:

جدول (40) نتائج تقدير الأنموذج قصير الأجل لدالة نسبة الضرائب للإيرادات العامة في العراق

RDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(Y)
,2 ,2 ,2)Selected Model: ARDL
ase 2: Restricted Constant and No Trend
)ate: 08/11/23 Time: 11:59
Sample: 2004S1 2020S2
Included observations: 32

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	0.276980	0.146482	1.890879	0.0732
D(X1)	0.050538	0.018575	2.720770	0.0132
D(X1(-1))	0.048264	0.016303	2.960519	0.0077
D(X2)	-0.279782	0.068977	-4.056184	0.0006
D(X2(-1))	0.222861	0.082211	2.710830	0.0135
D(X3)	-0.088883	0.058255	-1.525759	0.1427
D(X3(-1))	0.123830	0.065186	1.899639	0.0720
CointEq(-1)*	-0.825226	0.152908	-5.396876	0.0000

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views 12)

يبين الجدول (40) وجود علاقة عكسية قصيرة الأجل بين كلا من نسبة حالة الموازنة العامة للناتج المحلي الاجمالي ونسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام والمتغير التابع نسبة الضرائب للنفقات العامة في العراق ومن جهة أخرى وجود علاقة طردية قصيرة الأجل بين نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي والمتغير التابع نسبة الضرائب للإيرادات العامة في العراق.

(6)تقدير الأنموذج طويل الأجل

تبين نتائج الاختبار طويل الأجل في الجدول (41) لعلاقة نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي ونسبة حالة الموازنة العامة للناتج المحلي الاجمالي ونسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام والمتغير التابع نسبة الضرائب للإيرادات العامة في العراق:

جدول (41) نتائج تقدير الأنموذج طويل الأجل لدالة نسبة الضرائب للإيرادات العامة في العراق

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.013157	0.029551	0.445219	0.6609
X2	-0.509445	0.112138	-4.543027	0.0002
X3	-0.148808	0.051061	-2.914311	0.0086
C	6.525104	1.046114	6.237471	0.0000
= Y - (0.0132*X1 -0.5094*X2 -0.1488*X3 + 6.5251)				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views 12)

يتضح من نتائج الجدول (41) وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين كلا من نسبة حالة الموازنة العامة للناتج المحلي الاجمالي ونسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام والمتغير التابع نسبة الضرائب للإيرادات العامة في العراق خلال مدة البحث، إذ أن ارتفاع نسبة حالة الموازنة العامة للناتج المحلي الاجمالي في العراق بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى أنخفاض نسبة الضرائب للإيرادات العامة بمقدار (0.50) وحدة، كما أن ارتفاع نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام بمقدار وحدة واحدة يؤدى إلى أنخفاض نسبة الضرائب للإيرادات العامة بمقدار (0.14) وحدة، ومن جهة اخر هناك علاقة طردية بين نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي ونسبة الضرائب للإيرادات العامة في العراق فارتفاع نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي بمقدار وحدة واحدة يؤدى إلى ارتفاع نسبة الضرائب للإيرادات العامة بمقدار (0.013) وحدة. يمكن تبرير ذلك أقتصاديا كالآتي: إذ أن ارتفاع نسبة حالة الموازنة إلى الناتج المحلي الاجمالي في الإقتصاد العراقي تعني زيادة الاعتماد على الإيرادات النفطية وغيرها وتقليل الاعتماد على الضرائب مما ينتج عنه أنخفاض نسبة الضرائب ال الإيرادات العامة، كما أن ارتفاع نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام تعني زيادة أنشاء وتوسيع المشروعات الاستثمارية والتي ينتج عنها ارتفاع العوائد التي تعد مصدر مهم من مصادر الإيرادات العامة في الإقتصاد العراقي وسينعكس على تقليل الاعتماد على الضرائب وأنخفاض نسبتها إلى الإيرادات العامة، إذا ن ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي تعني توظيف الدين العام لتنويع مكونات الناتج المحلي الاجمالي وزيادتها مما يؤدي إلى الاعتماد على الضرائب لسد الإيرادات العامة ويفسر ذلك ارتفاع نسبة الضرائب إلى الإيرادات العامة في الإقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة،، ونستنتج مما سبق أن الإقتصاد العراقي يعتمد على الإيرادات النفطية بدرجة كبيرة في سد النفقات العامة، ومن وخلال بحثنا تبين أن للضرائب دور مهم في الاستدامة المالية في الإقتصاد العراقي، فيما لو فعلت بالشكل الذي يخدم الإقتصاد العراقي عن طريق تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، وسيتضح دور الضرائب في العراق في الاستدامة المالية بتفعيل سياسة مالية ناجحة ينتج عنها نظام ضريبي فعال مواكب للأنظمة الضريبية كما في الدول المتقدمة.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :-

1- أن فاعلية النظام الضريبي لإي دولة يتاثر بالاستقرار السياسي والذي يكون مرتبط بالوضع الامني لذلك البلد كما وأن درجة تقدم الأنظمة الضريبية مرتبطة بدرجة تطور وتقدم الفكر الأقتصادي لدى البلدان والذي يتمثل بمجموعة الأدوات الضريبية وتنوعها وحداثتها وفاعليتها في رفد الاستدامة المالية.

2- من المعلوم أن النظام الضريبي بالاستناد إلى وعاء الضريبة يتمثل بأحد الروافد المهمة للموازنة العامة والذي يوفر إيرادات يرتبط حجمها بتطور الأنظمة المحاسبية التي تساهم في دقة التقديرات وتجنب التهرب الضريبي والذي بدوره سيرفع من مؤشرات الاستدامة المالية.

3- أن تنوع مصادر الضرائب ينتج عن تطور القطاع الخاص وزيادة الاستثماريعني زيادة الناتج المحلي الاجمالي مما يخلق دخول جديدة تسهم في إضافة مصادر جديدة للضرائب وهذا يحقق فاعلية النظام الضريبي في الاستدامة المالية.

4- بالنسبة للاقتصاد الأردني نستنتج بأن الهيكل الضريبي فيه يتكون من عدد كبير من الضرائب المختلفه والمتنوعه سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة والتي تغطى من خلال تعددها من مختلف أنواع النشاطات الأقتصادية التي تزود الأوعية الضريبية بهذه الإيرادات الضريبية.

5- تبين أن الإقتصاد الأردني يعاني من عجز مالى مستمر الا أن حزمة الاجراءات التي تبنتها الحكومة من خلال السياسة الأقتصادية والمتمثلة بالبرنامج الأقتصادي للاصلاح المالى استطاعت تحقيق فاعلية واضحة بنظامها الضريبي في مؤشرات الاستدامة المالية.

6- أن الإقتصاد الإماراتي في بداياته شبه احادي المورد معتمدا على الإيرادات النفطية بشكل أساسي، وفي الأونة الاخيرة استحدثت الحكومة الإماراتية اشكالاً اخرى للإيرادات والتي ساهمت في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، إذ استحدثت الضريبة الأنتقائية عام 2017 وضريبة القيمة المضافة والتي باتت تشكل نسبة ليست بالقليلة من الإيرادات العامة وقد زودت حصيلة الضرائب، مما نتج عنها الاثر الإيجابي في مؤشرات الاستدامة المالية في الإمارات العربية المتحدة.

7- نلاحظ أن نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للعراق تعاني من هبوطا حادا بعد العام 2003 نظرا للاعتماد المفرط على واردات النفط في تغطية النفقات العامة الجارية والاستثمارية .

8- يعاني الإقتصاد العراقي لكونه اقتصاداً ريعياً من غياب استراتيجية مالية حديثة مواكبة للعصر، وهي عاجزة عن تنويع مصادرالإيرارادات المالية لاسيما الضرائب، نتيجة سوء إدارة الموارد المالية وتخلف النظام الضريبي السائد، وأنعكس اثر ذلك سلبياً على مؤشرات الاستدامة المالية والذي يظهر كمثال واضح في احد مؤشرات الاستدامة المتمثل بالناتج المحلي الاجمالي بالرغم من ارتفاع حجمه الا أنه يعاني من اختلال واضح

في مكوناته، من خلال اعتماده على النفط بنسبة كبيرة تفوق النصف وماتبقى موزعة على باقي مكونات الناتج المحلي الاجمالي.

10- تواجه الإدارة الضريبية مشكلة اخرى تتمثل في غياب البيانات المحاسبية لدى القطاع الخاص وهو ما يزيد من صعوبة تقدير ارباح المشروعات، فضلاً على أنتشار العديد من القطاعات غير المنظمة والبعيدة عن الرقابة (كاصحاب المهن الحرة والحرف)، مما يسهم في ضياع جزء كبير من الإيرادات الضريبية الممكنة .

11- يتضح من الجانب القياسي ان هناك علاقة طردية بين الضرائب والاستدامة المالية .إذ كلما زادت الايرادات الضريبية ساعد على تحقيق الاستدامة المالية وذلك بوجود وفرة مالية تساعد على تغطية النفقات العامة دون اللجوء لتحويل جزء من الدين لتغطيتها عنذ حصول عجز في الموازنة.

التوصيات :-

1- أعادة تحديد وتنظيم الأوعية الضريبية في العراق عبر أنشاء قاعدة بيانات لكافة المكلفين بالضرائب وتحديد مصادر الدخول الخاضعة للضريبة بدقة لأجل مضاعفة الحصيلة الضريبية والحد من التهرب الضريبي القائم، مما يودي إلى رفع نسب مؤشرات الاستدامة المالية .

2- أنشاء منظومة الدفع الالكتروني وبخاصة العراق لمواكبة التطورات العلمية والتكنلوجية والحد من اجتهاد العنصر البشري في عمليات التقييم والادخال من جهة وتيسير جبإية الضرائب دون تعسف وخفض تكالفها من جهة اخرى، مع ضرورة أعادة هيكلة الجهاز الضريبي عبر تبسيط اجراءات التعامل مع المكلفين لحثهم على دفع الضرائب والغاء حلقات التعقيد والروتين الاداري الذي تعاني منه أغلب الدول ولاسيما العراق، مما يعظم الموارد السيادية للدولة وتحقيق أستدامة مالة تخدم البلد بما يتلاءم مع متطلبات العصر الحديث.

3- تعزيز الوعي الضريبي للمواطن عبر زيادة الشفافية وتبسيط القوانين الضريبية، فضلاً على رفع مستوى الخدمات العامة لأعادة ثقة المواطن بالحكومة، واحياء العقد الاجتماعي بين الحكومة والمواطن من جديد ،بما يضمن مستقبل الأجيال من خلال رفع درجة الاستدامة المالية للمتغيرات مثل الدين العام، الضرائب، تطور الناتج، وتنويع مصادر الدخل وزيادة حجمه .

4- العمل على أعادة النظر بالتشريع الضريبي القائم بالشكل الذي يناسب التطورات الحالنة ويقضي على كافة الثغرات القائمة والمستغلة من قبل المتهربين من الضرائب، والعمل على ترشيد منح الاعفاءات الضريبية في المستقبل وأعادة النظر بالعديد من الاعفاءات السابقة التي منحها العراق بعد عام 2003 وأعادة دراسة الجدوى الأقتصادية والمالية من منح تلك الاعفاءات.

5- تطوير مهارات الموظفين في الجهاز الضريبي لاسيما في العراق لضعف الجهاز الضريبي فيه، وتوخي الدقة والحذر في اختيار الطواقم المتقدمة وفقاً لمعايير النزاهة والكفاءة والخبرة العملية عكس الإمارات العربية المتحدة باعتبارها اكثر اتقأن بتطور أوعيتها الضريبية، مما يصب بطريق مباشر أو غير مباشر في تطوير مؤشرات الاستدامة المالية وأنعاشها.

6- الاستعانة بالدراسات والبحوث التي تناولت النظام الضريبي العراقي وتحقيق الاستدامة المالية قدر الامكان لما يمتلك من موارد لتعظم إيراداته بالتحليل والمعالجة، وهي عديدة ومتنوعة وغزيرة بالتوصيات الاجرائية الضامنة لتطوير اداء الجهاز الضريبي وتعظيم موارده المتنوعة لتحقيق الاستدامة المالية والتخلص من الديون الخارجية ذات الفوائد المرتفعة التي تحملها العراق من جراء الحروب التي تعرض لها طيلة الفترة السابقة

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية

أ - القرآن الكريم.

ب - الكتب العربية:-

1- **اغنيم،** عثمأن محمد وماجدة ابو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها واسالبب تخطيطها وأدوات قياسها ،ط1، دارصفاء للنشر والتوزيع، عمأن، 2010 .
2- **احمد،** ادم مهدي، مفاهيم المالية العامة، العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2001.
3- **القطأونة،** عادل محمود ووعدي حسين عفأنة ،المحاسبة الضريبية ،دار وائل للنشر، عمأن الأردن، 2008.
4- **الخطيب،** خالد شحادة، نادية فريد طافش، الاصول اعلمية والعملية في المحاسبة الضريبية ،دار الحامد،عمأن، 2008.
5- **الصغير،** حسين، دروس في المالية والمحاسبة العمومية ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1999.
6- **فوزي،** عبد المنعم، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية، بيروت ، 1965.
7- **الخصأونة،** صالح فواز محمد، مبادئ الإقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمأن، الأردن، 2000.
8- **الجنابي،** طاهر، علم المالية العامة والتشريع المالى، العاتك لطباعة الكتب، طبعة جديدة ومنقحة، القاهرة، 2007.
9- **الشمري،** مايح شبيب حسن كريم حمزة، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف الأشرف (69-70) 2025.
10- **الصكبأن،** عبد العال، مقدمة في علم لمالية والمالية العامة في العراق، الطبعة الأولى ، بغداد ،1972.
11- **الافندي،** محمد احمد النظرية الأقتصادية الكلية، السياسة والممارسة، الطبعة الأولى الامين، للنشر والتوزيع، صنعاء، 2012.
12- **البطريق،** يونس احمد ، المالية العامة دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، بيروت، 1984.
13- **العبيدي،** رائد عبد الخالق عبد الله واخرون، التمويل الدولي دار الإيام للنشر والتوزيع، عمأن، الأردن 2013 .
14- **زهير،** احمد شامية، خالد الخطيب، المالية العامة، دار الزهرة للنشر والتوزيع ،عمأن ، 1997 .
15- **دراز،** عبد المجيد ويونس بطريق، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية ، بيروت، 1981.
16- **نصار،** محمد ابو، واخرون، الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق، ط1 المتحدة الدولية للاستشارات، عمأن، 1996.
17- **صديق،** رمضأن الوجيز في المالية العامة والتشريع الضريبي، القاهرة، 2016.
18- **مؤيد،** ميالة، الحاج طارق، علاقة النظام الضريبي بالنظم الأقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، 2006.
19- **محمد،** طاقة، هدى العزأوي، أقتصاديات المالية الحديثة ،دار المسيرة للنشر، طبعة 2010 ،عمأن ،2010 .
20- **عواضه،** حسين، المالية العامة، دراسة مقارنة، دار الطليعة، ط3 ، بيروت، 1997.
21- **طاقة،** محمد، هدى العزأوي، أقتصاديات المالية الحديثة، دار المسيرة للنشر، طبعة 1، عمأن، 2010 .
22- **سعود،** محمود حامد ، قضايا أقتصادية معاصرة، دار حميثرا للترجمة والطباعة والنشر ، ابوظبي 2017 .
23- **عثمأن،** سعيد عبد العزيز، النظم الضريبية، الدار الجامعة للنشر، طبعة 3، بيروت، 1985.

24- هالوود، سي بول، رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض،2007.

25- ياسين، فؤاد واحمد درويش، المحاسبة الضريبية ، ط1، دار الازوري العلمية، عمأن، 1996.

ت -الرسائل والإطاريح:-

1- الشلال، مهند عزيز محمد ، قياس وتحليل الاستدامة المالية باعتماد القيمة الحالة لقيود الموازنة دول مختارة للمدة (1990) 2010، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد 2014.

2- التميمي، سعدية هلال حسن، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الأقتصادي في دول مختارة مع اشارة للعراق"، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والإقتصاد جامعة كربلاء، 2015.

3- حسين، عماد حسن، تحليل العلاقة بين الإنفاق العام و الاستدامة المالية لدول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد 2016.

4- عزيز، شيماء فاضل محمد خليل اسماعيل، قياس الاستدامة المالية في العراق للمدة (2003-2017) باستخدام نموذج (VRA) مجلة تكريت للعلوم الادارية والأقتصادية مجلد (15)، عدد (47)، ج2، 2019.

ث- البحوث والدراسات:-

1- ال طعمة، حيدر حسين، عامر عمرأن المعموري، استخدام منهج الدخل الدائم في تقييم الاستدامة المالية في الأقتصادات النفطية "المملكة العربية السعودية حالة دراسية"، مجلة الإدارة والإقتصاد، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة كربلاء ، مجلد (5)، عدد (18)، 2016.

2- الحأوري، محمد احمد، تحليل أستدامة المالية العامة في اليمن في ضل تراجع أنتاج النفط ، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة صنعاء ،العدد (44) ،2015.

3- الشيخي، مازن والعنبكي، هيثم (2015)، اتمته الأنظمة الرقابية للحد من التهرب الضريبي في العراق (دراسة تطبيقية)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والأقتصادية، جامعة القادسية، العراق، المجلد: 18 الاصدار: 3 .

4- الغأنمي، فرقد (2014)، أهمية دور مراقب الحسابات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، المعهد التقني، هيئة التعليم التقني، مجلة المثنى للعلوم الادارية والأقتصادية، المجلد (4)، العدد (10).

5- العربي، على وعبد المعطي عساف، ادارة المالية العامة ،جامعة الاسكندرية، مصر، 2008.

6- الطرفة، صبر رشيد جلوب ، تطور التشريع الخاص في ضريبة العقار،جريدة الصباح، افاق استراتيجية 2007.

7- السقا، محمد ابراهيم، أستدامة الذين العام ، جريدة العرب الأقتصادية الدولية الالكترونية 2012 .

8- بني لام، على حسين نوري ، الاستدامة المالية واثرها في النمو الأقتصادي – دراسة حالة العراق للمدة 2004-2016 ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي لدولي لجامعة جيهأن – اربيل في العلوم الادارية والمالية،27 -28 حزيرأن،.2018

9- سماقه يى، أيوب أنور حمد، سردار عثمأن بادأوه يى، تحليل الاستدامة المالية في اقليم كوردستأن - العراق مجلة الأنبار للعلوم الأقتصادية والادارية ، مجلد (7)، عدد (13) 2015.

10- شرماط ،اسماء فاطمة، عمأن .2017 فعالية النظام الضريبي وأنعكاسه على تحفيز المؤسسة الأقتصادية، دراسة حالة المركز الجواري للضرائب بولإية تيسمسيلت (2012-2012)، معهد العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

11- شحمي، التشريع الجبائي، فرع محاسبة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2002.

12- علوأن، علاء حسين على نعمة بيتي ، العوامل المؤثرة على الإيرادات الجمركية في العراق، دراسة ميدأنية في الهيئة العامة للجمارك، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الثاني، الذي تقيمه جامعة كربلاء –كلية الإدارة والإقتصاد.
13- على، عماد محمد ، محمد شهاب احمد القواعد المالية بين متطلبات الأنضباط والوأقع المالى في العراق للمدة (2004-200) مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، مجاد (14) ، عدد (62)، 2018.
14- علي، رغد،عطيه، احمد. 2020. الاهداف التنموية للاصلاح الضريبي في العراق ودور المؤسسات المالية الدولية في تفعيلها، جامعة واسط: كلية الإقتصاد.
15- عميرة، محمد سعد ، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الأنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعأون الأقتصادي بين الدول الاسلامية الإمارات العربية المتحدة، 2002
16- عطية، على منصور، وابو بكر خليفة دلعاب، التحليل القياسي لاثر المتغيرات النقدية والمالية على الاستدامة المالية للاقتصاد الليبي، المجلة الدولية للدراسات الأقتصادية، تصدر من المركز – الديمقراطي –العربي –المأنيا –برلين ،العدد (12)، 2020 .
17- عصمأني، مختار ورابح أوكيل، مجلة العلوم الأقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20 –العدد 01 – ديسمبر 2020 .
18- فارس، ناجي ساري، اثر التنويع الأقتصادي في تطوير الإقتصاد الإماراتي للمدة (2011-2015)، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد للدراسات الأقتصادية والادارية والمالية جامعة بابل المجلد،11 العدد ،3، 2019.
19- كاظم، كريم لطيف واخرون تحليل الاستدامة المالية في العراق، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الأنسانية العدد (22) 2018.
20- محمد، بن جوزي، المحاسبة والضرائب، كلية علوم أقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2003 .
21- كاظم، احمد صالح حسن ، تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2016)، مجلة العلوم الأقتصادية والادارية، مجلد (22)، عدد (94) ، 2016
22- محمد،عمرو هشام ،الاصلاح الضريبي في البلدان النامية ،مع اشارة خاصة للعراق ،مجلة علوم أنسأنية ،السنة الرابعة ،العدد29 ، يوليو ،2006 .
23- محمد، عمرو هشام ،عماد حسن حسين متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلد (13)، العدد (55)، 2016.
24- مطرود، بشار (2015)، العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية، دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب، المعهد العالى للدراسات المحاسبية والمالية، مجلة دراسات محاسبية ومالى، المجلد (10)، العدد (33).
25- نبيل، بلعطوى وحميدأني رفيق، الضريبة على ارباح الشركات، تخصص ادارة اعمال، كلية علوم أقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، دفعة 2003
26- عزيز، شيماء فاضل محمد خليل اسماعيل ، قياس الاستدامة المالية في العراق للمدة (2003-2017) باستخدام نموذج (VRA) مجلة تكريت للعلوم الادارية والأقتصادية مجلد (15)، عدد (47)، ج2 ، 2019.
27- داغر، محمود محمد ، شاكر حمود طلال تأثير قواعد السياسة المالية على فاعلية السياسة النقدية في العراق للمدة من 1990 2015، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الأقتصادية والادارية مجلد (9)، عدد (18)،.2017.
28- الدليمي ،عوض فاضل ، نظرية الإنفاق الحكومي ،جامعة النهرين، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد،2003.

29- **وسيلة**، سعود ، فرحات عباس، تجربة الإمارات العربية المتحدة في الأنتقال إلى الإقتصاد المتنوع، مجلة جديد الإقتصاد، الجمعية الوطنية للأقتصاديين الجزائريين، الجزائر، العدد 12، 2017.

ج- التقارير والنشرات:-

1- **الحاج**، محمد حامد، دور اصلاحات المالية العامة في الدول العربية ودور صندوق النقد العربي في مسأندتها، دراسات أقتصادية، العدد 7، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2008.
2- **ماجد**، احمد ، هيكل النظام الضريبي وضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإقتصاد، الإمارات، الربع الثاني لسنة 2017.
3- وزارة المالية الإماراتية، قانون اتحاد رقم (13)، المؤرخ في 26 سبتمبر 2016 بشأن أنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب .
4- **ماجد**، احمد وندى الهاشمي، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إجابية وريادة عالمية، وزارة الإقتصاد، 2016.
5- الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، ارقام الإمارات 2020.

ح- الموأقع الألكترونية:-

-1
/https://tijareti.com/financial-sustainability

-2
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D.8%AF%D9%86

-3
.https://www.addustour.com/articles/58415

-4
https://www.bayut.com/mybayut/ar/

5- وزارة المالية العراقية ،الدائرة الأقتصادية، قسم السياسة الضريبية ، WWW.mof .gov .ig / ar/

-6
https://uac-org.org/ar/News/details/4754

-7
https://www.addustour.com/articles/58415

1- المصادر الاجنبية.

1- **A**، Samuelson Paul. "Economiex, 10th, Ed., Mc Graw-Hill Book company, 1976.

2- **A**، Joseph. Pechma, "who Paid the Taxes", Washington. D.C. The Brooking Insstitution.

3- **Aartun**، Anne Louise, The Political Economy Of The United Arab Emirates An Analysis Of The Uae As An Oil Rentier State", Thesis For Degree In Political Science, University Of Oslo, 2002

4- **aletander**، Justin ، is an investment analyst in londancolinrowat is lecturer in economics at the ، university of Birmingham 2007 .
5- **Bilsky**، Jeremy, "Four Key Components to Financial Sustainability",advancepartners,Retrieved25/1/2022.Edited.
6- **C**، Igram James.. "International Economic problems" 3rd., John witey& sons, N,y .
7- **Carlberg**، Michael & Arme Hansen, Sustainability and Optimality of Public Debt ,2Th Edition, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, New York, 2013.
8- **Dabrowski**، Marek, Fiscal Sustainability, Conceptual Institutional and Policy Issues, case Center for Social and Economic Research, Warsaw, 2016.
9- Financial Sustainability", springer link, 18/6/2016, Retrieved 25/1/2022. Edited.
10- **Garrett**، Elizabeth, & others, Fiscal Challenges, Cambridge University Press,UK,2008 .
11- **Greiner**، lfred & Bettina Fincke, Public Debt, Sustainability and Economic Growth, Theory and Empirics, Springer International Publishing Switzerland, 2015.
12- **HAOLIANG**، XU,. 2022. Taxation and fiscal policies play a key role in development financing, https://www.undp.org/speeches/taxation-and-fiscal-policies-play-key-role-development-financing
13- **Hancock**، Dora. Taxation Policy & Practice, Chapman & Hall, London, 1995.
14- International monetary fund، rodrigoderato managing director، IMF،Washington D.C . 2037، USA . februory .23 .2007.
15- **J.A.** Brittai "The Payroll Tax for social secarity,The Brooking Institution. Washington., 1972.
16- **J**، Auerbach, Alan. (2010). Directions in tax and transfer theory. In Melbourne Institute – Australia's Future Tax and Transfer Policy Conference. Melbourne: Melbourne Institute of Applied Economic and Social Research.
17- Kamal . field ، economic ،challenges ، Iraq in statute for economic reform، center for international private enterprise an offiliate of the us chamber of commerce ، 2005.
18- **krejdl**، Ales, Fiscal sustainability – Definition, Indicators and Assessment of Czech public Finance sustainability, Czech National Bank, 2006.
19- **Mizellec**، Raymond; Finance Publique ; France.
20- **Neck**، Reinhard, & Jan-Egbert Sturm, Sustainability of Public Debt,IB

21- P، Genschel,., and L. Seelkopf (2016). Did they learn to tax? Taxation trends outside the OECD. Review of International Political Economy, vol. 23.
22- Polito، Vito and Michael R Wickens, Measuring Fiscal Sustainability, Centre for Economic Policy Research, London, UK ,2005.
23- RoL and Sturm & Markus M. Muller , public deficits, Addison-Wesley, Newyork, 1999
24- Rodrigue، Alexis Cruz-, Assessing fiscal sustainability in some selected countries, Theoretical and Applied Economics, Volume 21, No. 6(595) Dominican Republic, 2014.
25- Schiliro، Daniele. Diversification And Development Of The United Arab Emirates Economy. Journal Of Applied Economic Sciences. University Of Messina. Italy, 2013.
26- Sloman John, Economics, 6 th Edition ,prentice hall, London ,2006
27- Tienti، Subhanij,; Banerjee, Shuvojit; Jian; Zheng. 2018. Tax policy for sustainable development in Asia and the Pacific.
28- trame، Pierre Bel; La Fiscalité En France ; 6 éme Edition98.
29- Taylor, "Economics of public Finance" N.y.
30- What is financial sustainability?", mirus australia, 25/10/2020, Retrieved 25/1/2022. Edited.

Abstract

The effectiveness of the tax system of any country is affected by political stability, which is linked to the security situation, the amount of resources it possesses, and how any country exploits them. The degree of progress of tax systems is linked to the degree of development and advancement of economic thought in countries, which is represented by the set of tax tools, their diversity, modernity, and effectiveness in providing financial sustainability. The problem of the lack of revenues and the inability to achieve financial sustainability and the possibility of maintaining it without resorting to rescheduling the public debt to address the deficit are among the problems that appeared clearly and significantly globally in the last decade of the last century and had the impact of causing a number of problems for a number of countries, especially non-governmental countries. Capable of providing the necessary revenues to cover expenses without compromising the future of future generations. Many countries have suffered in this area, especially Iraq among these countries, as a result of the sanctions, crises, and events it has experienced. It is also considered one of the problems affecting the various economic, social, political, and security systems of the state. Because the lack of financial sustainability weakens or reduces economic, security and political stability, therefore most countries, including Iraq, were and still are among the countries that seek to develop a number of strategies to try to meet expenses and achieve financial sustainability in order to become less vulnerable to financial crises, especially sudden crises, and confront them with minimal losses.

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Karbala

College of Administration and Economics

Department Of Economics

The effectiveness of the tax system in achieving financial sustainability -Experiences of selected countries, with special reference to Iraq

A Thesis Submitted By

To the Council of the College of Administration and Economics - University of Karbala, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in economic sciences

Student progress

Akram Hamed Douhi Al-Janabi

Supervised by

Dr. Muhammad Hussein Kazak Al-Jubouri

2023 A.D **1445 A.H**